جامعة الموصل
كلية الزراعة والغابات
قسم الاقتصاد الزراعي
المرحلة الرابعة

مادة التنمية الزراعية

اعداد
أ.د. الاء محمد عبدالله

المحاضرة الاولى
التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية

هناك تعاريف كثيرة ومتعددة لمفهوم التنمية الاقتصادية Economic Development، لكن يمكن اختيار احد التعاريف الجامعة لهذا المفهوم حيث ينظر الى التنمية الاقتصادية بانها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً الى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجات افراد المجتمع وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

ومفهوم التنمية اكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي حيث ان التنمية الاقتصادية تتضمن، اضافة الى زيادة الناتج وزيادة عناصر الانتاج وكفائتها، اجراء تغييرات في هيكل الناتج وهذا يتطلب اعادة توزيع عناصر الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

اما النمو الاقتصادي فانه يتم بدون اتخاذ قرارات من شانها احداث تغيير هيكلي للمجتمع ويركز على التغير في كمية ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات ولا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين افراد المجتمع كما لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي.

تأسيساً على ما سبق يمكن تمييز طريقتين للتنمية الاقتصادية حدثت في المجتمعات الانسانية منذ ظهور انتاج السلع الاقتصادية من لدن تلك المجتمعات:

1ـ الطريق التطوري بعيد المدى Evolutionary Approach:

لقد تم سلوك هذا الطريق التطوري من لدن المجتمعات البشرية منذ ظهور انتاج القوت الذي يديم حياة الانسان اليومية الى بداية القرن العشرين وتحديداً عند اندلاع الثورة البولشفية في عام 1917 حيث بدأت معالم الطريق الثاني تتبلور وتطبق على المستوى الميداني ويعني هذا الطريق في التنمية ان قوى المجتمع وبالتالي الانتاج الذي تنتجه هذه القوى يتطور ذاتياً بدون تدخل متعمد في تسريع هذا التطور في عملية التنمية. لذلك تعتمد الحصيلة على طبيعة القوى الموجودة في المجتمع وشكل المجتمع الطبقي الذي نشأ نتيجة للتحول من المجتمع البدائي الى المجتمع الطبقي، وان مدى امكانية المجتمع لتسريع عملية التنمية ام عدمها تعتمد على خصائص كل نوع من المجتمعات الطبقية التي نشأت منذ ظهور تلك المجتمعات وتحولها من الحالة البدائية الجماعية الى حالة المجتمع الطبقي ويمكن تمييز شكلين من المجتمعات الطبقية التي ظهرت عبر التاريخ:

أ ـ الشكل الاول من المجتمعات الطبقية:

وظهر هذا الشكل من المجتمعات الطبقية في المجتمع البشري نتيجة للظروف التي رافقت عملية التحول من المجتمع البدائي الجماعي الى هذا النوع من المجتمعات الطبقية حيث كانت الدولة هي المالكة والمسيطرة على وسائل الانتاج اما افراد المجتمع فهم مستفيدون من عناصر الانتاج المتوافرة في المجتمع، لذلك ونتيجة لطبيعة علاقات الملكية كان يظهر دائماً شخص قوي على راس الدولة هو المسيطر والمسير لملكية المجتمع ونتيجة لهذه المركزية في السيطرة على وسائل الانتاج لم يتغير شكل هذا المجتمع الطبقي منذ ظهوره لاول مرة في وادي الرافدين ووادي النيل ووادي السند في الهند الى ان ظهر التوسع الرأسمالي الاستعماري في الفترة الحديثة حيث بدأ بالتفكك.

ويتسم هذا النوع من المجتمعات الطبقية بان معظم دخل المجتمع متمركز لدى الدولة او بالاحرى لدى شخص راس الدولة (سواء كان ملك ام سلطان ام امير... الخ) أما بقية افراد المجتمع فهم عبارة عن مستفيدين من وسائل الانتاج، والمتمثلة بالارض غالبا حيث ان للافراد حق حيازة الارض واستغلالها اما ملكيتها فتعود للدولة، ما عدا استثناءات حيث يمكن لراس الدولة ان يقتطع ملكية خاصة للأرض لبعض القادة العسكريين او المقربين لراس الدولة. ويكون هذا الشكل من المجتمعات الطبقية مشابها للنظام الاقطاعي ولذلك يمكن ان نطلق عليه اسم الاقطاع القديم Archaic feudalism تمييزاً له عن اقطاع القرون الوسطى. وتكون حالة التنمية الاقتصادية للمجتمع في دولة ما في تلك الحقبة التاريخية معتمدة على الميزات الشخصية لراس الدولة الذي يتحكم غالباً في ثروة المجتمع فقد تكون حالة المجتمع المعيشية جيدة اذا كان راس الدولة يتميز بصفات العدالة الاجتماعية والعكس صحيح.

ب- الشكل الثاني للمجتمعات الطبقية:

ظهر هذا الشكل من المجتمعات الطبقية نتيجة لظروف التحول من المجتمعات البدائية اللاطبقية الى هذا الشكل من المجتمعات الطبقية. ويتميز هذا الشكل من المجتمعات الطبقية بوجود الملكية الفردية وان كل الافراد المكونين للدولة هم مالكون لملكية فردية مثل بقية افراد المجتمع. وقد ظهرت نتيجة لهذا التنظيم الاجتماعي الاشكال الاولى للديمقراطية في المجتمع اليوناني القديم متمثلاً بمجلس شيوخ senate وغيرها من التشكيلات في المجتمعات الاوربية القديمة، حيث انتقل نفس الشكل الى المجتمع الروماني، وبذلك لا يتميز هذا الشكل بالمركزية في ملكية وسائل الانتاج حيث ان الافراد متساوون في حقوق الملكية لذا فان شروط التغير والحركية متوافرة في هذا المجتمع الطبقي للتحول من شكل

معين للملكية الى شكل آخر. وقد حدث هذا فعلاً في كل المجتمعات الاوربية التي يسودها هذا النوع من المجتمعات الطبقية حيث تحولت جميع المجتمعات الاوربية في القرون الوسطى من الشكل القديم لملكية وسائل الانتاج والذي ساد عليه طابع قوى العمل العبودية slavery الى الشكل الاقطاعي feudalism، ويتميز نظام الملكية الاقطاعي بان هناك طبقتان رئيستان هما النبلاء الاقطاعيون والمالكون لوسائل الانتاج، وبصورة رئيسة الارض، والاقنان serfs الذين هم عبارة عن عبيد للارض، اي انهم يباعون مع الارض عند بيعها. ويكون راس الدولة او الملك هو احد النبلاء الاقطاعيون البارزون. ونتيجة لحركية هذا النوع من المجتمعات البشرية فانه قابل للتحول من الشكل الاقطاعي للملكية الى شكل جديد وحسب توافر العوامل المؤدية لهذا التحول. وبذلك فقد تحول شكل الملكية الاقطاعي، والذي هو من نواتج الشكل الثاني للمجتمعات الطبقية، الى الشكل الرأسمالي Capitalism للملكية في بداية الفترة الحديثة. وقد تميز الشكل الرأسمالي للملكية بتسارع نموه مقارنة باشكال الملكية الاخرى ضمن الشكل الثاني للمجتمعات الطبقية، ولذلك فقد نتجت عنه عدم عدالة اجتماعية بسبب تمركز رؤوس الاموال بيد الرأسماليين وافقار الطبقة المنتجة للثروة والتي هي الطبقة العاملة. وقد ظهر ذلك جلياً في اول دولة اوربية حدثت فيها الثورة الصناعية الرأسمالية في القرن الثامن عشر الميلادي وهي بريطانيا العظمى. وبذلك افضى هذا النوع المتحرك من المجتمعات الطبقية الى ظهور ثنائية المجتمع الرأسمالي المتمثل في الرأسمالي مقابل العامل المنتج للثروة. اما بقية المجتمعات البشرية عدا المجتمعات الاوربية التي ظهر فيها الشكل الثاني للمجتمعات الطبقية فبقت تقاسي من الركود والتجمد وبالتالي فانها كانت في حاجة لمسار جديد في التنمية يخلصها من الجمود واللحاق بركب التجدد والتطور وهذا ما حدث فعلاً

بظهور طريق جديد للتنمية لاول مرة في تاريخ المجتمعات البشرية الا وهو الطريق الثوري للتنمية.

2. الطريق الثوري للتنمية Revolutionary approach:

تم اختيار هذا الطريق التنموي بعد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، ويختلف هذا الطريق نوعيا عن الطريق الاول كونه يطبق لاول مرة في التاريخ البشري، وقد تم صياغة هذا الطريق التنموي من لدن مفكري الثورة البلشفية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في روسيا انذاك حيث التخلف الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بما وصلت اليه بلدان العالم المتقدم في اوربا وبلدان العالم الجديد (اميركا، استراليا، كندا... الخ) اضافة الى الاقتصاد الياباني الصاعد انذاك. واقتضت تلك الظروف اختيار هذا الطريق الذي يعتمد على تدخل الدولة المباشر في تسريع عملية التنمية الاقتصادية للحاق بركب البلدان المتطوره. وقد اعترض بعض مفكري الثورة البلشفية على انتهاج هذا الطريق مثل تروتسكي الذي راى انه من الضروري انتهاج طريق يعتمد على مراقبة الدولة لتطور انموذج راسمالي تدريجي الى ان يصل قمة نضجه الرأسمالي ومن ثم يتم التحول الى الاشتراكية. ولم يتم الاصغاء الى هذه النصيحة، التي ربما كانت هي الاصح استناداً الى ما حدث للتطور اللاحق في دول الاتحاد السوفيتي باعتبارها تجربة اشتراكية حيث انتهت الى الفشل ورجوع تلك البلدان الى طريق التطور الرأسمالي. ويتلخص هذا الانموذج للتنمية الاقتصادية على وضع الدولة لخطط تنموية لمدد زمنية محددة. وقد شاع استعمال الخطط التنموية الخمسية التي تم تصميمها لاحداث تحول شامل في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفعلا حدث تطور سريع في جميع القطاعات الاقتصادية، حيث يتم استخلاص التراكم الرأسمالي من القطاع الزراعي لتمويل تطوير وتنمية القطاع الصناعي اذ

كانت هذه العملية مؤلمة للقطاع الزراعي وكانت على حساب تصفية اعداد كبيرة من العاملين في القطاع الزراعي من الملاك ووكلائهم (الكولاك) اضافة الى الارباك الذي نشأ في القطاع الزراعي. وتركز النموذج التنموي الزراعي في هذا الطريق على انشاء تنظيمات اقتصادية اخذت على عاتقها توفير رؤوس الاموال للقطاع الصناعي ومن هذه التنظيمات الاقتصادية الزراعية المزارع الجماعية (السوفخوزات) والمزارع التعاونية (الكولخوزات). وقد نجحت هذه الانواع من المزارع في تشغيل الايدي العاملة وتوفير راس المال الضروري لعملية التنمية الصناعية، حيث ركزت قيادة الدولة على تنمية قطاع تصنيع السلاح حيث كانت مهددة من الدول الرأسمالية، لكن فشلت هذه التجربة في تطوير قطاعات الصناعة المدنيه واصبحت تعتمد كثيرا في ميزانها التجاري على تصدير الاسلحه الى الدول النامية. ويمكن تقييم هذا الانموذج على ضوء ما حدث للدول التي طبقته حيث فشل هذا الانموذج للسير بالتطور الاقتصادي الى النهاية ومن ثم تم التحول الى الانموذج الرأسمالي في جميع البلدان التي طبقته تقريبا، ما عدا بعض الدول خارج منظومة الاتحاد السوفيتي.

النمو الاقتصادي

Economic Growth

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بانه عبارة عن التغير في مستوى الرفاهية المتكونة في اقتصاد ما على مدى الزمن. وبما ان من الصعب ايجاد قياس كمي لمستوى الرفاهية، لذا يتم اللجوء الى معيار اخر يمكن قياسه مثل بعض اشكال الدخل او الناتج، كمقياس غير مباشر لكن يمكن قياسه ممثلا للرفاهيه، وهناك بعض الاعتراضات على استعمال الدخل مقياساً للرفاهيه بسبب وجود بعض العوامل التي تسبب عدم كفاية استعماله ومنها النظام السعري السوقي والفقد او الربح الاجتماعي الناشئ عن اعاده توزيع الدخل. ولغرض جعل مقياس الدخل اكثر كفاءه لتمثيل الرفاهية يمكن اللجوء لبعض الطرق لتعديله ومنها مثلا طرح كلفة التلوث الناشئة خلال نفس المدة من الدخل. ومن التعاريف الاخرى التي تحمل نفس سمات التعريف اعلاه هوان النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر مدة من الزمن (ربع قرن مثلا) بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو عدد السكان، مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب. ويمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطه التغير النسبي السنوي في الناتج المحلى الصافي (NDP) وكذلك التغير النسبي السنوي في حصه الفرد من الناتج المحلى الاجمالي (GDP).

وهناك عدة عوامل يمكن ان تؤثر في النمو الاقتصادي:

1- زيادة الانتاجية: حيث تؤدي الى خلق نمو اقتصادي عن طريق جعل السلع والخدمات اقل كلفة. وعندما تكون السلع والخدمات اقل كلفة يزداد الطلب عليها ومن ثم يزداد النشاط الاقتصادي حيث يزداد عدد المستهلكين لشراء سلع وخدمات اضافيه.

2- التغير السكاني: وهو احد العوامل الذي يؤثر في النمو الاقتصادي حيث تعني الزيادة في عدد السكان بان هناك مستهلكين اضافيين مستعدين لشراء السلع والخدمات. كما ان ذلك يعني ايضا ان هناك اعدادا اضافيين لانتاج السلع وتقديم الخدمات. كما ان التغيرات العمرية وفي الجنس بالنسبة للقوة العاملة يمكن ان تؤثر ايضا في النمو الاقتصادي.

3- التغير في مستوى التقنية: انتجت التغيرات في مستوى التقنية عبر عصور التاريخ زيادات كبيرة في النمو الاقتصادي، حيث شكلت الثورة الصناعية احد حقب النمو الاقتصادي العظيمه في التاريخ الانساني. فقد حلت المكائن محل الايدي العاملة البشرية وكذلك محل الحيوانات كوسائل انتاج، كما اصبح النقل اسرع واقل كلفة مما سمح لوجود توسع كبير للتجارة بين الامم.

اسباب النمو الاقتصادي:

لتوضيح اسباب النمو الاقتصادي نبدا بمفهوم الدالة الانتاجية الكلية بعيدة المدى والتي تاخذ الشكل الدالي الاتي:

$$Y=F(N,K,T)$$

حيث ان Y = كمية الناتج،N = عـدد الايـدي العاملـة،K = كميـة راس المال،T = مستوى التقنية.

وتختلف هذه الدالة عن نظيرتها قصيرة المدى اولا بتضمين بعض مقـاييس التقنية، حيث ان انتاجية عناصر الانتاج تعتمد على حالة التقنيـة الـتي تتضـمنها العملية الانتاجية. والاختلاف الثاني بين دالة الانتاج قصيرة المدى وبعيدة المدى هو ان يعامل الخزين الرأسمالي متغيرا داخليا في دالة الانتاج بعيدة المدى. لذلك فان الخزين الرأسمالي لم يعد متغيرا ثابتا بل قابل للـتغير ويعـد المصـدر الـرئيس للنمو الاقتصادي.

اضافة الى هذا فان النمو السكاني يمكن أن يساهم في زيـادة النـاتج (عـن طريق زيادة القوة العاملة) وكذلك يمكن ان يساهم في تسرب جزء من النمـو في الناتج بسبب زيادة عدد السكان.

وبالاختصار فان النمو الاقتصادي بعيد المدى يعتمد على عناصر الانتاج الثلاثه في دالة الانتاج بعيدة المدى وهي مستوى التقنية، راس المال والعمل.

اهم نظريات النمو الاقتصادي:

1- نماذج هارود ودومار المبسطة في التراكم الرأسمالي:

هناك نظريات عديده في النمو الاقتصادي التي تقع تحـت تصـنيف نمـاذج التراكم الرأسمالي المبسطة، لكن من الامثلة المشهورة لهذا الاتجـاه الفكـري هـي النماذج التي تقدم بها كل من السير روي هارود وايفسي دومار. وقد كانت هذه النماذج من اولى وأهم المحاولات التي وصفت النمو الاقتصادي على انـه عمليـة داخلية والتي تحدد ب وجبها سلوك الوحدات الاقتصـادية، ولـيس بتـاثير قـوى خارجية. وتقوم نماذج هارود ودومار على اساس فكره ان الاستثمار يلعب دورا

ثنائيا في اي نظام اقتصادي، حيث ان الاستثمار يكون جزءاً مهماً من الطلب الكلي، لكن يعد الاستثمار الصافي مهماً كونه تغيراً في الرصيد الرأسمالي الجاهز لقطاع الاعمال حيث يؤثر في تغيير الناتج لاي اقتصاد.

وبذلك فان الاستثمار يؤثر في سوق الناتج من جانبي العرض والطلب مما يجعله متغيراً حاسماً في تحليل النمو. ولنفرض في بدايه التحليل ثبات مستوى التقنية، ولو انه فرض غير واقعي لاغراض تبسيط التحليل.

وبنيت نظرية هارود ودومار في التراكم الرأسمالي المبسطة على اساس فرضيه مزج عنصري العمل وراس المال، بغياب التغير التقني، بنسبه ثابتة على مدى الزمن، وهذا يعني ان هذه النسب لا تتغير مهما توسع الانتاج. تستعمل هذه الفرضيه لتبرير توصيف علاقة بسيطه جدا بين الناتج الكلي المتوقع (Y^P) والرصيد الرأسمالي. ومن المسائل المهمه التي يتضمنها تحليل النمو الظروف التي يمارس في ظلها اي اقتصاد النمو المتوازن Balanced Growth ويمكن تعريف النمو المتوازن بابسط اشكاله بانه الحالة التي يمارس فيها الاقتصاد نمواً في الطاقه الانتاجية والاستعمال الكامل للطاقه المتوسعة على مدى الزمن.

ولكي تتحقق هذه الحالة يجب ان يتوسع الطلب الكلي بمعدل كافي لكي ينمو الناتج الفعلي بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج المتوقع. واذا تم استيفاء شروط النمو المتوازن فان النمو سيتحقق بدون ان يصاحب ذلك بطاله او تضخم.

وقد كان دومار اول من اجاب على تساؤل شروط النمو المتوازن عن طريق نظريته المبسطة في النمو. وقد بنيت نظريته على فكرة ان الاستثمار يؤثر على الناتج الفعلي (من خلال تاثيره على الطلب الكلي) وعلى الناتج المتوقع.

وقد لا تكون مستويات الاستثمار الصافي كافية للسماح بنمو متوازن. ويكون تاثير الاستثمار الصافي على جانب الطلب مؤقت، حيث ان الزيادة او النقصان في الاستثمار الصافي يؤدي الى زيادة او نقصان الطلب الكلي، لكن يكون تاثير الاستثمار الصافي في الناتج المتوقع تراكمياً.

ولتحقيق النمو المتوازن من الضروري ان يتوسع الطلب الكلى بنفس السرعه التي وتوسع بها الناتج المتوقع.

ويتطلب ادامه النمو المتوازن ان ينمو الاستثمار بمعدل يكون كافياً لتوسيع الناتج التوازني والناتج المتوقع بنفس المعدل. وباستعمال الانموذج المبسط المقدم من لدن دومار نستطيع ايجاد المعدل المطلوب للنمو في الاستثمار.

ولتحقيق ذلك نحتاج لمعرفه تاثير الاستثمار على الطاقه الانتاجية. وقد تم ذلك من لدن دومار بافتراض ان العمل وراس المال يمزجان بنسبه ثابتة وان الاقتصاد المعني يعمل تحت ظل ثبات العائد للسعة في الانتاج. وقد سمح هذان الافتراضان وجود علاقة تتناسب بين الناتج المتوقع والرصيد الرأسمالي (K_t) وكما ياتي:

$$Y_t^P = \delta k_t \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

وتمثل δ نسبه الناتج الى راس المال او عامل التناسب بين الناتج وراس المال، وكذلك فانها تمثل الناتج المتوسط لراس المال.و اذا تم اخذ الفرق الاول لطرفي المعادلة نحصل على:

$$\Delta Y_t^P = \delta \Delta k_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

وفي هذه الحالة تمثل δ الناتج الحدي لراس المال. وباستعمال تعريف الاستثمار الصافي:

$I_t = \Delta k_t$ ..... (3)

و بالتعويض في المعادلة (2) لحصل على:

$\Delta Y_t^P = \delta I_t$ .....(4)

وتشير المعادلة (4) الى ان التغير في الناتج المتوقع في المدة الحاليه يرتبط بالمستوى الحالي من الاستثمار الصافي. والخطوه التي تليها هو تكوين دومار العلاقة بين الاستثمار والتغير في الدخل الفعلي. ولتحقيق ذلك فان استعمال انموذجاً مبسطاً للاقتصاد حيث استبعد النشاط الحكومي، التجارة الخارجية والارباح غير الموزعة للحصول على انموذج مضاعف بسيط للعلاقة بين الدخل والا ستثمار الصافي اي:

$$\Delta Y_t = \frac{1}{1-b} \Delta I_t \quad .....(5)$$

حيث ان Y_t ـ الدخل، I_t = الاستثمار، b = الميل الحدي للاستهلاك واذا فرضنا ان الاقتصاد يبتديء بحالة الاستخدام الكامل فأن ادامة النمو المتوازن يتطلب ان التغير في الناتج المتوقع بساوي التغير في الناتج الفعلي في كل مدة زمنية اي:

$\Delta Y_t^P = \Delta Y_t$ .....(6)

وبتعويض المعادلات (4، 5) في المعادلة (6) ينتج:

$$\delta I_t = \frac{1}{1-b} \Delta I_t$$

وبضرب الطرفين بـ (1- b) وقسمتهما على I_t ينتج:

$$\frac{\Delta It}{It} = \delta (1- b) \text{ .....(7)}$$

واستنادا للمعادلة (7)فانه يجب على الاستثمار ان ينمو بمعدل مساوي الى $\delta (1- b)$ للحصول على نمو متوازن.

لهذا تسمى $\delta(1- b)$ بمعدل دومار المطلوب للنمو.

وبين دومار كذلك انه اذا نما الاستثمار بالمعدل المطلوب فان الناتج سينمو بمعدل مساوي. ولتحقيق ذلك يمكن استعمال فرضيه اضافيه لانموذج دومار وهي ان الادخار (S_t) يتناسب مع مستوى الدخل (Y_t):

$$S_t=(1- b) Y_t \text{.....(8)}$$

وبما ان الانموذج الساكن يفترض تساوي الادخار والاستثمار فانه يمكن كتابة المعادلة 8 بالشكل الاتي:

$$I_t = (1 - b)Y_t \text{ .....(9)}$$

وبالتعويض عن (I_t) من المعادلة (9) في المعادلة (7) نحصل على:

$$\frac{(1-b)\,\Delta Yt}{(1-b)\,Yt} = \delta(1- b)$$

او ان:

$$\frac{\Delta Yt}{Yt} = \delta(1- b) \text{ .....(10)}$$

وبذلك فان المعدل المطلوب للنمو ($\frac{\Delta Yt}{Yt}$) هو المعدل الذي يجب ان ينمو به الدخل لادامة النمو المتوازن.

اما هارود فقد كان يطمح للوصول الى معدل نمو حال الوصول اليه فانه يديم نفسه. ولتحقيق ذلك فانه استعمل انموذج معجل راس المال البسيط، بحيث

انه ركز على نمو الرصيد الرأسمالي باعتباره مجدداً للنمو في الدخل. ولهذا فقد كان اهتمامه الرئيس ينصب في وصف الزخم الذي يؤدي الى النمو والمتمثل في توصيف سلوكية الاستثمار الصافي. ويمكن اشتقاق معادلة هارود في الاستثمار بين العلاقة بين الرصيد الرأسمالي والناتج المتوقع خلال مدة معينة. وبافتراض ان نسبه راس المال/ الناتج هي δ وتكون ثابتة فان العلاقة تكون كالاتي:

$$\Delta K_t = \delta \Delta Y_t^P \quad \text{.....(11)}$$

واذا استعملنا المتطابقة $I_t = \Delta K_t$ فان المعادلة (11) تصبح:

$$\Delta I_t = \delta I_t$$

او ان:

$$I_t = \frac{1}{\delta} \Delta Y_t^P \quad \text{.....(12)}$$

و تمثل $\frac{1}{\delta}$ النسبة الحدية لراس المال – الناتج.

لتحويل المعادلة الفنية الى نظرية المعجل في الاستثمار يجب توافر افتراض اولهما ان تكون نسبة راس المال – الناتج الحدية ثابتة والافتراض الثاني استعمال الطاقة المالية بصورة كاملة. وبذلك يتوافق الاستثمار مع علاقة المعجل البسيطة، اي ان:

$$\Delta Y_t \; I_t = \frac{1}{\delta} \quad \text{.....(13)}$$

وبافتراض عدم وجود انفاق حكومي وعدم وجود ارباح غير موزعة وعدم وجود تجارة خارجية، نستطيع اشتقاق المضاعف من دالة الادخار (او الاستهلاك). وقد افترض دومار ان الادخار الحقيقي يتناسب مع مستوى الدخل الحقيقي:

$S_t=(1-b)\,Y_t$ .....(14)

وفي المستوى التوازني يتساوى الادخار مع الاستثمار المرغوب فيه، اي ان:

$I_t=(1-b)Y_t$ .....(15)

او ان:

$$Y_t=\frac{1}{1-b}I_t \quad .....(16)$$

وحسب تحليل هاورد فان عملية النمو تتكون بتفاعل المعادلتين (13)، (14) فالزيادة في الاستثمار ستؤدي الى زيادة في الدخل من خلال تاثير المضاعف، لكن الزيادة في الدخل تحدد مستوى الاستثمار من خلال تاثير المعجل، وبوجود هذا التفاعل بين المعجل والمضاعف يشترط نمو الدخل بصوره ثابتة للايفاء بهاتين المعادلتين. ولايجاد معدل نمو الدخل الذي ينشا من تفاعل المعجل بالمضاعف، نلجأ الى دمج المعادلتين (16) و(13) للحصول على:

$$Y_t=\frac{1}{1-b}\left|\frac{1}{\delta}\Delta y_t\right| \quad .....(17)$$

وباجراء مناوره جبريه يمكن بواسطتها اعاده كتابه المعادلة (17) الذي ينتج عنها ما سماه هارود "معدل النمو المرغوب" Warranted rate of growth والذي يمثله الحرف G_w وكما ياتي:

$$\delta(1-b)=G_w=\frac{\Delta y_t}{y_t} \quad .....(18)$$

ويكون معدل نمو الدخل (G_w) مرغوبا حيث ان حال الوصول اليه فلن يكون هناك ميل لدى المستثمرين للابتعاد عنه. ومعدل النمو المرغوب الموصوف بالمعادلة (18) هو نفسه معدل النمو المطلوب المشتق من معادلة دومار (10) السابقة.

بالرغم ان هناك تطابقا ظاهريا بين المعادلتين (10) ، (18) الا انهما يختلفان جوهريا من حيث طبيعه التطبيق والتفسير. فقد كان دومار مهتما اساسا بمتطلبات النمو حيث اوجد المعدل الذي يجب ان ينمو به الاستثمار والدخل لكي يمكن استيعاب الطاقه الانتاجية بصوره كاملة. ولم يقترح دومار اي شكل لسلوكية المستثمر. من جهه اخرى اقترح هارود نظرية لسلوك المستثمر في انموذجه، وخلص الى انه اذا تصرف المستثمرون بموجب فرضية المعجل البسيط فسيكون هناك ميل للاقتصاد بمجموعه بان ينمو على مسار النمو المرغوب.

عدم استقرارية انموذج هارود:

يفترض انموذج هارود ان معدل النموالمرغوب في الناتج سيستمر على مسار النمو ما دام ان القوى المؤثرة هي نفسها وليس هناك تغيير في العوامل المؤدية الى زيادة الناتج، كالتغير في الطلب الكلي مثلاً. افرض ان رجال الاعمال اصبحوا فجأة متشائمين في التوقع بمعدل الطلب الكلي وتأسيساً على ذلك فأنهم سيخفضوا الانتاج بمعدل معين، لكن انخفاض الانتاج بهذا المعدل سيعمق تخفيض اخر مما سيفاقم الانخفاض في معدل نمو الناتج. ويدعى هذا الانحراف عن معدل النمو المرغوب في انموذج هارود بعدم استقرارية حافة السكين، وهذا يعود الى غياب القوى المصححة ذاتياً لهذا الانحراف.

يفترض معدل النمو المرغوب لهارود توافر شرطين هما الاستعمال الكامل لراس المال واستيفاء شرط توازن I=S، وقد يتوافق هذا ام لا يتوافق مع الاستخدام الكامل للقوة العاملة، وبذلك فقد يتحقق ام لا يتحقق نمواً متوازناً.

ويتطلب توضيح هذه المسألة ادخال مفهوم اخر لهارود الا وهو معدل النمو الطبيعي. ومعدل النمو الطبيعي للناتج هو اقصى معدل يسمح به عن

طريق توسع القوة العاملة، في حالة كون نسبة الناتج - العمل ثابتة، كما هو الحال بالنسبة لفرضية ثبات نسبة الناتج - راس المال للحفاظ على معدل نمو مرغوب. واذا ابتدانا بحالة الاستخدام الكامل، فان الناتج لاينمو اسرع من نمو القوة العاملة. وبذلك يكون معدل النمو الطبيعي هو نفسه معدل نمو القوة العاملة، اي ان:

$G_n = \eta$

حيث ان G_n هو معدل النمو الطبيعي وη هو معدل نمو القوة العاملة.

دور السياسة الاقتصادية في عملية النمو:

طالما ان معدل النمو المرغوب يحدد بنسبة الناتج - راس المال (δ) والميل للادخار ($1- b$) فان ما يمكن عمله من سياسة اقتصادية هو ان تتضمن تغيرات في هذين المتغيرين. فاذا زاد معدل النمو المرغوب على المعدل الطبيعي فان على صانعي السياسة الاقتصادية تخفيض (δ) او ($1- b$) او كلاهما. فيمكن ان نتجاهل التأثير على (δ)، لكن يمكن ان يكون الميل للادخار قابل للمناورة. ويمكن تخفيض الميل للادخار خصوصاً لاصحاب الدخول العالية عن طريق سياسة تحويل الدخول من اصحاب الدخول العالية الى اصحاب الدخول الواطئة (السياسة الضريبية). ويؤدي هذا الاجراء الى تخفيض معدل النمو المرغوب. ويمكن اتباع سياسة بديلة الا وهي سياسة الجهات المختصة بتشجيع الاستهلاك لمصلحة اقتصاد البلد لتخفيض قيمة ($1- b$). اما اذا كان معدل النمو واطئاً فيمكن اتباع سياسة اقتصادية معاكسة بتحويل الدخول من الفقراء الى الاغنياء لزيادة ميل الادخار وتشجيع الاقتصاد في الانفاق الاستهلاكي لتشجيع الميل للادخار وهو احد شعارات الاقتصاديين الكلاسيك، بالنسبة لوجهة نظرهم

في النمو. ويمكن اخذ الانفاق الحكومي (G) والضرائب بنظر الاعتبار ودراسة تاثيرها على معدل النمو باعتبار ان جزء من الانفاق الحكومي (الانفاق على الطرق، السدود، المباني الحكومية) هو نوع من الاستثمار الرأسمالي الذي يضيف للقدرات الانتاجية وبذلك يمكن اشتقاق معدل نمو مرغوب فيه نتيجة لادخار القطاع الحكومي وكما يأتي:

$$\delta (1- b) - \delta v(1- b) = \frac{\Delta y_t}{y_t}$$

حيث ان: δ = نسبة الانفاق الحكومي التي تاخذ شكل استثمار عام صافي، V = معدل الضريبة، اما بقية المعلمات فهي كما اشرنا سابقاً.

2- النظرية الكلاسيكية الجديدة في النمو الاقتصادي:

من العيوب الاساسية في نظرية هارود – دومار في النمو الاقتصادي هو افتراضهم ثبات نسبة راس المال – الناتج وكذلك العمل – الناتج. لكن كما نعلم من النظرية الجزئية انه يمكن انتاج نفس كمية الناتج وعلى طول مسار التوسع بنسب مختلفة من مزيج عناصر الانتاج – الناتج.

ويمكن المناورة في استعمال الكميات الملائمة من عناصر الانتاج استناداً الى اسعار هذه العناصر بحيث يحصل المنتج على اخفض كلفة ممكنة وحسب المعادلة الاتية التي تبين معادلة تدنية التكلفة بين العمل وراس المال:

$$= \frac{MP_n w^2}{MP_k r^1}$$

حيث MP_n = الناتج الحدي للعمل

MP_k =الناتج الحدي لراس المال

W^2= مستوى الاجر

r^1 = سعر الفائدة (سعر راس المال).

تتركز النظرية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية) في النمو في ان الاقتصاد يميل للعمل في مسار النمو المتوازن والذي يترتب عليه الاستخدام الكامل للقوة العاملة على مدى الزمن.

ولكي يصبح هذا حقيقة فأنه يجب ان يتساوى معدل النمو الطبيعي مع معدل النمو المرغوب. وهذا هو جوهر النظرية الكلاسيكية الجديدة في النمو المتوازن، اي ان:

$$G_n = G_w$$

او ان:

$$\eta = (1 - b)\delta$$

وبما ان هارود ودومار اعتبرا ان δ هي مقدار ثابت فان النظرية الكلاسيكية الجديدة اعتبرت δ مقدار متغير ويمكن ايجاده من المعادلة السابقة كما يأتي:

$$\delta = \frac{\eta}{1-b}$$

ويمكن لـ δ ان تاخذ قيمة تفي بشروط النمو المرغوب والاستخدام الكامل. وان الاسهام المهم للنظرية الكلاسيكية الجديدة في النمو هو ان قيمة δ الموفية بالشروط اعلاه يمكن ان تتوافر من خلال آلية سوق عنصر الانتاج.

وقد اقترح الكلاسيك الجدد دالة انتاج كوب - دوكَلاص لتطبيق واشتقاق نظريتهم في النمو. واستطاعوا اشتقاق معادلة النمو المتوازن كما ياتي:

$$= \frac{\eta}{1-bK} \frac{Y}{}$$

حيث ان $\frac{Y}{K}$ يمثل δ ، $\frac{\eta}{1-b}$ قيمة δ من المعادلة السابقة.

3- نظريات التغير التقني:

هنالك نظريات عديدة فيما يخص تصنيف التغير التقني ودوره في النمو الاقتصادي لكن يمكن اقتصاره على نوعين عامين هما: الابتكار في تصميم السلع والخدمات والنوع الثاني الابتكار في انماط الانتاج. فالنوع الاول يتعلق بادخال سلع وخدمات جديدة محسنة والتي صممت لتفي بالاحتياجات الجديدة واشباع القديمة. وهنالك امثلة عديدة لابتكار السلع منها ابتكار السيارة في بداية القرن العشرين والتلفاز في اربعينياته وغيرها من السلع والمنتجات التي تم ابتكارها مؤخراً. اما النوع الثاني من التغير التقني فيتضمن التحسينات في نوعية عناصر الانتاج وكذلك في تنظيم عملية الانتاج. ومن الامثلة على النوع الثاني هو توفير التدريب الجيد للقوة العاملة، ايجاد وسائل نقل حديثة واستعمال الماكنة البخارية وغيرها. ولا يكون الابتكاران بديلين لبعضهما بل ان ادخال منتجات جدبدة يترتب عليها وسيلة انتاج جديدة. ويعد كلا النوعين من الابتكارات التقنية مهمة بالنسبة لدراسة النمو الاقتصادي الا ان النوع الثاني سيأخذ اهتماما اكبر، وسبب ذلك يعود الى ان النوع الثاني من التغير التقني يترتب عليه تغير في الانتاجية ومن ثم يسمح مباشرة بالتوسع في نمو الانتاج.

التغير التقني المحايد مقابل غير المحايد:

ان ادخال اي تغير تقني في عملية الانتاج الهدف منه زيادة انتاجية احد عناصر الانتاج على الاقل لكي يسمح باستعمال عناصر انتاج قليلة في انتاج كمية معينة من الناتج. وسيساعد استعمال احد انواع التغير التقني في اقتصاد ما

في تحديد الطرق التي سيتم بواسطتها مزج العمل وراس المال في عملية الانتاج على مدى الزمن. ولان انتاجيات عناصر الانتاج تتغير على مدى الزمن، لذلك من الممكن ان يساعد التغير التقني بمراجعة نسب عناصر الانتاج المثلى المستعملة على مستوى الاقتصاد الكلي. لذا يكون المسار الزمني للتقدم التقني مهماً جداً في سياق عملية النمو الاقتصادي. ويمكن تقسيم التغير التقني استناداً لطبيعته الى نوعين التغير التقني المحايد وغير المحايد. وبصورة عامة يشير التغير التقني المحايد الى ثبات الناتج الحدي لواحد او اكثر من عناصر الانتاج.

وطالما ان التغير التقني يتضمن تغيرات في حالة الانتاج نفسها، لذا فان ثبات الناتج (او النواتج) الحدي يجب توصيفه بصورة واضحة. ويجب ان تعرف الحيادية بالنسبة لما يحدث للانتاجيات الحدية عند حدوث التغير التقني وبوجود نسبة معينة لراس المال - العمل، راس المال - الناتج، والناتج - العمل. وهنالك نظريات ثلاث رئيسه في هذا المجال هي نظريات منظري التنمية: جون هكس، هارود، روبرت سولو، حيث ان هكس يعد التغير التقني محايداً عندما لا يؤثر على الناتج الحدي لعناصر الانتاج، اي يتركه ثابتاً عند نسبة معينة من راس المال - العمل.

اما هارود فانه عد التغير التقني محايداً عندما يترك الناتج الحدي لراس المال ثابتاً عند نسبة معينة من راس المال - الناتج.

اما سولو فانه نظرالى حيادية التغير التقني بصورة مشابهة الى هارود ما عدا انه استبدل راس المال بالعمل. اي انه نظر الى حيادية التغير التقني عندما يترك الناتج الحدي ثابتاً عند نسبة معينة من الناتج - العمل.

التنمية الزراعية

يمكن تعريف التنمية الزراعية بانها مجموع التغيرات التي يمكن ان تحدث في البنية الاقتصادية بسبب التغيرات الحاصلة في البنيان الاقتصادي للبلد وينشأ عن هذا ظهور تنظيمات اقتصادية زراعية جديدة تؤدي مهمة التنمية الحاصلة في القطاع الزراعي. وكما مر بنا في بداية الفصل فانه يمكن ملاحظة نوعين من اشكال التنمية الزراعية الاول هو الذي تكون على المدى الزمني البعيد واختلفت تكويناته حسب شكل المجتمع الطبقي الذي ترعرع فيه. وقد حدثت انضج انواعه بعد ظهور الرأسمالية الزراعية على انقاض نمط الانتاج الاقطاعي في اوربا. وقد كانت هذه المرحلة من مراحل التنمية الزراعية الرأسمالية الحافز الاكبر لظهور الرأسمالية الصناعية في اوربا (الثورة الصناعية) في منتصف القرن الثامن عشر في بريطانيا. ولم تستطع هذه التجربة التنموية الزراعية ان تتكرر في القرن العشرين بالشكل الذي حدثت فيه في اوربا عند ظهور الرأسمالية الزراعية لاول مرة في تاريخ البشرية في القرن السابع عشر الميلادي في بريطانيا. لذا كانت هناك حاجة ملحة لظهور تجربة جديدة يمكن ان تسلك طريقاً آخر غير الطريق التنموي التطوري بعيد المدى، وهذا ما حدث فعلاً في روسيا بعد الثورة البلشفية عام 1917. وقد ابتكر البلاشفة تجربة جديدة في التنمية الاقتصادية بصورة عامة، والتنمية الزراعية بشكل خاص، حيث وضعت الخطط التنموية لتدفع بالنمو الاقتصادي بصورة سريعة في كافة قطاعات الاقتصاد، ومنها القطاع الزراعي، وقد تم التركيز على الخطط الخمسية من اجل انجاز التحولات البنيوية في كافة فروع الاقتصاد الوطني ومنها الاقتصاد الزراعي. وقد تم هذا النوع من التحول في القطاع الزراعي عن طريق ابتكار نوعين من المؤسسات التنموية الزراعية من لدن الدولة هما السوفخوزات (المزارع الجماعية) والتي كانت تدار من لدن

الدولة مباشرة، حيث تكون المزرعة الجماعية الكبيرة بمثابة مصنع تديره ادارة تعينها الدولة ويكون المزارعون بمثابة عمال يعملون باجور يتفق عليها ويؤول الانتاج للدولة. اما النوع الاخر من المؤسسات الزراعية التي كونتها الدولة فهي المزارع التعاونية والتي تسمى بالكولخوزات، وتكون طريقة ادارتها مختلفة عن السوفخوزات حيث يتفق المزارعون على عملهم في المزارع التعاونية وتقسم الارباح فيما بينهم في نهاية الموسم الانتاجي وتكون ملكيتهم لوسائل الانتاج جماعية، حيث تقوم الدولة بمساعدتهم في امدادهم بوسائل الانتاج الضرورية. وقد اسهم هذان النوعان من المؤسسات الانتاجية الزراعية في توفير راس المال الضروري لعملية التنمية الصناعية في بداية سني الثورة البلشفية. وقد انتقلت هذه التجربة التنموية الزراعية الى بعض بلدان اوربا الشرقية والبلدان الاشتراكية الاخرى في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. واختلفت درجة نجاح هذه التجربة بين البلدان المختلفة حسب كفاءة تطبيقها وتوفير عوامل نجاحها. واختلفت درجة تدخل الدولة في القطاع الزراعي في بلدان العالم المختلفة وخاصة بعد الكساد العظيم (1929 - 1933) الذي هز كيان العالم الرأسمالي في ثلاثينات القرن الماضي وبدات معالم تحوير في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تظهر الى الوجود على يد الاقتصادي الشهير جون مايناردكينز. فقد اقترح كينز في كتابه المنشور عام 1936 تحويراً في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وبدا التفكير في التركيز على الاقتصاد الكلي بدلاً من تركيز الكلاسيك على الاقتصاد الجزئي، حيث بدأ الاهتمام يتحول من اقتصاد المنشأة الاقتصادية الى اقتصاد البلد ككل. كما اقترح كنز تدخل الدولة بالاستثمار في مشاريع النفع العام (الطرق، المدارس، المستشفيات.... الخ) لتنشيط التشغيل واعادة الروح للاقتصاد الوطني الذي انهكه الكساد الكبير. اما فيما يخص القطاع الزراعي فقد انتبهت الدولة للتدخل في بعض مفاصل القطاع الزراعي من اجل تشجيع المزارعين وزيادة

الانتاج وعدم ترك المزارع لمزرعته، حيث كما نعلم ان السلع الزراعية هي سلع ذات مرونة سعرية منخفضة لكل من العرض والطلب وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية مضرة سواء للمنتج ام المستهلك. ونتيجة لذلك فقد ازدهر الانتاج الزراعي بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الرأسمالية الصناعية وازداد انتاجها بشكل غير مسبوق بسبب دعم الدولة للمنتجات الزراعية ومدخلاتها واصبحت هناك فوائض في المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة صناعياً بدأت بتصديرها الى الدول النامية، حيث كانت معظم الدول المتطورة صناعياً تستورد السلع الزراعية من الدول النامية قبل الحرب العالمية الثانية.

اما مسار التنمية الزراعية في البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية فكان متعثراً وبالنتيجة فأن معظم البلدان النامية كانت مستورداً صافياً لكثير من السلع الزراعية وهذا يعود لسببين، الاول ان معظم البلدان النامية اهملت القطاع الزراعي على حساب تصنيع بديل السلع المستوردة من البلدان المتطورة، وبما ان هذه الدول لا تملك قدرة المنافسة لهذه الصناعات حيث انها تفتقر للامكانات المادية التي تمكنها من تطوير الصناعات الناشئة. لهذا فأن معظم البلدان النامية فشلت في تطوير صناعة منافسة للمنتجات الصناعية المستوردة من الدول الصناعية المتطورة. من جهة اخرى فان اهمال القطاع الزراعي ساهم بزيادة تدهوره ومن ثم الاذعان لسياسة استيراد السلع الزراعية من البلدان الصناعية التي يوجد فيها فائض في الانتاج الزراعي للتصدير. اما العامل الثاني فهو استمرار البلدان الصناعية بتشجيع المنتجين الزراعيين في تلك البلدان ومن ثم زيادة انتاج السلع الزراعية الجاهزة للتصدير وهذه السياسة الاغراقية في المنتجات الزراعية ساهمت بشكل كبير في تثبيط الانتاج الزراعي في البلدان النامية مما خلق عبئاً كبيراً على موازين التجارة الخارجية في تلك البلدان. واستمر الوضع بالنسبة للانتاج الزراعي في البلدان النامية على هذا الحال الى ان حدث اختراق في

استنباط اصناف جديدة خصوصاً في محاصيل الحبوب كالقمح والرز وكذلك الذرة في سبعينات القرن الماضي مما ساهم في نشوء ما تسمى بالثورة الخضراء وخاصة في شبه القارة الهندية. وقد استعملت بعض المبتكرات في المدخلات الزراعية مثل الاسمدة الكيماوية ومبيدات الحشرات وبقية الافات الزراعية مع المبتكرات في الاصناف الجديدة وهذا ساعد في مضاعفة الانتاج الزراعي مما ادى الى وجود فوائض في انتاج كثير من محاصيل الحبوب بعدما كانت مستوردة من الخارج وقضى تقريبا على معظم المجاعات التي كانت تحدث في كثير من البلدان النامية ومنها بلدان شبه القارة الهندية. اما بعض البلدان المنتجة للبترول، في شبه جزيرة العرب والتي كان فيها الانتاج الزراعي متخلفاً ومعتمدا على الاستيراد من الخارج، بسبب الطبيعة الصحراوية لهذه البلدان فانها هي الاخرى بدات بتطوير انتاجها الزراعي بالرغم من شحة المياه، بحيث اصبح لبعضها فوائض من المنتجات الزراعية تصدرها الى البلدان النامية الاخرى. واحد الامثلة التي لمجحت في هذا المسعى التنموي من البلدان المنتجة للبترول هي المملكة العربية السعودية، حيث قامت بتصدير كثير من منتجات الالبان والحبوب والتمور الى كثير من البلدان النامية. واستمرت البلدان الصناعية المتطورة بتشجيع مزارعيها على الانتاج وكذلك استمرت بتصدير فوائضها الزراعية للبلدان النامية وبالاخص منتجات الحبوب واللحوم والالبان، لكن استطاعت منظمة التجارة العالمية (WTO) من تحديد الدعم الذي تقدمه البلدان المتطورة لمنتجاتها الزراعية وتشجيع البلدان النامية على دعم المنتجين الزراعيين المحليين مما ادى الى تقليص فجوة استيراد البلدان النامية من السلع الزراعية للاسباب اعلاه. وقد استطاعت بعض الدول النامية نتيجة لهذه السياسة الزراعية العالمية ان تقترب من الاكتفاء الذاتي خلال العقدين الماضيين.

مصادر الفصل الاول

1- النجفي، سالم توفيق، التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987.

2- مضحي، عبدالله علي، تحليل الاسعار والسياسة السعرية الزراعية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، العراق، 2014.

3- Eicher, Carl K., etal, International Agricultural Development, Third Edition, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London,1995.

4- Hayami, y., etal, Agricultural Development The Johns Hopkins Press Baltimore and London 1971.

5- Mellor, John W., The Economics of Agricultural Development, Cornell University Press, Ithaca and London,1970.

6- Mudhi, A.A, The Transformation of British Agriculture, unpublished M.phil Thesis, University of Edinburgh,U.K, 1979.

المحاضرة الثانية
الزراعة ونظريات التنمية الاقتصادية

تم تطوير نظريات كثيرة فيما يخص دور الزراعة في التنمية الاقتصادية، وقد سادت الافكار التي تقول باولوية الصناعة على الزراعة لمدة من الزمن ومن ثم اعقبتها افكار تناقش كيفية خلق الظروف التي يمكن بواسطتها خلق فائض في الانتاج الزراعي ومن ثم ادامته.

وكما اسلفنا في الفصل الاول فانه بعد الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي ونشوء النظرية الكنزية انتشرت الافكار التنموية التي تستند كثيراً على التحليل الكنزي والتي سميت"باقتصاديات التنمية الجديدة"والتي يدور فحواها حول الدخل، الاستخدام ونظرية النمو الاقتصادي خاصة بعد عام 1936.

وبصورة عامة يمكن ان نميز نوعين من نظريات التنمية التي ظهرت خلال القرن الماضي هما:

اولا ـ نظريات مراحل النمو.

أ ـ المدرسة الالمانية: فبالنسبة لنظريات مراحل النمو فانها طورت من لدن المفكرين الالمان بسبب ان المانيا كانت متاخرة نسبياً عن بريطانيا بالنسبة للثورة الصناعية، لذا حاول هولاء المفكرين الالمان تفسير ظاهرة الثورة الصناعية التي ظهرت بشكل اسرع في بريطانيا. ومن النظريات المبكرة التي حاولت تفسير هذه الظاهرة هي النظرية الماركسية التي طورها كل من ماركس وانجلز الالمانيين. ومن جهة اخرى هناك مدرسة اخرى تختلف عن

منهجية الفكر الماركسي وهي المدرسة التاريخية الالمانية التي طورها فريدريك لست. وقد اكدت كلا المدرستين على وجود خمس مراحل في عملية التنمية، لكن كانت هذه المراحل الخمس مبنية على مباديء في كل مدرسة تختلف عن الاخرى.

ففي الفكر الماركسي بنيت المراحل الخمس على اساس مايسمى بانماط الانتاج وهي كما يأتي:

1. نمط الانتاج البدائي المشاعي
Primitive communism mode of production
2. نمط الانتاج العبودي Slave mode of production
3. نمط الانتاج الاقطاعي Feudal mode of production
4. نمط الانتاج الرأسمالي Capitalist mode of production
5. نمط الانتاج المشاعي المتطور Communist mode of production

ولقد بنى ماركس تصنيف مراحله على اساس التغيرات في تقنية الانتاج وما يرافقها من تغيرات في نظام حقوق الملكية الفكرية. فبالنسبة للنظام الماركسي تتطور الاقتصادات خلال هذه المراحل نتيجة للقوة الدافعة التي يخلقها الصراع بين طبقتين الاولى تمتلك وسائل الانتاج والاخرى لا تمتلك وسائل الانتاج سوى قوة عملها، ويعكس الصراع الطبقي التناقض المستمر بين تطور المؤسسات الاقتصادية والتقدم في تقنية الانتاج. فبالرغم من بعض العيوب التي تنتاب المدرسة الماركسية الا ان كثير من المفكرين يعدونها بانها النظرية الاقتصادية التطورية الحقيقية الوحيدة التي انجزتها تلك المرحلة. فبالرغم من الاعتبارات الفكرية فان عمل ماركس له اهمية معاصرة حيث اعطى اهمية رئيسه لدور

التغير التقني في تكوين المؤسسات الاقتصادية. ففي النظام الماركسي يعد التغير في تقنية الانتاج المصدر المحرك للتغيرات في النظام الاجتماعي. فقد عد ماركس ان النمو في الانتاج الزراعي الشرط الضروري لظهور الرأسمالية الصناعية (الثورة الصناعية). وقد كان ماركس مبهوراً بكفاءة الانتاج الزراعي الكبير في انكلترا وعد التغيرات الهيكلية (في نمط الملكية)، والتي ادت الى التخلص من مزرعة الفلاح الصغيرة بمثابة خطوة اساسية في التنمية الزراعية.

اما المدرسة التاريخية الالمانية ممثلة بالاقتصادي List فقد صنفت مراحل النمو على اساس التحول في التوزيع الوظيفي وقد كانت تلك المراحل قريبة نوعاً ما على مراحل ماركس لانماط الانتاج، وتتضمن مراحل هذه المدرسة خمس مراحل هي:

1. المرحلة البدائية.
2. مرحلة الرعي.
3. مرحلة الزراعة.
4. مرحلة الزراعة - الصناعة.
5. مرحلة الزراعة - الصناعة - التجارة.

ولم تكن مراحل النمو التي طورها List وبقية اشكال المراحل، التي طورتها المدرسة التاريخية الالمانية على يد اقتصاديين اخرين (برونو هيلد براند، كارل بوشر، غوستاف شمولر) سوى اسلوب استعراضي بسيط للتأثير على العامة وبيان الدرس الذي يوضح ما يمكن ان تفعله السياسة الاقتصادية في تغيير البنى الاقتصادية.

وتحمل نظرية List اهمية معاصرة بسبب تاكيده على السياسات الوطنية الصناعية والتجارية واثرها في تحقيق التحول من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي. فحسب وجهة نظر List فان التقدم في الزراعة يمكن ان يحدث فقط بتاثير حافز الطلب على الصادرات او من خلال تاثير التنمية الصناعية المحلية. وقد عد List التنمية الصناعية المحلية بانها المحرك الاكثر اهمية للتقدم الزراعي من خلال التاثير المزدوج لزيادة الطلب على السلع الزراعية نتيجة لتوسع القطاع غير الزراعي وكذلك من تطوير طرق انتاج اكثر كفاءة والناشئة من تطبيق العلم والتقنية. وقد كانت وصفته في السياسة الاقتصادية لتطوير اقتصاديات البلدان في القرن التاسع عشر هي تشجيع التصنيع من خلال السياسات التجارية المصححة لتشجيع نمو كل من بدائل الاستيراد والصادرات الصناعية. واستمر الاهتمام بهذه الوصفات من لدن رجال الاعمال الصناعيين والقيادة السياسية للبلدان النامية.

ب- نظرية التحول الهيكلي (فيشر- كلارك):

هنالك تماثل بين المراحل الثلاث الاخيرة لمراحل النموالتي طورها المفكر الالماني List ومفهوم الانتاج الاولي، الثانوي والثلاثي الذي تم تطويره في ثلاثينات القرن الماضي من لدن فيشر وتم نشره من لدن كولن كلارك وتم تاكيده من لدن بيرت هوسيليتز. وقد اكد فشر على التحول الثابت للاستخدام والاستثمار من الانشطة الاولية الاساسية الى الانشطة الثانوية من كل الانواع، وبدرجة اكبر الى الانتاج الثلاثي والتي ترافق التقدم الاقتصادي. فاذن كما اشرنا في بداية الفقرة ان الانتاج الاولي يمثل الانتاج الزراعي والانتاج الثانوي يمثل الانتاج الزراعي الصناعي والثلاثي يمثل الانتاج الزراعي الصناعي التجاري. ويحقق النمو الاقتصادي اولاً حسب راي كلارك والذي يرافق هذا التحول عن

طريق زيادات في الانتاج للعامل الواحد في اي قطاع وثانياً بنقل العمال من القطاعات ذات الانتاجية الواطئة للعامل الى القطاعات ذات الانتاجية العالية للعامل.

وقد اشار فيشر، كما، فعل لست، بان مثل هذا التحول مرتبط جداً بالتقدم في العلوم والتكنولوجيا، لكن لم يستطع كلارك من تعميم نظري حول الانتقال. كذلك لم يستطع كلارك ان يصيغ دليل سياسة مهمة لمشكلة كيف يستطيع المجتمع الزراعي تحقيق تحول ناجح الى مجتمع صناعي حديث. فالتاثير الهام لتعميمات فيشر - كلارك على الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية خلال العقد الذي جاء مباشرة بعد الحرب العلمية الثانية يجب ان يعزى لثلاثة عوامل:

1- اهمية الادلة الميدانية التي ساقها كلارك بدراسته الواسعة.

2- الاختيار الموفق لمصطلحات القيمة و.

3- مساواة التقدم الاقتصادي مع التصنيع من لدن المخططين وصانعي السياسات للبلدان التي تحاول ان تخرج من الاستعمار الاقتصادي والسياسي.

وبحلول منتصف خمسينات القرن الماضي تم نقد القوة التحليلية والدلائل الاحصائية وكذلك المضامين السياسية لتعميمات فيشر- كلارك. فالانتقادات التحليلية تم توجيهها نحواعتباطية التمييز وقلة التجانس لمرونة الدخل للطلب بين المنتجات المصنعة ضمن كل من الاصناف الثلاثة، وهناك انتقادات كثيرة وجهت الى ميل الاحصاءات الرسمية لاهمال جزء كبير من الوقت المصروف من لدن سكان الريف على بعض الانشطة في الانتاج الثانوي (مثل الصناعات

اليدوية...الخ) وفي الانتاج الثلاثي (النقل، المتاجرة، والخدمات الشخصية،...الخ) في اقتصادات يكون فيها التخصص الوظيفي محدوداً.

جـ نظرية القطاعات القائدة (روستو):

ان انخفاض اهتمام المتخصصين بمراحل النمو التي روجها فشر وكلارك التي كانت سائدة انذاك يقود جزئياً الى ظهور نظرية روستو في مراحل النمو والمسماة بالقطاعات القائدة. لقد شخص روستو خمس مراحل اثناء الانتقال من اقتصاد بدائي الى اقتصاد حديث هي:

1. المجتمع التقليدي.
2. التهيؤ للانطلاق.
3. الانطلاق.
4. التوجه نحو النضج.
5. عصر الاستهلاك الكبير الواسع.

وتعد هذه المراحل، ما عدا المرحلة الاولى والاخيرة، مراحل انتقالية وليس تعاقب لاوضاع توازنية.

وان هدف روستو في تشخيص مراحل النمو الخمسة والنظرية الحركية للانتاج والتي هي هيكلها الاساس كان اكثر طموحاً مقارنة بما سبقته من نظريات لمراحل النمو ما عدا النظرية الماركسية. وكان روستو مهتما ابتداء بالعملية التي يتحرك بموجبها مجتمع ما من مراحلة الى اخرى، وقد اجرى تحليله التاريخي بهدف توفير توجيه لقادة الدول النامية، طالما ان من المفيد والصحيح تقريباً ان نعد عملية التنمية التي جرت في بعض مناطق العالم، النامي مثل آسيا، الشرق الاوسط، امريكا اللاتينية وافريقيا، مشابهة الى مراحل التهيؤ والانطلاق

للبلدان المتطورة في نهاية القرن الثامن عشر، القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وتبدأ طريقة روستو في التحليل من الاساس الميداني الذي يعد ان التباطؤ هو الطريق المثالي المعتاد لاي قطاع لاسباب عديدة تعمل عليه من جانبي كل من العرض والطلب وتصبح بذلك مشكلة الانتقال ومن ثم النمو هي كيفية تخفيف الميل نحو التباطؤ في القطاعات المفردة لتحقيق النمو في الاقتصاد الكلي. ففي جانب العرض ادخل روستو مفهوم تتابع القطاعات القائدة والتي يتبع بعضها الآخر والتي هي محركات اساسية للنمو الاقتصادي. اما في جانب الطلب فقد ادخلت مفاهيم الاسعار المنخفضة والمرونات الدخليه للطلب كعوامل فنية تثبط معدل النمو للقطاعات القائدة وتحولها اما الى قطاعات مستدامة او هابطة. وتلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في كل من عملية ظهور قطاعات قائدة جديدة وزوال القطاعات القديمه. وتتعامل جميع نظريات مراحل النمو التي تم مراجعتها هنا مع مسألة الانتقال من المجتمع الزراعي الى المجتمع الصناعي على انها المشكلة الرئيسة لسياسة التنمية. فنظرية روستو مثلما هي النظرية الماركسية تشخص بوضوح الدور الحركي للقطاع الزراعي في عملية الانتقال. ففي الاقتصاد المفتوح قد تعمل صناعات القطاع الاولي قطاعات قائدة وفي زمن محدد تحمل عبىء تعجيل النمو الاقتصادي، اضافة الى ذلك يجب ان توفر الزراعة الغذاء الكافي لاعداد السكان المتزايدة، وتوفير سوق كبير لتصريف منتجات قطاعات الصناعات الجديدة وتكوين راس المال الضروري للاستثمار وتهيئة القوة العاملة للقطاعات القائدة الجديدة خارج القطاع الزراعي. وقد سيقت انتقادات كثيرة لنظرية روستو من لدن اقتصاديين عالميين امثال كوزنيتس وكيرنكروس. وهناك امثلة تدلل ان تعاقب مراحل روستو قد لايمكن استباقها بسبب الظروف

الاقتصادية الداخلية للبلدان النامية، كما ان هناك بعض البلدان النامية التي وصلت الى مرحلة متطورة قد تراجعت من مرحلتها الحالية الى مرحلة سابقة.

ثانياً ـ نظريات الاقتصاد الثنائي:

ظهرت نماذج الاقتصاد الثنائي كجزء من محاولة فهم هل توجد علاقة بين القطاع التقليدي المتخلف والقطاع الحديث النامي ضمن المجتمعات غير الغربية المتأثرة بالتدخل الاستعماري الغربي اقتصادياً، سياسياً وعسكرياً. وقد تم بلورة انموذجين احدهما ساكن يؤكد على التفاعل المحدود بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث، اما الاخر فهو حركي واحدث من الانموذج الساكن ويرى ان الزراعة هي قطاع تقليدي والصناعة قطاع حديث ويحاول تتبع التفاعل المتزايد بين القطاعين في سياق عملية التنمية.

1. الثنائية الساكنة:

يمكن تشخيص نوعين من الثنائية الساكنة في ادبيات التنمية هما:

أ- الثنائية الاجتماعية: وتؤكد هذه الثنائية وجود فروق ثقافية تؤدي الى تمييز مفاهيم غربية ومفاهيم غير غربية للمنشاة الاقتصادية العقلانية.

ب- الثنائية المغلقة: وتؤكد هذه الثنائية وجود سلوكية سلبية للعمل، راس المال وسوق المنتجات والتي من خلالها تتفاعل الامم الصناعية الحديثة للغرب مع المجتمعات التقليدية في بقية انحاء العالم. ويعد كلا النوعين من الثنائية مهماً لفهم الفرضيات حول فهم السلوك الاقتصادي والبنيوي للاقتصادات النامية والتي تم ادخالها الى نماذج الاقتصاد الثنائي الحديث.

فالثنائية الاجتماعية كانت اساساً نتاج بحث اجراه الاقتصادي الهولندي (بويك) حول اسباب فشل السياسة الاستعمارية الهولندية في اندونيسيا.

وقد توصل بويك في بحثه بانه لا يمكن تطبيق الفكر الاقتصادي الغربي على ظروف المستعمرات الاستوائية وراى ان هناك حاجة الى نظرية منفصلة تعالج مشاكل مثل هذه الاقتصادات. وافترض بويك وجود تعايش بين نظامين اجتماعيين يتفاعلان هامشياً من خلال الاتصال المحدود جداً في اسواق العمل والناتج. وقد رأى بويك ان النشاط الاقتصادي، في المجتمع الغربي وفي الوحدات الاقتصادية الغربية المغلقة الموجودة في المستعمرات الشرقية، يبنى على اساس حافز الحاجة الاقتصادية، بينما يوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع الاندونيسي على اساس الحاجة الاجتماعية.

من خصائص السياسة الاقتصادية الرئيسة لتحليل بويك هو عدم جدوى محاولة ادخال التقنية الغربية والمؤسسات الاقتصادية الغربية الى اندونيسيا، وبالاستنتاج، ايضاً الى بقية الانظمة الاقتصادية الاسيوية. والسبيل الوحيد لاحداث تغير تقني في الزراعة التقليدية هو من خلال احداث تسريع في النمو السكاني لايجاد الحاجة لزيادة الانتاج الزراعي بادخال مدخلات حديثة من خارج القطاع الزراعي. وقد وجهت انتقادات كثيرة من بعض المختصين في زمن نشر بحث بويك.

جـ- **الثنائية المغلقة:** وهي احد انواع الثنائية المستقرة وتعكس الجهود المكثفة للمنظرين التجاريين لتوضيح مشهد القطاع ذو الانتاجية العالية الذي ينتج للتصدير والذي يتعايش مع القطاع منخفض الانتاجية الذي ينتج للسوق المحلية. وقد ارجع (Higgins)، الذي انتقد الثنائية الاجتماعية لبويك، اصل الثنائية الى الفروقات في التقنية بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث. فحسب رأيه ان القطاع الحديث يركز بكثافة على انتاج السلع الاولية مثل المعادن والزراعة الرأسمالية التي تنتج سلعاً للتصدير، وتستورد التقنيات المتطورة من

الخارج. ويتوسع القطاع الحديث استجابة للطلب في الاسواق الاجنبية ويؤثر نموه بشكل محدود في الاقتصاد المحلي، اما توسع القطاع المحلي فمحدود لشحة راس المال.

اما الاقتصادي (H.Myint) فاكد على اهمية سوق راس المال كاساس للثنائية المغلقة. وقد راى ان سهولة حصول القطاع الحديث على راس المال الضروري للقطاع الزراعي، الصناعي والتجاري من اسواق راس المال الحديثة جعل رأس المال متوافراً لها بكلفة يسيرة مقارنة بالقطاعات التقليدية، وهذا زاد من تبني تقنيات كثيفة راس المال كما ادى الى زيادة انتاجية العمل.

كما راى ان قطاع راس المال للثنائية المغلقة ادى الى تدفق راس المال من القطاع التقليدي الى القطاع الحديث وهروب راس المال من الداخل الى المراكز المالية العالمية. وبذلك يكون تاثير المغلقات الحديثة على التنمية الاقتصادية المحلية محدوداً بسبب قلة الطلب على الايدي العاملة وكذلك قلة مساهمتها في توجيه الاستثمار الى الاقتصاد المحلي.

2ـ الثنائية المتحركة (Jorgenson and Fei- Ranis):

بالرغم ان الاهتمام كان منصباً على انموذج Fei- Ranis في الثنائية المتحركة الا ان بحث الاقتصادي Arthur Lewis الموسوم "التنمية الاقتصادية بوجود عرض غير محدد من العمل" يعد الانطلاقة الفكرية لانموذج جوركنسون وFei- Ranis ومعظم الافكار الاخرى في هذا الاتجاه. ويعد انموذج لويس بمثابة جسر يربط بين الثنائية المستقرة والمتحركة.

وتتفق نماذج الثنائية المتحركة مع افكار الثنائية المستقرة فيما يخص الثنائية الاجتماعية والثنائية المغلقة على انها قابلة للتطبيق في الدول النامية بعد مدة

الاستعمار في جنوب وجنوب شرق اسيا، افريقيا واقتصاديات امريكا الجنوبية ذات الكثافة السكانية العالية. وبموجب انموذج Fei- Ranis تتميز هذه الاقتصادات بتعايش قطاعين، الاول كبير نسبياً وراكد بشكل كبير وكفافي هو القطاع الزراعي حيث تحدد القوى المؤسساتية معدل الاجور، والاخر صغير نسبياً لكنه سائر نحو النمو هو القطاع الصناعي ذو الصبغة التجارية حيث تسود ظروف المنافسة التامة في اسواق المدخلات. وقد كان الدافع الرئيس لنماذج الثنائية الحركية هو لاكتشاف العلاقات الاساسية التي تسمح للهروب من:

أ- الفخ المالثوسي والذي عدة بويك بانه نتاج حتمي لمحاولة ادخال التقنية الحديثة في الزراعة المحلية.

ب- شحة علاقات سوق العمل وراس المال الفعالة بين المغلقات الحديثة والاقتصاد المحلي التقليدي. فزيادة الانتاجية في الزراعة في النماذج المتحركة تصبح الآلية التي يتم بواسطتها اعادة تخصيص العمل بشكل مستمر من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي.

ففي انموذج Fei- Ranis الكلاسيكي يتميز القطاع الكفافي بما ياتي: (أ) البطالة المقنعة، (ب) الانتاجية الحدية الصفرية للعمل، (ج) معدل اجور موجب للعمل الزراعي تحدد مؤسساتياً والتي تقارب الانتاجية الحدية للعمل في القطاع الكفافي، و(د) مساحة ثابتة لمدخل الارض. فتحت هذه الظروف يرى Fei و Ranisانه من الممكن نقل عنصر العمل من القطاع الكفافي الى القطاع الصناعي التجاري من دون خفض الناتج الزراعي ومن دون زيادة اجور العمل في القطاع الصناعي في المراحل المبكرة من التنمية. ويؤدي نقل العمل من قطاع الكفاف الى

القطاع الصناعي الى وجود فائض زراعي والذي يصبح عندئذ توفيراً استثمارياً لتنمية القطاع الصناعي.

كما راى Fei وRanis وجود فوائض زراعية نتيجة لزيادة انتاجية العمل بسبب التحسينات الرأسمالية الكثيفة. وبذلك تساهم الزراعة في مثل هذا النظام بمزيد من العمل وفائض الانتاج لتوسيع القطاع الصناعي. وفي مثل هذا النظام الاقتصادي يكون دور السياسة العامة للدولة هو: (أ) ايجاد مؤسسات يمكنها نقل ملكية مثل هذه الفوائض من القطاع الزراعي الى الحكومة او الى رجال الاعمال في القطاع الصناعي التجاري، (ب) تجنب ضياع الفائض المحتمل نتيجة الاستهلاك العالي في القطاع الريفي.

وتحدث النقطة الحرجة في سياق تطور الاقتصاد الثنائي، ضمن انموذج Fei- Ranis في وقت بدىء قيمة الناتج الحدي للعامل الزراعي بالارتفاع فوق الصفر. ففي هذه النقطة فان انتقال العامل من القطاع الكفافي الى القطاع الصناعي التجاري فانه لا يمكن للعامل الحصول على اجور كافية يمكن ان تفي بنفقاته الاستهلاكية في القطاع الصناعي التجاري. وهذه النتائج السيئة في معدل التبادل بالنسبة للقطاع الصناعي يمكن معالجتها فقط في حالة وجود مزيج من سياسات زيادة النمو في الانتاجية وانخفاض في معدل النمو السكاني في القطاع الصناعي التجاري. وتحدث نقطة حرجة اخرى ضمن انموذج Fei- Ranis عندما تكون قيمة الناتج الحدي للعمل اكبر من معدل الاجور المحددة مؤسساتياً في القطاع الزراعي. وعند هذه النقطة هناك حاجة لزيادة معدل الاجور في القطاع الصناعي حتى يتمكن هذا القطاع من المنافسه بفعالية مع قطاع الكفاف للحصول على قوة العمل. واذا تحقق في هذه المرحلة نمو سريع في انتاجية القطاع الزراعي وفي هذه الحالة تضمحل مظاهر"الثنائية" وياخذ قطاع الزراعة بصورة

متزايدة دور الملحق لاقتصاد وحيد الجانب. اما في انموذج جوركنسون للاقتصاد الثنائي فان فرضيات انموذج Fei- Ranis وهي الناتج الحدي الصفري للعمل ومعدل الاجور المحدد مؤسساتياً في القطاع الكفافي قد تم تجاوزها، حيث تحدد معدلات الاجور في سوق العمل حتى في المراحل البدائية للتنمية. لهذا لايمكن توفير العمال للقطاع الصناعي بدون التضحية بالانتاج الزراعي، ويكون معدل التبادل ضد القطاع الصناعي بصورة مستمرة خلال عملية التنمية وليس بعد تنمية كبيرة في القطاع الصناعي التجاري.

وتعتمد قدرة اقتصاد ما لخلق فائض زراعي في انموذج جوركنسون على ثلاثة عوامل هي: (أ) معدل التقدم التقني في القطاع الزراعي، (ب) معدل التمو السكاني، (ج) مرونة الناتج في القطاع الزراعي بالنسبة للتغيرات في قوة العمل الزراعي. فبالنسبة للبلد الذي يقع في فخ التوازن واطيء المستوى فيمكنه التخلص من هذه الحالة من خلال:

(أ) التغيرات في معدل ادخال التقنية في الانتاج الزراعي. (ب) التغيرات في المعرفة والممارسات الطبية والتي تخفض معدل الولادات بصورة اسرع من معدل الوفيات. وفي انموذج جوركنسن يجب ادخال التغير التقني في القطاع الزراعي من البداية الاولى لعملية النمو.

ويعد انموذج جوركنسن اكثر قابلية للتطبيق مقارنة بانموذج Fei- Ranis، فافتراضات انموذج Fei- Ranis فيما يخص الانتاجية الحدية الصفرية للعمل ومعدل الاجور المحدده مؤسساتياً لا تقرها الدلائل الميدانية للزراعة التقليدية. ومن نقاط الضعف الرئيسة في انموذج جوركنسن بالمقارنة بانموذج Fei-

Ranisهي افتراضاته الخاصة بالنمو السكاني والمرونة الدخلية الصفرية للطلب على الغذاء، حيث لم تدعم الدلائل الميدانية هذه الافتراضات.

وتوكد نماذج Fei- Ranis وجوركنسن الاقتصادية الثنائية الحقائق الآتية: (أ) ان تحويل الميزان التجاري المحلي باتجاه الزراعة يشير الى انهيار التحول الاقتصادي المؤدي الى نمو مستدام، (ب) ويمكن تخفيف هذه الحالة باتباع مزيج من معدل سريع للتغير التقني في الزراعة و(او) تثبيط النمو السكاني. وكما يبدو، فان بساطة هذه النماذج جميعها قد تؤدي الى سوء تقدير كبير للصعوبات التي تواجه تحقيق مثل هذاالتحول.

يتضح من استعراض نظريات التنمية الاقتصادية اعلاه ان هذه النماذج التنموية قد تم بلورتها استناداً الى مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نشأت وتكاملت في الحقبة الحديثة لاوربا.

لذلك فان المفاهيم المتبلورة في المجتمع الاوربي من الصعوبة بمكان ان يتم تطبيقها في مجتمعات اخرى تطورت نتيجة لوجود قوى سيطرت على تلك المجتمعات بسبب ظروف تاريخية معينة. فالمجتمع الاوربي سلك طريقاً تطورياً بعيد المدى، كما اشرنا لذلك في الفصل الاول، يختلف عن المجتمعات الاخرى في اسيا وافريقيا والعالم الجديد اي الامريكيتين. لذلك فقد قاومت المجتمعات الاخرى غير الاوربية تغلغل نمط الانتاج الرأسمالي بعد موجة الاستعمار التي سادت في العصر الحديث. لهذا اعتمدت الدول المستعمرة ما يسمى "المغلقات الاجتماعية" لتطبيق التقنية الاوربية في تلك المستعمرات، حيث تكون هذه المغلقات منعزلة تماماً عن نمط الانتاج التقليدي المحلي. وبهذه الطريقة استفادت

البلدان المستعمرة من البلدان التي استعمرتها بهذه الطريقة للحصول على منتجات اولية تفيد صناعتها مثل المنتجات الزراعية والمعادن واخيراً البترول.

لهذا فان اطروحتنا التي تستند على التحليل بعيد المدى للتنمية الاقتصادية يمكن ان تظهر بوضوح مقاومة المجتمعات التي تطورت في نمط اقتصادي واجتماعي يختلف عن تطور المجتمع الاوربي، للتغير الذي حاولت الدول الاستعمارية فرضه في باديء الامر.

وبعد تطور النظام الرأسمالي واتساع نفوذه الاقتصادي والسياسي في القرن العشرين تغلغلت وسائل الانتاج الرأسمالية الحديثة في كل زوايا الكرة الارضية واستطاعت ان تفكك بقايا الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الاخرى. وفي هذه المرحلة التاريخية من تطور المجتمعات البشرية اصبح النظام الرأسمالي مهيمناً بكافة تجلياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم اصبحت جميع المجتمعات البشرية تخضع لقوانينه الكونية، وقد يكون هذا الخضوع طوعياً نتيجة لحاجة هذه المجتمعات للتقنيات الحديثة، وقد تلجأ الدول الرأسمالية المتطورة الى التدخل العسكري لاخضاع بقايا المجتمعات غير الخاضعة بشكل كامل لاسلوبها التطوري.

مصادر الفصل الثاني

1. Hayami and Ruttan, Agricultural Development, The Hopkins press, Baltimore and London, 1971.
2. Mansell, R.et.al, Knowledge Socities: information Technology for Sustainable Development, Oxford university press, New York, 1998.
3. Mudhi, A.A, The Transformation of British Agriculture, unpublished M.phil. Thesis, University of Edinburgh, U.K, 1979.
4. R. Conteras, How the Concept of Development Got Started, University of Iowa, Center for International Finance and Development E- Book.
5. Schumpeter, J. etal, The Theory of Economic Development, 2003.
6. Sen, A., Development: Which way Now?, Economic Journal, vol.93, Issue 372.pp.745- 762, 1983.

المحاضرة الثالثة
نظريات التنمية الزراعية

1ـ الانموذج البدائي المحدود:

يمكن تلمس هذا الانموذج في الزراعة العالمية في كافة البلدان التي حدث فيها انتقال من طور جمع القوت الى طور انتاج القوت. ويستند هذا الانموذج على الامكانات البسيطة المتوافرة لدى المنتج الزراعي البسيط والمتمثلة بقواه الفعلية وما يمتلك من ادوات بسيطة تعينه في عملية الانتاج.

وقد طورت ادوات بسيطة يمكن ان تستعمل في عملية الانتاج من لدن الفلاح وحسب مستوى الحضارات البشرية القديمة التي ظهرت لاول مرة في وادي الرافدين ووادي النيل والهند. وقد كان الفلاح في تلك الحقب التاريخية يقيس انتاجيته على اساس كمية البذور التي يستعملها في الزراعة، اي مقدار مضاعفة البذور المستعملة اصلاً للحصول على الناتج النهائي. واذا ما اراد الفلاح ان يزيد من انتاجه المطلق فأنه يزيد من المساحة المزروعة والتي غالباً ما تكون محدودة امام الفلاح في معظم مناطق العالم القديمه الا اذا استثنينا الاراضي الرسوبية الخصبة في وادي الرافدين ووادي النيل ووادي السند وبعض مناطق اسيا المشابهة. واستمر هذا الاسلوب التنموي البدائي لمدة طويلة في تاريخ البشرية ما عدا بعض التطورات التي حدثت في الحضارة العربية الاسلامية حيث ابتكرت بعض الممارسات الزراعية المتطورة واتبعت اساليب زادت من مستوى الانتاج الزراعي، كما تم تاليف بعض الكتب الزراعية. وقد انتقلت هذه الممارسات الزراعية المتطورة الى النظام الاقطاعي الزراعي في اوربا القرون

الوسطى وبدأت انتاجية القن (الفلاح تحت النظام الاقطاعي) تتحسن. واستمر الحال كذلك في الفترة الانتقالية من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي حيث تم التوسع الاوربي الى قارات العالم الجديد في امريكا الشمالية والجنوبية واستراليا حيث نقل المستعمرون الاوربيون ممارساتهم الزراعية في العالم القديم الى العالم الجديد. وبقت انتاجية الفلاح معتمدة على كمية الموارد الطبيعية التي يستعملها وليس على الابتكارات العلمية الى بداية القرن العشرين بالنسبة للبلدان الصناعية المتطورة والى منتصف القرن العشرين بالنسبة للدول النامية حيث بدأ الانتقال في اسلوب تنمية الانتاج الزراعي من الاسلوب المعتمد على الموارد الطبيعية وكمية ما يستعمل منها لتوسيع او لتقليص كمية الناتج الزراعي الى الاسلوب المعتمد على العلم في الانتاج الزراعي. وقد بدات بذلك ما يسمى بالثورة الخضراء في البلدان النامية بعد منتصف القرن العشرين عن طريق استعمال المبتكرات الكيمياوية كالاسمدة الكيمياوية والمبيدات الكيمياوية بانواعها والمبتكرات البايولوجية باستعمال الاصناف الجديدة من البذور ومن الحيوانات والابتكارات الميكانيكية باستعمال المكائن والآلات الزراعية في الانتاج الزراعي. ونتيجة لاستعمال هذه المبتكرات تضاعف الانتاج الزراعي بصورة غير مسبوقة في تاريخ البشرية وسنأتي على تفاصيل هذا الجزء لاحقاً.

2ـ انموذج صيانة التربة:

تطور هذا الانموذج في التنمية الزراعية بفعل تاثير التقدم الذي احدثته الثورة الزراعية الانكليزية في جانبي الانتاج الزراعي النباتي والحيواني وكذلك بالتاثير الذي نتج من فكرة استنفاذ خصوبة التربة التي روجها الكيميائيون وعلماء التربة الالمان الاوائل. وقد تم تدعيمها بقانون تناقص الغلة الذي ابتكره الاقتصاديون الكلاسيك. وقد اكد هذا الانموذج على وجود علاقة مركبة بين

الانظمة الزراعية كثيفة العمل، انتاج واستعمال الاسمدة العضوية وتكوين راس المال المعتمد على العمل الكثيف ممثلة بالري والبزل وبقية التسهيلات المادية من اجل استعمال الارض والموارد المائية بصورة كفؤة. وقد بقى هذا الانموذج حتى حلول القرن العشرين الانموذج الوحيد الذي يعتد به لتكثيف الانتاج الزراعي والمتاح لمعظم مزارعي العالم. ويمكن تلمس تطبيقه في تطوير انظمة زراعة الرز الرطب في جنوب وجنوب شرق اسيا وكذلك انظمة الانتاج النباتي والحيواني المتكاملة كثيف العمل والارض والتي ميزت الزراعة الاوربية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر وفي اثناء الثورة الزراعية الانكليزية ثم ادخال نظام الدورة الزراعية المكثفة لتحل محل نظام الحقول الثلاثة المفتوحة والتي تم فيها تخصيص الارض القابلة للزراعة بين انتاج المحاصيل الزراعية الدائمة والمراعي الدائمة. وقد تضمن هذا ادخال واستعمال محاصيل السماد الاخضر ومحاصيل العلف الاخضر الجديدة وزيادة في وفرة واستعمال السماد الحيواني وقد ادت هذه الممارسات الزراعية الجديدة الى تكثيف الانتاج الزراعي، الحيواني والنباتي، من خلال اعادة تدوير الاسمدة العضوية بشكل سماد حيواني يحافظ على خصوبة التربة. وان جميع المدخلات المستعملة في نظام صيانة التربة هذا، الاسمدة العضوية، القدرة الحيوانية، تحسينات التربة، راس المال المادي والقوة العاملة الزراعية، تم انتاجها ووفرت بواسطة القطاع الزراعي نفسه.

وقد كانت التنمية الزراعية، ضمن اطار انموذج صيانة التربة، قادرة في اجزاء عديدة من العالم على ادامة معدلات نمو في الانتاج الزراعي يقرب من (1) بالمائة في السنة خلال مدة زمنية طويلة نسبياً. ومن الجهود الجادة جداً لتطوير القطاع الزراعي ضمن اطارهذا الانموذج ما تم انجازه في جمهورية الصين الشعبية في نهاية خمسينات القرن العشرين وبداية الستينات. ومن الواضح ان

معدلات النمو المركبة، حتى في احسن الاحوال، لايمكن ان تفي بمعدلات النمو الحديثة في الطلب على المنتجات الزراعية والتي تقع ضمن المدى (3- 5) بالمئة في الدول النامية. ويبقى هذا الانموذج مصدر مهم لنمو الانتاجية في معظم الدول الفقيرة والهام للاصوليين الخضر وحركة الزراعة العضوية في الدول المتطورة.

3ـ انموذج التأثير الصناعي ـ الحضري (نظرية الموقع):

عدّت الاختلافات الموقعية في التنمية الزراعية في انموذج صيانة التربة انها تعود الى الاختلافات في العوامل البيئية، وهذا يختلف تماماً مع النماذج التي تفسر الاختلافات الجغرافية في مستوى ومعدل التنمية الاقتصادية اساساً بأنها تعود الى مستوى ودرجة التنمية الصناعية - الحضرية.

وقد صيغت نظرية التاثير الصناعي - الحضري (نظرية الموقع) ابتداء من لدن فون ثانن في المانيا لتوضيح الاختلافات الجغرافية في كثافة الانظمة الزراعية وانتاجية العمل في المجتمع الصناعي.

اما في الولايات المتحدة الامريكية فانه تم استعمال هذه النظرية لتوضيح الاداء الاكثر فعالية لاسواق المدخلات والناتج وذلك لايجاد علاقة بين القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى غير الزراعية في المناطق التي تتميز بتنمية صناعية - حضرية سريعة ومقارنتها بالمناطق التي لم يتم فيها تحول الاقتصاد الحضري الى المرحلة الصناعية. وقد عكس الاهتمام في خمسينات القرن الماضي بهذا الانموذج فشل سياسات تنمية الموارد الزراعية والسياسات السعرية التي تم تبنيها في ثلاثينات القرن الماضي للقضاء على الاختلافات المناطقية الدائمة في الانتاجية الزراعية والدخول الريفية في الولايات المتحدة.

والاساس المنطقي لهذا الانموذج تم عن طريق تطوير اسواق اكثر فعالية للمدخلات والنواتج في المناطق ذات التنمية الصناعية - الحضرية السريعة. وتؤدي التنمية الصناعية الى تحفيز التنمية الزراعية عن طريق:

أ- توسيع الطلب على المنتجات الزراعية.

ب- توفير المدخلات الصناعية التي تحتاجها الزراعة لتحسين انتاجيتها.

ج- استيعاب الايدي الفائضة في القطاع الزراعي.

وقد اكدت الدراسات الميدانية لانموذج التأثير الحضري - الصناعي بصورة مستمرة ان وجود سوق للعمل خارج القطاع الزراعي يعد متطلباً ضرورياً لتحسين انتاجية العمل في القطاع الزراعي وكذلك تحسين دخل سكان الريف.

و يرى العالم الاقتصادي الزراعي الامريكي تيودور شولتز ان اهم مضامين نظرية التأثير الحضري - الصناعي هي:

أ- ان التنمية الصناعية تحدث في مواقع معينة.

ب- تكون هذه المواقع بالاساس صناعية التركيب.

ج- وتعمل مثل هذه التنظيمات الاقتصادية الموجودة بصورة افضل في مركز او قريب على مركز التنمية الاقتصادية المعني وكذلك يعمل بصورة افضل في اجزاء المناطق الزراعية التي تكون مواقعها مفضلة بالنسبة للمركز.

بالاختصار يبين هذا الانموذج اهمية قرب الانتاج الزراعي من المراكز الحضرية او الصناعية فكلما تكون مواقعها قريبة من مراكز الاستهلاك كلما كان

الانتاج الزراعي افضل لانه سوف تختزل تكاليف النقل ويتأثر بالتطور الحاصل في المناطق الحضرية القريبة.

وقد اظهرت مضامين سياسة انموذج التأثير الحضري - الصناعي بأنه اكثر ملائمة للمناطق الاقل تطوراً للبلدان الصناعية او للمناطق المتخلفة للبلدان النامية التي تتطور بشكل سريع.

اما بالنسبة لسياسات التنمية الزراعية المبنية على هذا الانموذج فقد ظهر ان مجالها محدود من التطور في معظم البلدان النامية حيث ان مشاكل البلدان النامية تتلخص في الاتي:

أ- تحقيق معدل مقنع في النمو الاقتصادي في القطاعات غير الزراعية وليس التوزيع الجغرافي للانشطة الاقتصادية.

ب- عدم توافر المتطلبات الاساسية للنمو الزراعي السريع في وجه التوسع المضطرد للقوى العاملة الزراعية.

ج- نمو مرضي للمراكز الحضرية الناتجة من الضغط السكاني للمناطق الريفية والتي يكون نمو القوى العاملة فيها متفوقاً على الحاجة اليها.

4. انموذج الانتشار:

لقد كان انتشار الممارسات الزراعية الجيدة مصدراً رئيساً لنمو الانتاجية حتى في المجتمعات القديمة فأنتشار المحاصيل والحيوانات من العالم الجديد الى العالم القديم مثل البطاطا، الذرة، العصفر والمطاط، ومن العالم القديم الى العالم الجديد مثل السكر، القمح، والحيوانات المنزلية هي نتاج مهم لرحلات الاستكشاف الجغرافي والتجارة ابتداء من القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر.

ويستند انموذج الانتشار على الملاحظات الميدانية للاختلافات الكبيرة في انتاجية العمل والارض بين المزارعين والمناطق.

ويكون الطريق الى التنمية الزراعية حسب هذا الانموذج من خلال الانتشار الاكثر فعالية للمعرفة التقنية وتضييق الفروقات في الانتاجية بين المزارعين وبين المناطق.

وقد وفر انموذج الانتشار الاسس الفكرية الرئيسة لمعظم البحوث والجهود الارشادية في ادارة المزارع واقتصاديات الانتاج منذ ظهور الاقتصاد الزراعي وعلم الاجتماع الريفي في اواخر القرن التاسع عشر كعلوم منفصلة تربط بين الزراعة والعلوم الاحتماعية. وقد حدثت التطورات المؤدية لتاسيس برامج فعالة في بحوث الادارة المزرعية والارشاد الزراعي في الوقت الذي لازالت المحطات البحثية التجريبية تساهم بصورة متواضعة في نموالانتاجية الزراعية. وقد قدم علماء الاجتماع مساهمات اضافية في الانتشار الفعال للتكنولوجيا المعروفة عن طريق اجراء البحوث على عملية الانتشار. وقد تم تطوير نماذج تؤكد على العلاقات بين معدلات الانتشار والصفات الشخصية والانجازات التعليمية للمزارعين.

وقد ساهمت كثير من الافكار حول فعالية عملية الانتشار في زيادة الثقة بفعالية خدمة الارشاد الزراعي كما ساهمت في تقوية ثقة المدراء الزراعيين وصانعي القرار في قابلية تطبيق انموذج الانتشار. هذا وان الملاحظات السلبية حول قابلية تطبيق انموذج الانتشار مضافاً اليه الملاحظات حول الفجوة في الانتاجية الزراعية بين البلدان المتطورة والنامية وكذلك بوجود افتراضات بعدم

كفاءة تخصيص الموارد بين فلاحي البلدان النامية التقليدية انتجت تميزاً ارشادياً حول اختيار ستراتيجية التنمية في خمسينات القرن الماضي.

وقد اصبحت محدودية انموذج الانتشار كاساس لتصميم سياسات تنمية زراعية واضحة بصورة متزايدة من خلال فشل برامج المساعدات الفنية وتنمية المجتمع والمبنية على اساس انموذج الانتشار، في احداث تحديث سريع للمزارع التقليدية او نمو سريع في الناتج الزراعي.

5ـ انموذج المدخلات مرتفعة العائد:

ادت عدم كفاية السياسات المبنية على اساس انموذج الانتشار في ستينات القرن الماضي الى اعادة النظر في الافتراضات المتعلقة بجاهزية التقنية الزراعية والتي يمكن انتشارها مباشرة من البلدات ذات الانتاجية العالية الى البلدان ذات الانتاجية الواطئة ووجود عدم توازن في تخصيص الموارد بين المزارعين المتقدمين والمزارعين المتخلفين في البلدان النامية.

ونتيجة لذلك فقد ظهرت فكرة جديدة تقول بان التقنية الزراعية لها خصوصية مكانية وان التقنيات التي تم تطويرها في البلدان المتقدمة لا يمكن نقلها بصورة مباشرة في كثير من الحالات الى البلدان النامية والتي تملك مناخاً مختلفاً وموارد طبيعية مختلفة. وكذلك هناك دلائل ميدانية تراكمت والتي تشير الى ان هنالك فوائد انتاجية محدودة تنتج من اعادة تخصيص الموارد في الزراعة التقليدية. وقد طورت هذه الفكرة بقوة في كتاب الاقتصادي الزراعي الامريكي تيودور شولتز والموسوم "التحول في الزراعة التقليدية". وقد اكد على ان الفلاحين في الزراعة التقليدية هم عقلانيون اقتصادياً ويمتلكون الكفاءة في تخصيص الموارد،

لكنهم يبقون فقراء بسبب ان في معظم البلدان الفقيرة لا تتوافر الفرص الاقتصادية والفنية الكافية لكي يمكن ان يستجيبوا لها.

وحسب رأي شولتز فان اساس تحول القطاع الزراعي التقليدي الى مصدر منتج للنمو الاقتصادي هو الاستثمار لكي يمكن توفيرمدخلات انتاجية عالية العائد للفلاحين في البلدان الفقيرة. ويمكن ان نسمي هذا الانموذج بانموذج المدخلات عالية العائد. ويتضمن هذا ثلاثة انواع من الاستثمارات عالية الانتاجية للتنمية الزراعية هي:

أ- استثمارات في المحطات التجريبية الزراعية لانتاج معارف تقنية جديدة.

ب- استثمارات لزيادة قدرات القطاع الصناعي لتطوير وانتاج وتسويق مدخلات انتاجية جديدة.

ج- استثمارات لزيادة قدرات الفلاحين لاستعمال عناصر الانتاج الحديثة بصورة فعالة. كما ان هناك دراسات اوضحت مقدار العوائد الخاصة والاجتماعية للاستثمارات في التعليم والبحث الزراعي. ومن العوامل الاخرى التي ادت الى ان يكون هذا الانموذج مقبولاً هو نجاح الجهود لتطوير اصناف جديدة عالية الانتاجية من الحبوب الملائمة للمناطق الحارة، حيث تم تطوير اصناف جديدة عالية الانتاجية من القمح في المكسيك في خمسينات القرن الماضي وكذلك اصناف عالية الانتاجية من الرز في الفلبين في ستينات القرن الماضي. وقد كانت هذه المدخلات عالية الاستجابة لمدخلات الانتاج الصناعية مثل الاسمدة الكيمياوية ومواد مكافحة الآفات الزراعية وكذلك المستجيبة للادارة الكفؤة للتربة والمياه. وقد ادت العوائد العالية المقترنة بتبني مدخلات تقنية والممارسات الادارية الكفؤة الى

الانتشار السريع للاصناف الجديدة بين المزارعين في عدد من بلدان اسيا، افريقيا واميركا اللاتينية. وقد كان تأثير المدخلات الجديدة عالية العائد على الانتاج والدخل كبيراً والتي ابتدأت بثورة خضراء في الزراعة العالمية لم يسبق لها مثيل.

6ـ انموذج الابتكار المحفز:

يبقى انموذج المدخلات مرتفعة العائد نظرية غير كاملة للتنمية الزراعية، حيث ان التعليم والبحث العلمي هي عبارة عن سلع عامة لا يمكن المتاجرة بها في السوق الاعتيادية. لم يتم ادخال الآلية التي يمكن بواسطتها تخصيص الموارد بين التعليم، البحث العلمي وبقية الانشطة الاقتصادية في القطاع الخاص في الانموذج. فهو لم يستطع توضيح كيف يمكن للظروف الاقتصادية تحفيز تنمية وتبني مجموعة تقنيات كفؤة لمجتمع معين، كما انه لم يحاول تحديد العمليات التي يمكن بواسطتها ان تحفز العلاقات السعرية للناتج والمدخلات الاستثمار في البحث العلمي بالاتجاه المتسق مع موارد طبيعية معينة لبلد معين.

وقد ادت هذه المحدودية في انموذج المدخلات مرتفعة العائد الى الحاجة لجهد يمكن بواسطته التغلب على هذه المحدودية. وقد قام كل من هيامي وروتان بتطوير انموذج للتنمية الزراعية للتغلب على هذه المحدودية والذي تم فيه معاملة التغير التقني بمثابة عامل داخلي بالنسبة لعملية التنمية وليس عاملاً خارجياً يعمل بصورة مستقلة عن بقية العمليات التنموية. وقد دعمت فكرة الابتكار المحفز شواهد تاريخية تشير الى ان البلدان المختلفة قد اتبعت مسارات مختلفة للتغير التقني في سياق عملية التنمية الزراعية.

وتقوم نظرية الابتكار المحفز على اساس وجود نوعين من الابتكارات المحفزة لعملية التنمية الزراعية هما الابتكار التقني والابتكار المؤسساتي.

أ- الابتكار التقني:

يمكن ان توضع المستويات المنجزة في كل مجموعة انتاجية من المزارعين لمعظم البلدان المتقدمة بترتيب على طول منحنى امكانية الانتاج. ويعكس هذا المنحنى مستوى التقدم التقني الذي انجزته معظم البلدان المتقدمة عند كل مستوى من الموارد الطبيعية، ولا تتوافر هذه المستويات الانتاجية للمزارعين في معظم البلدان منخفضة الانتاجية ويمكن توفيرها فقط عن طريق الاستثمار في قدرات البحث العلمي الزراعي والذي تحتاجه عملية تنمية التقنيات الملائمة للبيئات الطبيعية والمؤسساتية والاستثمار في البنية التحتية المادية والمؤسساتية اللازمة لتحقيق الامكانات الانتاجية الجديدة الذي وفره التقدم التقني.

وهنالك دلائل تاريخية واضحة تشير الى انه تم تطوير التقنية لتسهيل عملية استبدال عنصر انتاجي وفير (ومن ثم رخيص) بدلاً من عنصر انتاجي نادر (ومن ثم غالي السعر). وقد تم تخفيف المحددات التي تنشأ على التنمية الزراعية نتيجة لوجود عرض غير مرن للارض في بعض البلدان مثل اليابان وتايوان عن طريق ابتكار اصناف عالية الانتاجية تساعد في استبدال الاسمدة الكيمياوية بدلاً من الارض. كما تم تخفيف القيود التي تنشأ نتيجة لوجود عرض غير مرن للعمل في بعض البلدان مثل اميركا، كندا واستراليا عن طريق التقدم التقني الذي يؤدي الى استبدال القدرة الحيوانية والميكانيكية بدلاً من القدرة البشرية. وفي بعض الحالات قد لاتكون التقنيات الجديدة المعوضة عن العمل او الارض بدائل كاملة بل تكون عوامل مساعدة تسهل عملية استبدال عناصر الانتاج الوفيرة بدلاً من عناصر الانتاج النادرة.

ب- الابتكار المؤسساتي:

يعاني البلد النامي، الذي يخفق في تطوير قدراته لاستيعاب الابتكارات التقنية والمؤسساتية في القطاع الزراعي والتي تلائم موارده الطبيعية ومستواه الثقافي، من محددين رئيسيين لتطوير زراعة منتجة. المحدد الاول هو عدم قدرته للاستفادة من التقدم في التقنيات البايولوجية والكيمياوية الملائمة للانظمة الزراعية ذات العمل الكثيف. المحدد الثاني هو ان التقنية الميكانيكية التي يستوردها من البلدان المتطورة تكون منتجة فقط تحت ظروف النظام الزراعي ذو الانتاج الكبير، وهذا يؤدي الى ازدواجية في البنية التنظيمية. بدأت العديد من البلدان النامية خلال العقدين المنصرمين بتأسيس قدرة مؤسساتية لاحداث تغيرات تقنية ملائمة لمواردها الطبيعية الوطنية والمناطقية. وقد تم مؤخراً دعم هذه الانظمة الوطنية الناشئة من لدن النظام الجديد لمعاهد البحث العلمي العالمية للمنتجات الحيوانية والمحاصيل، واصبحت هذه المعاهد البحثية مصدراً مهماً للمعرفة والتقنيات الجديدة، ووسيلة اتصال فعالة بين انظمة البحث العلمي الوطنية الناشئة.

وقد كان بطيء الانتقال من نظام زراعي يركز على الموارد الطبيعية الى نظام يستند الى العلم والتكنولوجيا هو مصدر الفروقات الوطنية في انتاجية الارض والعمل. وتعد ايضاً قلة تنمية وتطبيق المعارف العلمية مصادر مهمة للفروقات في الانتاجية بين المناطق داخل البلد الواحد. وهناك امثلة عديدة لاتساع الفروقات في معدل النمو في الناتج الزراعي الكلي وفي انتاجية العمل والارض، الدخول ومعدلات الاجور بين المناطق واهمها وضوحاً الهند والمكسيك.

ويمكن ان تعزى الفروقات الانتاجية في القطاع الزراعي الى الاستثمار في القدرات العلمية والصناعية وفي تعليم سكان الريف وليس الى وفرة الموارد الطبيعية. ويعد تأثير التعليم في الانتاجية مهماً وخاصة خلال الفترات التي يبدأ فيها نظام البحث العلمي الزراعي في بلد ما بادخال التقنيات الجديدة. اما في النظام الزراعي الذي يتسم بالتقنية المتخلفة فأن مقدار المنافع التي يمكن ان تتحقق من التعليم في المناطق الريفية تكون قليلة، حيث ان سكان الريف الذين عاشوا لاجيال وهم يستعملون نفس الموارد ونفس التقنية قد تعلموا مقدار ما يمكن ان تحقق جهودهم من الموارد الطبيعية المتوافرة لديهم. كذلك فأن الاجيال الجديدة تكتسب من ابائها اهم المهارات التي يمتلكونها، اما التعليم النظامي فله قيمة اقتصادية محدودة في الانتاج الزراعي. وحال توافر فرص تقنية جديدة فأن هذا سيتغير حيث سيتطلب التغير التقني الحصول على مهارات جديدة في المنتجات الجديدة والتي يمكن الحصول عليها من المصادر غير التقليدية للموارد المضافة مثل البذور المستنبطة وكذلك المبتكرات الكيمياوية والمبتكرات الميكانيكية مثل الاجهزة والمعدات الحديثة. ويتطلب هذا تنمية مهارات جديدة للتعامل مع الموارد الطبيعية ومع مؤسسات سوق الناتج ومدخلات الانتاج التي تربط القطاع الزراعي مع القطاعات الاخرى غير الزراعية.

فالعمليات التي يمكن بواسطتها تطبيق المعارف الجديدة لتغيير معدل واتجاه التغير التقني في القطاع الزراعي هي اكبر كثيراً من معرفتنا بالعمليات التي يمكن بواسطتها ان نجعل الموارد تؤثر في عملية الابتكار المؤسساتي ونقله. وتبقى الحاجة الى مؤسسات قابلة للتطبيق قادرة على دعم نمو زراعي سريع وتنمية ريفية اكثر الحاحاً اليوم من اي وقت مضى.

مصادر الفصل الثالث

1- النجفي، سالم توفيق - التنمية الاقتصادية الزراعية - مطابع دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل - 1987.

2- Carl, K. Eicher etal, International Agricultural Development, The Johns Hopkins University press, Baltimore and London, 1998.

3- Yujiro Hayami and Vernon W. Ruttan, Agricultural Development, An International perspective, The Johns Hopkins press, Baltimore and London, 1971.

المحاضرة الرابعة
دور التحول الزراعي في التنمية الاقتصادية

تم في سبعينات القرن الماضي انجاز بحث علمي من لـدن (الكاتـب) حـول (التحول في الزراعة البريطانية) والذي هـو جـزء مـن عمـل اكـاديمي في احـدى الجامعات البريطانية. وقد تم التوصل في هذا البحـث الى ان التحـول في الزراعـة البريطانية (والانكليزية على وجـه الخصـوص) لم يـتم نتيجـة عوامـل اقتصـادية واجتماعية قصيرة المدى، او نتيجة الاستكشافات الجغرافية، او توسع التجارة ام غيرها من العوامل الاخرى التي كانت فاعلة في المجتمع البريطاني، بل كـان هـذا التحول نتيجة فعل عامل بعيد المدى. وجوهر هذا العامل بعيد المـدى يكمـن في طبيعة شكل المجتمع الطبقي الذي نشأ عبر الاف السنين والـذي يحمـل في ثنايـاه بذرة التحول نتيجة للطبيعة الداينامـيكية لهذا المجتمع، والذي سمي بالشكل الثاني للمجتمعات الطبقية كما اشرنا الى ذلك في الفصل الاول. وقد كانت الزراعة في بداية ظهور هذا المجتمع الطبقي القطـاع الـرئيس الـذي يـزود المجتمـع بالفـائض الاجتماعي ومصدر الغذاء والكساء كما انه مصدر للقوى البشـرية الـتي كانـت وقود الحروب في تلك الحقب التاريخية. وقد تطورت الزراعة ضمن هـذا النـوع من المجتمعات البشرية ضمن سياق تطـور المجتمـع الى ان وصـلت شـكل نمطهـا الانتاجي ما قبل ظهور الرأسمالية وهو الـنمط الاقطـاعي الـذي كـان سـائداً في اوربا بالقرون الوسطى. ولم تصل الزراعة الى هذا النمط الانتاجي ذاتياً بل نتيجة للطبيعة الداينامـيكية للمجتمع حيث انه قابـل للتحـول مـن نمـط الى آخـر علـى

عكس الشكل الاول الطبقي للمجتمعات البشرية الذي اخذ شكلاً معيناً ثابتاً لم يتغير بجوهره كما اشرنا سابقاً. وكان النظام الزراعي الاقطاعي في اوربا القرون الوسطى قابلاً للتغير في سياق طبيعة هذا المجتمع الطبقي المتحرك. وفعلاً ظهر النمط الرأسمالي للانتاج بعد ان مر المجتمع الاقطاعي بمرحلة تحول شاملة كان للزراعة دور الريادة في مراحل نشوئه الاولى حيث حدثت تحولات كبيرة في هيكلية القطاع الزراعي وفي وسائل انتاجه، حيث تم البدىء باستعمال تقنيات جديدة في الزراعة سميت على اثرها بالثورة الزراعية الانكليزية لظهورها في انكلترا لاول مرة. وقد مهدت هذه الثورة الزراعية في توفير التراكم الرأسمالي الضروري للثورة الصناعية في انكلترا والتي انتشرت بعدئذ الى بقية انحاء اوربا والعالم حيث غيرت نمط الانتاج الصناعي من اليدوي الى الآلي ومن الورش الصغيرة الى نظام المصنع ذو الانتاج التخصصي والكبير وتقسيم العمل. وهكذا اتسع وترعرع نمط الانتاج الرأسمالي نتيجة كونه احد وارثي الشكل الثاني من المجتمع الطبقي الديناميكي الذي كان يحمل بذرة التحول متى ما توافرت ظروف التحول. لذلك لم يكن التحول في القطاع الزراعي في اوربا الاقطاعية صدفة او ضربة حظ بل كان بسبب وجود بذرة التحول في نمط الانتاج الاقطاعي الذي نتج عنه الشكل الرأسمالي الزراعي بعد فترة التحول في نهاية القرون الوسطى.

اما التحول الزراعي في الشكل الاول للمجتمعات الطبقية الذي ساد لاول مرة في الحضارات القديمه لوادي الرافدين ووادي النيل والهند ثم انتقل الى المراكز الثانوية للحضارات في الصين وبقية بلدان اسيا وافريقيا في العالم القديم. ويرتكز النظام الاقتصادي في هذا الشكل من المجتمعات الطبقية منذ نشوئه على اساس سيطرة الدولة على كل اشكال الملكية ومنها الزراعة. ففي الزراعة تؤول ملكية الارض بشكل كامل للدولة وليس للافراد المنتجين من الفلاحين سوى

حق استعمال وحيازة الارض والانتفاع منها وليس لهم اي شكل من اشكال حقوق الملكية، ما عدا في حالات استثنائية قد يقتطع الحاكم او الملك او الامير قطعة ارض لبعض المريدين من الاتباع او القادة العسكريين وتكون ملك خاص لهذا الشخص، ويمكن للحاكم استرجاع ملكيتها متى شاء.

وقد ساد هذا الشكل من النظام الاقطاعي لالاف السنين في بلدان عديدة في العالم القديم والذي كان يقاوم اي نوع من التغيير بسبب الطبيعة المتاصلة للشكل الاول للمجتمعات البشرية والتي هي طبيعة مستقرة (ستاتيكية). وقد تم تسمية هذا الشكل من النظام الاقطاعي بالاقطاع القديم Archaic Feudalism حيث ان نظام ملكية الارض فيه تستند على المركزية التامة. وان ليس من حق المنتفع في حيازة الارض التصرف في الارض ببيعها او هبتها او اي شكل آخر من اشكال التصرف فرقبة الارض النهائية تعود للدولة متمثلة بالحاكم. لذلك فان معظم الفائض الاجتماعي (الاقتصادي) المتكون من الارض بشكل ضرائب يذهب للدولة، لذلك فان امكانية تطوير الارض الزراعية لزيادة انتاجيتها محدودة في حدود معينة. واستمر هذا النظام الاقطاعي القديم يعيد نفسه لالاف السنين بسبب الطبيعة الساكنة للمجتمع الذي ترعرع فيه، ولم نجد اختراقات كبيرة لتطوير هذا النظام الزراعي ما عدا في بعض الفترات بعد ظهور الدولة العربية الاسلامية حيث انتشرت بعض الممارسات المتقدمة في الانتاج الزراعي باستعمال الات جديدة وزراعة اصناف جيدة من النباتات وتربية بعض الحيوانات عالية الانتاجية وغيرها من الممارسات التي انتقلت الى النظام الاقطاعي في اوربا القرون الوسطى.

ولم يستطع هذا الشكل من المجتمعات ان يغير شكله الثابت المستقر ومن ثم نشوء نمط جديد في الانتاج الزراعي الذي يستطيع ان يساهم في عملية التراكم

الرأسمالي كما حدث في الثورة الزراعية في انكلترا. واستمر الحال الى ان تغلغل نمط الانتاج الرأسمالي الى بلدان هذا الشكل من المجتمعات عن طريق الاستعمار الاوربي الذي انتشر بعد ظهور الرأسمالية حيث تم نقل التجربة الرأسمالية بكافة فروعها الانتاجية ومن ضمنها الزراعة وبدأت الاطر القديمة لنمط الملكية تتكسر تدريجياً عن طريق التشريعات الجديدة. لكن بالرغم من كل التغييرات التي حاول النظام الاستعماري احداثها لازال القسم الكبيرمن ملكية الارض الزراعية يعود للدولة حيث انها الجهة الوحيدة المسؤولة عن التصرف بالارض الزراعية ما عدا حالات محدودة. استناداً الى علماء الاقتصاد والاقتصاد الزراعي كل من بيتر تيمر، موشر، جونستون، ميلر، شولتز، روتان، وجونستون فانه من وجهات نظر تاريخية ومعاصرة ميدانية مقطعية يمكن ان يتم التحول الزراعي عبر اربعة اطوار على الاقل والتي يمكن تحديدها بصورة تقريبية. وتبدأ العملية عندما تبدأ انتاجية العامل بالزيادة، وزيادة الانتاجية تخلق فائضاً والتي يمكن توجيهها في المرحلة الثانية بصورة مباشرة من خلال الضرائب وانتقال عناصر الانتاج او بصورة غير مباشرة من خلال التدخل الحكومي في الميزان التجاري بين الريف والمدينة، ويمكن استعمال هذا الفائض لتنمية القطاع غير الزراعي، حيث كان هذا الطور محل اهتمام معظم نماذج الاقتصاد الثنائي في التنمية. ولكي تنتقل الموارد خارج القطاع الزراعي يجب ان تتكامل اسواق الناتج وعناصر الانتاج الزراعي بصورة جيدة مع تلك التي موجودة في بقية القطاعات الاقتصادية. أما تكامل القطاع الزراعي المستمر في الاقتصاد ككل، من خلال تحسين البنية التحتية وروابط توازن السوق، فيمثل المرحلة الثالثة من مراحل التنمية الزراعية. وعندما تكون المرحلة الثالثة ناجحة في ادائها فانه من الصعوبة ملاحظة وجود مرحلة رابعة حيث ان دور الزراعة في الاقتصاديات الصناعية يختلف قليلاً عن دور صناعة

الفولاذ او قطاع الاسكان او قطاع التامين. لكن عندما يكون من الصعوبة انجاز التكامل المطلوب، وقد وجدت كثير من البلدان انه من الصعوبة انجاز التكامل لاسباب سياسية، وفي هذه الحالة تواجه الحكومات المعنية مشاكل خطيرة في تخصيص الموارد كما تواجه ايضاً مشاكل حتى خارج حدودها الاقليمية بسبب المحاولات المستمرة للبلدان المتطورة لحماية مزارعيها من منافسة البلدان الاخرى في السوق العالمية. وبذلك فان سياسة الحماية الزراعية وتاثيرها على اسواق السلع عالمياً تمثل موضع اهتمام بالنسبة لصانعي السياسات الزراعية حتى اذا كان التحول الزراعي مكتملاً.

تتطلب المراحل الاربعة المذكورة في التحول الزراعي سياسات مختلفة، ففي المرحلة الاولى للتنمية يتطلب الامر جعل الزراعة متحركة كما يقول الاقتصادي موشر. وفي هذه المرحلة يتم استخلاص موارد استثمارية كبيرة، من القطاع الزراعي، حيث ان بقية القطاعات الاقتصادية تمثل جزء صغير من الاقتصاد الوطني ككل، وتمثل الضرائب المباشرة او غير المباشرة للزراعة المصدر الوحيد لعوائد الحكومة.

ومن اجل بناء قطاعاً زراعياً ديناميكياً يتطلب ان توجه بعض هذه الموارد للقطاع الزراعي نفسه، ويجب ان توجه هذه الموارد للاستثمار الحكومي في البحث العلمي والبنية التحتية وكذلك للحوافز السعرية المناسبة للفلاحين لتبني التقنيات الجديدة حيث اصبحت متوافرة لهم. وعندما تصبح هذه الاستثمارات منتجة للعوائد تبدأ المرحلة الثانية حيث يصبح القطاع الزراعي عنصراً اساسياً للمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال مزيج من عناصرالانتاج. وكما تشير الدراسات الميدانية حول الانماط الهيكلية للنمو هناك عدم توازن كبير بين الزراعة والصناعة في هذه المرحلة من عملية التنمية. فالفروقات في انتاجية العمل

والدخل المحسوب بين القطاعات الريفية والحضرية تستمر حتى الوقت الحاضر في البلدان الغنية، ولو ان الفجوة تضيق حالياً وتعتمد على اسعار الزراعة في كل سنة انتاجية.

وتؤدي عملية تضييق الفجوة الى المرحلة الثالثة للتنمية الزراعية والتي تتكامل فيها الزراعة مع بقية القطاعات الاقتصادية من خلال تنمية اسواق كفؤة للعمل وراس المال والتي تربط الاقتصادات الريفية بالحضرية. وتمثل عملية التكامل احد مكونات عملية مساهمة القطاع الزراعي، حيث يؤدي الاداء الجيد لاسواق عناصر الانتاج الى تسريع عملية استخلاص العمل وراس المال من الاستعمالات واطئة العوائد في القطاع الزراعي الى الاستعمالات عالية الانتاجية في الصناعة أو الخدمات وللاسواق الكفؤة فوائد في زيادة الرفاهية حيث تقلل من الاعباء على الافراد الذين يعملون في مهن واطئة الدخل. ويترتب على تكامل الزراعة ضمن الاقتصاد ككل تكاليف معينة، حيث سيصبح القطاع الزراعي اكثر تعرضاً للتقلبات في الاسعار الكلية وكذلك للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي وفي التجارة ويكون اقل تأثيراً بالانشطة الارشادية وبرامج معينة لتنمية وتسويق السلع الزراعية. وقد ادت هذه الظروف المعقدة والحساسة الى ظهور المرحلة الرابعة في سياق التحول الزراعي والتي تمثل معالجة القطاع الزراعي باعتباره احد القطاعات العاملة ضمن اقتصاديات البلد الصناعي. وفي هذه المرحلة تهبط نسبة مساهمة الايدي العاملة في القطاع الزراعي الى مايقرب من 20٪ كذلك تهبط نفقات العائلة على الغذاء في المدن الى ما يقرب من 30٪. وفي هذه المرحلة ايضاً قد تظهر بعض المشاكل السياسية اذا سمح بهبوط مستوى الدخل الزراعي نتيجة للتغير التقني السريع والاسعار الزراعية المنخفضة والتي تؤدي بدورها الى انتقال الموارد المزرعية خارج القطاع الزراعي. وفي هذه المرحلة

يشكل السعر المزرعي للسلع في سلة المستهلك السوقية جزءاً صغيراً بسبب زيادة تكاليف التصنيع والتسويق بالنسبة لسعر السلعة الغذائية الكلي. وفي هذه الحالة يصبح دعم السلعة الزراعية الاداة الاساسية لدعم الدخل المزرعي حيث يكون للاعانات اثار مدمرة في تخصيص الموارد. ونتيجة لهذا الدعم يبدأ المزارعون بالاستثمار الكثيف في الارض والمعدات الزراعية وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الانتاج الزراعي ونشوء فوائض يصعب بيعها باسعار مجزية. وفي النهاية يصبح هذا المنهج المتبع لتحفيز المنتج الزراعي ثقيلاً ومكلفاً للميزانية اضافة الى اثاره المشوهة لتخصيص الموارد وهذا ماحدث للدول المتطورة بعد الحرب العالمية الثانية مثل الاتحاد الاوربي، اليابان والولايات المتحدة حيث يجب عليها تقنين عوائد الانتاج الزراعي مع تكاليف الفرص البديلة لهذا الانتاج اي العوائد الاجتماعية.

دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

ترجع مناقشة دور الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية الى بداية العصر الحديث عند ظهور مرحلة الرأسمالية الزراعية حيث نوقشت من لدن الفيزيوقراط في بداية القرن الثامن عشر. كذلك فان الاشارة الى خزن الحبوب في السنوات الجيدة لتكون جاهزة للاستعمال في السنوات العجاف في سورة يوسف في القران الكريم تظهر الاهتمام بمسألة التخطيط الزراعي. وقد وفر الاقتصاديان كلارك وكوزنيتس حقائق عامة عن دور الزراعة خلال عملية النمو لتكون جاهزة امام الاقتصاديين والمخططين في بداية التوجه للنمو الاقتصادي في الدول النامية.

وقد اشار كل من جونستون وميلر الى وجود خمسة أدوار يمكن ان تؤديها الزراعة في سياق عملية التنمية الاقتصادية هي:

1- توفير الغذاء الكافي لاستهلاك السكان المحليين.
2- تزويد القطاع الصناعي بالايدي العاملة.
3- تكون سوقاً للسلع المصنعة.
4- توفير راس المال الضروري لعملية التنمية.
5- توفير العملات الاجنبية من خلال الصادرات الزراعية.

وللزراعة خصوصية تميزها عن بقية القطاعات الاقتصادية، ففي البلدان النامية تساهم الزراعة بجزء كبير من الدخل القومي ووجود اعداد كبيرة من العاملين في القطاع الزراعي. فالتحول الزراعي ومساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني تعتمد على ثلاثة مظاهر هي:

أ- خصوصية الانتاج الزراعي.

ب- اهمية الاستهلاك المحلي من الانتاج الزراعي للقطاع الزراعي.

ج- دور القطاع الزراعي كمخزن للموارد.

وتكون هذه المظاهر اكثر وضوحاً في المجتمعات التقليدية وتزول تدريجياً خلال عملية تحديث الاقتصاد.

وتتعقد خطط السياسة الزراعية في كل من البلدان الغنية والفقيرة بسبب وجود هذه المظاهر لكن يكون ادراكها اساسياً لفهم كامل لطبيعة مساهمة القطاع الزراعي بصورة واقعية في جهود التنمية لاي بلد.

أ- خصوصية الانتاج الزراعي:

تساهم مظاهر كثيرة في تكوين القرار المزرعي وانتاجية مزرعة العائلة والبحث عن بدائل كفؤة بالنسبة لملكية الارض المباشرة حيث تغيب مزرعة العائلة. ومن هذه المظاهر الفريدة هي موسمية الانتاج الزراعي والتشتت الجغرافي.

1- موسمية الانتاج الزراعي:

هناك مظهران هامان للموسمية في وضع السياسة الزراعية الملائمة، الاول هو ان الجوانب الموسمية للانتاج غالباً ما تكون قيداً على الانتاجية بسبب الصعوبات في توفير مدخلات الانتاج. ففي كثير من الاحيان يعد العمل وادارته عاملاً محدداً، لكن يجب في نفس الوقت ان تتوافر عناصر الانتاج الاخرى مثل الاسمدة الكيمياوية، البذور، القروض الزراعية ومياه الري الكافية في اوقاتها المناسبة، فتوافر الاسمدة الكيميائية في وقتها المناسب الى مناطق حاجتها في اقاصي الريف يعد مسالة مهمة في نجاح عملية الانتاج الزراعي، لذا يجب على الجهات المسؤولة سواء من الحكومة ام القطاع الخاص ان تكون على علم بهذه الحقيقة. وعادة يكون مجهزو القطاع الخاص الذين تعتمد دخولهم على المتاجرة بالاسمدة الكيمياوية اكثر استجابة من الجهات الحكومية ذات الصلة ببرامج الخطط الخمسية التي تعتمد على توفير الاسمدة من القطاع الصناعي الحكومي. ويعد القطاع الزراعي الذي يستعمل المدخلات الصناعية اساساً لزيادة الانتاجية مشروعاً ديناميكياً يختلف عما هو عليه الحال في المصانع. من جهة اخرى يجب على اسواق المدخلات والناتج ان تؤدي وظائفها بصورة كفؤة وتستجيب للتغيرات الجوية وكذلك للتغيرات في نمط الانتاج الزراعي اضافة للاستجابة للتغير التقني اذا اريد ان ينمو الانتاج الزراعي بسرعة.

وثانياً هنالك عوائد اقتصادية خاصة عالية جداً يمكن الحصول عليها عند التخلص من الاختناقات الموسمية في الانتاج الزراعي، حيث يمكن للمجتمع ان يستفيد ايضاً عندما تكون تلك العوائد الخاصة قد تكونت نتيجة للانتاجية العالية والمستقرة للمنتجات الزراعية، اما اذا نشأت العوائد الخاصة نتيجة للتخلي عن العمل المؤجر والذي لا يملك سوى فرص انتاجية بديلة قليلة فان العوائد الاجتماعية تكون صغيرة او حتى سالبة. فالبعد الموسمي للانتاج الزراعي يعقد عملية التخطيط بصورة كبيرة، حيث ان معظم البيانات الزراعية تكون منشورة على اساس سنوي وهناك ميل للتفكير بمعيار اداء على اساس النمو السنوي والذي يستعمل لتقييم الصناعات النسيجية القطنية او صناعات الفولاذ. فمثل هذه الطريقة السنوية تخفي دوران مهمان يمكن ان يؤديه التحليل والتدخل الحكومي، اولهما في توفير المدخلات المناسبة من حيث زمان ومكان توفيرها وثانيهما في التحليل الكامل للتأثير الاجتماعي في الانتاج الزراعي للاستثمارات الخاصة للتقليل من الاختناقات الموسمية.

2- التشتت الجغرافي:

يعد القطاع الزراعي القطاع الوحيد الذي يستعمل سطح الارض كعنصر انتاج رئيس في عملية الانتاج. فبمزج الموسمية والتشتت الجغرافي تنشأ الحاجة لنظام تسويقي الذي يستطيع خزن المنتجات من موسم الحصاد القصير الى موسم الحاجة لاستهلاك هذه المنتجات المخزونة حيث تكون هذه المدة طويلة نسبياً وكذلك نقل السلع الزراعية من مكان الانتاج في المزرعة الى العوائل التي تستهلك تلك السلع. وكل من هاتين الوظيفتين تتطلب اشخاص يقومون بهذه الوظائف وتغيير الاشخاص المالكين. ويمكن ان يحدث هذا التبادل فقط في حالة اتفاق الطرفين على شروط التبادل او سعر السلعة في مكان البيع، وتوضع

شروط التبادل من لدن الدولة في البلدان ذات النهج الاشتراكي، لكن يجب توفير بقية الخدمات التسويقية اذا اريد ايصال السلع الغذائية من باب المزرعة الى المستهلك النهائي, وقد تم التغاضي عن هذا النمو الضروري للخدمات التسويقية كمكون هام للتحول الزراعي.

ب- اهمية الاستهلاك المحلي من الانتاج الزراعي للقطاع الزراعي:

تحتفظ معظم العوائل الريفية ببعض او معظم انتاجها الزراعي للاستهلاك المنزلي، وهذه الخاصية هي احدى السمات المميزة للقطاع الزراعي، بينما لايحتفظ العاملون في القطاعات الاخرى بانتاجهم في منازلهم الا نادراً ومثال ذلك عمال النسيج او عمال الصناعات الفولاذية. لذا فأن هذه الظروف تجعل من الصعب تحليل قرارات الاستهلاك والانتاج بصورة منفصلة الا تحت افتراضات غير واقعية ومحددة جداً حول كمال الاسواق وحرية الدخول والخروج منها. وفي المناطق الريفية للدول النامية هناك تداخل كبير بين انشطة الاستهلاك والانتاج حيث قد يضحي المزارع ببعض وقته المصروف على الاعمال المزرعية من اجل العناية باطفاله او حديقته المنزلية او حضور بعض المناسبات الاجتماعية مثل الزفاف والوفيات...الخ.

اضافة الى هذا فقد يعمل بعض المزارعين ممن لديهم اوقات فراغ باجور نقدية لدى المزارع المجاورة عند حاجة تلك المزارع للعمل المؤجر وقد يستغل وقت فراغه من اجل الراحة والاستمتاع بوقته عندما تكون الاجور المعروضة له منخفضة. وبالنسبة للمزارعين الذين لا يملكون ارضاً كافية من اجل زراعة محاصيل للبيع في السوق، وعندما تكون فرص العمل خارج المزرعة محدودة فان القيمة الحدية لوقت الفراغ تكون منخفضة جداً وقد تقرب من الصفر.

ج- دور القطاع الزراعي كمخزن للموارد:

كان القطاع الزراعي في السابق يمثل مصدراً من مصادر تزويد الجيوش بما تحتاجه من مجندين حيث كانت ماكنة الحروب تدار غالباً من لدن مجندي المناطق الريفية. اضافة الى هذا فان الريف يمثل المخزن الرئيس لتزويد المدن بما تحتاج اليه من سلع غذائية وسلع زراعية تستعمل في الصناعات المختلفة مثل القطن والصوف والجوت والجلود وغيرها من السلع الزراعية التي يحتاجها الانتاج الصناعي. اما في الوقت الحاضر فقد تغير نمط استعمال الموارد نتيجة للتغير التقني وحاجة الصناعة للايدي العاملة اضافة الى ان الزراعة اصبحت كغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني صناعة ذات ابعاد تنموية.

ستراتيجية التنمية الزراعية:

هنالك ثلاث ستراتيجيات بديلة لادامة التحول في القطاع الزراعي هي:

1- ستراتيجية اقتصاد السوق الحر.

2- ستراتيجية التنمية االريفية المترابطة.

3- ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية.

ويمكن مناقشة هذه الستراتيجيات كل على حدة لتوضيح دورها في توفير السياسات الملائمة للقطاع الزراعي من اجل الهدف النهائي الا وهو تسريع عملية التنمية ككل.

1- ستراتيجية اقتصاد السوق الحر:

وتمثل سياسات البلدان المختلفة التي كانت سائدة في خمسينات القرن الماضي والمتمثلة بعدم التدخل في القطاع الزراعي، حيث ان الاهمال غيرالمقصود لهذا القطاع يعد كافياً بنظرهذه الستراتيجية لتحفيز عملية النمو الاقتصادي. وقد

نمت هذه الفكرة من الاعتراف بدور السوق وصانعي القرار ذوي الاداء الكفوء الذين يعملون في عالم من التوقعات العقلانية. وقد كانت معظم السياسات بحسب هذه الستراتيجية ليس لها علاقة بالمزارعين ليس اكثر من انها ذات صفة انتقالية، وان كل الانشطة المتعلقة بالزراعة ومن ضمنها السياسة السعرية تحددها السوق الحرة.

وبحسب هذه الستراتيجية فان الدخول الزراعية تحدد بمقدار فرص الاستخدام خارج القطاع الزراعي، ويجب ان ينخفض الناتج في القطاع الزراعي بصورة متناسبة، بينما تنخفض قوة العمل بصورة مطلقة. ويؤكد انخفاض اسعار السلع الزراعية في المدى الطويل نتيجة التغير التقني ان المجتمع يستفيد من انتقال الموارد خارج القطاع الزراعي بصورة سريعة. وهنالك بعض الامثلة العالمية التي توضح هذه الستراتيجية والتي تمثلها دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)، عدد من الدول متوسطة الدخل وحتى بعض البلدان الفقيرة والتي تواجه مشاكل انخفاض الدخل الحقيقي في القطاع الزراعي تحت تأثير التغير التقني السريع في الداخل والاسعار الواطئة عالمياً لمنتجاتها الزراعية.

2ـ ستراتيجية التنمية الريفية المترابطة:

تم تطويرهذه الستراتيجية من لدن كل من الاقتصاديين ميلر وجونستون في عام 1984. وقد بنيت هذه الستراتيجية على تاكيدهم السابق في النمو المتوازن عام 1961، حيث دعوا الى ستراتيجية تنمية ريفية مترابطة والتي تساهم في تحسين التغذية في المناطق الريفية من جهة بينما تشجع عملية نمو واسعة من جهة اخرى. وتدعو هذه الستراتيجية لدور رئيس من لدن الحكومة في التخطيط الستراتيجي وتطبيق البرامج، حيث ان هذا الدور يختلف اختلافاً واضحاً عن ستراتيجية اقتصاد السوق الحر.

وخلص كل من ميلر وجونستون الى انه يمكن للزراعة ان تلعب هذه الادوار المتعددة فقط في حالة اتباع ستراتيجية التنمية ذات الانموذج الاحادي والذي تكون فيه القاعدة العريضة لصغار المزارعين هي محل اهتمام الخدمات الارشادية والبحث العلمي الزراعي وكذلك استلام العوائد الكبيرة من المبيعات الزراعية. ورأى الباحثان ان ستراتيجية الانموذج الثنائي التي تمثلها الثنائية الحركية، حيث تركز الجهود التحديثية في المزارع الكبيرة المتطورة بينما تهمل المزارعين الصغار المتخلفين، تمثل العائق الرئيس لستراتيجية التنمية الريفية المترابطة.

ويجب ان تتم ادارة ستراتيجية التنمية الريفية المترابطة من لدن مخططي الحكومة، بينما يكون هناك دور او اهتمام قليل للقطاع الخاص عدا صغار المزارعين. ويبقى التحليل الذي يؤدي الى هذه الستراتيجية متأثراً كثيراً باعتبارات الاقتصاد المغلق، كما يعطي اهتمام قليل لكل من انشطة التسويق المحلي او علاقتها بالاسواق العالمية.

وقد اقترحت هذه الستراتيجية ثلاثة عناصر اساسية للايفاء بجميع اهداف التنمية الزراعية هي:

أ- الاستثمار الضخم في راس المال الانساني من خلال التغذية، الصحة وخدمات تخطيط الاسرة الريفية.

ب- تكوين هياكل ادارية ريفية كما في اليابان وتايوان والتي توفر الخدمات لصغار المزارعين كما انها تكون الصوت المدافع عن مصالحهم.

ج- الاستثمار في التغير التقني السريع الملائم لهولاء المزارعين الصغار من اجل زيادة الناتج الزراعي والدخل الريفي في آن واحد.

من الجدير بالملاحظة انه تغيب من قائمة العناصر الرئيسة الاهتمام الواضح بهيكل المحفزات للقطاع الزراعي مقارنة بنظيره الصناعي وبمنتجات البلد المتاجر بها مقارنة بمنتجات المنافسين العالميين. فبالرغم من ادراك الجميع باهمية وضع الاقتصاد الكلي بالنسبة للزراعة لكنه يبقى خارج اهتمام ستراتيجية ملائمة للتنمية الزراعية. ولهذا ليس من المستغرب ان تكون الاسس الفكرية لهذه الستراتيجية التي روج لها كل من جونستون وكلارك، تكمن في التنمية الريفية وليس في رؤية القطاع الزراعي المرتبط بالاقتصاد الكلي والاسواق العالمية عن طريق آلية مقتدرة للسوق. لهذا وفرت هذه الرؤيا الاخيرة الطريق الثالث الممكن لستراتيجية تنمية زراعية والتي تم العمل بها في تسعينات القرن الماضي.

3ـ ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية:

و تدعو ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية مقارنة بستراتيجية السوق الحرة والتنمية الريفية المترابطة الى سياسات تدخلية للحكومة في اداء الاسواق المحلية عن طريق استعمال الاسواق وقطاع التسويق الخاص اداة لهذه السياسات التدخلية. وقد ادركت ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية وجود فشل سوقي شائع في القطاع الزراعي كما وجدت فشل حكومي كبير في تطبيق الوظائف الاقتصادية المباشرة. ويكمن المأزق الستراتيجي في كيفية التعامل مع اسواق العمل وراس المال الريفي المجزأة، وسوق الارض ضعيفة الاداء واثار الرفاهية المترتبة على عدم الاستقرار الحاد للاسعار في اسواق السلع، والشحة الكبيرة في المعلومات حول الاحداث الجارية والمستقبلية في معظم الاقتصادات الريفية، والغياب التام لاسواق عديدة مهمة وبالاخص لطواريء المستقبل بما فيه المخاطر السعرية والناتج.

ومن الدروس الجديرة بالاهتمام التي اظهرتها تجربة التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، ان التدخل الحكومي المباشر من خلال المشاريع المملوكة للدولة لتصحيح فشل السوق جعلت من الامور في اغلب الاحيان اسوأ وذلك بحجب الاستجابات السوقية حيثما كان ذلك ممكناً في البداية، بدون توفير كمية اكبر من الناتج او استعمال اكثر كفاءة للموارد. ويكون القطاع الزراعي بصورة خاصة معرضاً للتنظيمات شبه الحكومية ذات النوايا الحسنة لكنها ضعيفة الادارة والتصور والتي تحاول ادارة انشطة اقتصادية كثيرة وبصورة مباشرة بما فيه السيطرة الاحتكارية على مبيعات المدخلات والمزارع الحكومية كثيفة راس المال وكذلك السيطرة على تسويق المحاصيل وتصنيعها وان الاسباب الكامنة وراء السيطرة المباشرة من لدن الحكومة على هذه الهيئات هو محاولة الحكومة مكافئة مؤيديها والسيطرة المركزية على القوة والموارد وجعلها بيد الدولة فقط كما اشار الى ذلك الاقتصادي بيتس عام 1981.

ومن الملاحظ ان ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية والتي تهدف الى توفير غذاء مستقر السعر ورخيص يمكن ان يحقق هدفها عن طريق تدخلات مخططة بعناية في الاسعار التي يحددها السوق وليس بترك السوق يعمل لوحده او تحقيق هذه الاهداف عن طريق ادارة الانشطة مباشرة من لدن الحكومة.

تدرك الستراتيجيات الثلاث انفة الذكر اهمية الاستثمار الحكومي في البحث العلمي والبنية التحتية الريفية، لكن تختلف هذه الستراتيجيات عن بعضها في التاكيد على جانب دون اخر. فقد تؤكد ستراتيجية السوق الحرة على وضع حصة اكبر للاستثمار في البحث العلمي، بينما تؤكد ستراتيجية التنمية الريفية على الاستثمار في رأس المال البشري، اما استراتيجية السياسة التسويقية والسعرية فتؤكد على الاستثمار في البنية التحتية الريفية التي تخفض التكاليف

التسويقية. ويلاحظ ان الاستثمار في الجوانب المذكورة اعلاه يعد مرغوباً في كل الاحوال، لكن يجب ان ندرك انه لايمكن تطبيق ستراتيجية واحدة باعتبارها مفضلة على جميع بلدان العالم حيث ان هذه البلدان المختلفة هي في مراحل مختلفة من التطور ولها احتياجات مختلفة، لكن من الصعوبة ان نرى بلداناً تستطيع ان تنمي قطاعاتها الريفية بدون وجود انظمة تسويقية كفؤة وحوافز مالية مجزية لمزارعيها. واستناداً الى هذه الحقيقة فيكون من الضروري ادخال كثير من عناصر ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية في جميع ستراتيجيات التنمية الزراعية الناجحة حتى في حالة تاكيدها على ستراتيجية السوق الحرة او ستراتيجية التنمية الريفية في جوانب اخرى. وخلاصة القول ان عملية التحول التي استعملت الستراتيجيات الثلاث هي نتاج الفكر التنموي بعد الحرب العالمية الثانية، اما ستراتيجية التنمية التي تعتمد الخطط الخمسية في تسريع عملية التنمية فقد تم ابتكارها بعد الثورة البلشفية واعتمدت على القطاع الزراعي كثيراً في توفير راس المال الضروري لتمويل عملية التنمية حسب الخطط الخمسية، وتأتي في سياق الطريق الثوري في التنمية مقابل الطريق التطوري بعيد المدى الذي اشرنا اليه سابقاً. ويجب ان نتذكر انه بعد ترسخ النظام الرأسمالي العالمي في مركز البلدان التي نشأ فيها بدأ بالتغلغل في كل زوايا الكرة الارضية حيث اخذ يفرض معاييره الاقتصادية والاجتماعية واصبحت جميع القطاعات الاقتصادية، بضمنها القطاع الزراعي، تعتمد ستراتيجيات التنمية التي اتبعت في البلدان المتطورة الرأسمالية، ما عدا بلدان نامية قليلة اتبعت الطريق الثوري للتجربة الروسية وهي الاخرى بدات بالتخلي عنه مؤخراً بعد تفتت النظم الاشتراكية.

مصادر الفصل الرابع

1- Carl.K.Eicher etal, international Agricultural Development, the Johns Hopkins University press, Baltimore and London, 1988.
2- Chenery, H. B. etal, Patterns of Development, 1950 - 1970, Oxford University press, London, 1975.
3- Clark C., The conditions of Economic progress, 3rd edition, Macmillan, London, 1957.
4- Fei, J.C.H, and G. Ranis, Development of labour Surplus Economy: Theory and policy, Irwin, Home wood, 1964.
5- Hayami, Y. and V. Ruttan, Agricultural Development, Johns Hopkins University press, Baltimore, 1985.
6- Johnson, D.G, World Agriculture in Disarry, St. Martins press, New York, 1973.
7- Johnston, B.F, and J.W. Mellor, The Role of Agriculture in Economic Development, American Economic Review 51: 566- 93,1961.
8- Mudhi, A.A, The Transformation of British Agriculture, Unpublished M.phil Thesis, University of Edinburgh, Edinburgh, U.K, 1979.
9- Timmer, C. P., etal, Food policy Analysis, Johns Hopkins University press,Baltimore, 1983.

المحاضرة الخامسة
دور التمويل في التنمية الزراعية

يواجه القطاع الزراعي مصاعب جمة في تمويل مختلف مشاريعه التنموية، حيث ان القطاع الزراعي الحديث والديناميكي يواجه هذه المصاعب التمويلية نتيجة للارث الذي توارثه من اسلوب الزراعة التقليدية التي نشأ على انقاضها.

وتنشأ معظم مشاكل التمويل في القطاع الزراعي بسبب الطبيعة الموسمية للانتاج الزراعي، لكن تكون متطلبات الاستهلاك من جهة اخرى سنوية عادة. لذلك هناك حاجة مستمرة لتوفير مدخلات الانتاج على طول السنة خارج موسم الحصاد الذي يوفر موارد مالية للمنتجين الزراعيين، وبهذا تكون حاجة لتوفير الاموال اللازمة لسد النفقات ويمكن توفير مثل هذه الاموال اما من مدخرات الحصاد في الموسم الماضي او من خلال الاقتراض لموسم الحصاد القادم. ونتيجة لتعثر الانتاج الزراعي الذي يؤدي الى انخفاضه التقلبات الموسمية فقد يكون الطلب على القروض والحاجة للادخار اكبر من الدخل الصافي للمزارع، كما بينته دراسات ميدانية كثيرة في دول عديدة. فاضافة الى الحاجة لتمويل الفعاليات الموسمية للانتاج الزراعي فقد تحتاج الزراعة التقليدية الى تمويل للانشطة متوسطة الاجل وحتى لتمويل الفعاليات طويلة الاجل. وطالما ان الاحتياجات المالية في مزرعة العائلة تكون محددة بسبب نظام الميراث بالنسبة للارض الزراعية لذا فأن معظم التمويل يكون من الادخارات الشخصية وليس من القروض. لكن هناك بعض الفقرات الرأسمالية ذات العمر الانتاجي طويل المدى توجد حاجة لتمويل شرائها من خلال القروض مثال على ذلك الادوات

البسيطة المستعملة في الحراثة وحفر الابار وبقية ادوات الري وكذلك ادوات تسوية وتعديل الارض. كما ان هناك حاجة لتمويل بعض الاحتياجات المزرعية في المدى المتوسط مثل حيوانات العمل المزرعي كالثيران وحيوانات الحليب وعدد من الفقرات التي تشمل الاجهزة والمعدات المزرعية. وقد يكون تمويل الاحتياجات المتوسطة والبعيدة الاجل من المدخرات العائلية ومن ميراث الاموال، وقد تكون احتياجات القروض متوسطة الاجل كبيرة جداً بالنسبة لانشاء البساتين بمختلف انواعها. ومن الفقرات المهمة لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية العائلية هو راس المال العامل، بينما يكون التمويل متوسط الاجل اقل اهمية حتى في حالة اهمية حيوانات العمل المزرعي وحيوانات الحليب في كثير من الدول النامية.

وهناك احتياجات اخرى للقروض ضمن مزرعة العائلة التقليدية ومن بينها المخاطر الناشئة من فشل المحصول بسبب عوامل عديدة بيئية وبايولوجية اضافة الى الافات والحشرات التي تفتك بمختلف المحاصيل وهذا يؤدي الى انخفاض الدخل المزرعي لسنة معينة. اضافة الى المخاطر البيئية والحشرية هناك مخاطر اخرى الا وهي المخاطر السعرية التي تؤدي الى انخفاض الدخل المزرعي بشكل كبير اثناء موسم الذروة. وبالنسبة للفلاحين الفقراء فان هذه المخاطر تؤدي الى احتياجهم لقروض تفي باحتياجاتهم العائلية وادامة العمل المزرعي وان سداد القروض يحتاج الى سنين عديدة مما يضعهم تحت رحمة مقرضي هذه الاموال.

احتياجات تمويل التغير التقني:

تفوق الاحتياجات المالية لتحديث العمليات الزراعية ما تحتاجه الزراعة التقليدية، وفي المراحل المبكرة من التغير التقني، تمثل الاحتياجات المالية الجديدة

لاحداث هذا التغيير نسبة صغيرة من التوسع في الاحتياجات الكلية. وتنطبق مثل هذه الحالة على القروض قصيرة الاجل لتمويل احتياجات زراعة المحاصيل الموسمية، وتزداد هذه الاحتياجات بسرعة بالتقدم المستمر للتغير التقني. وفي حالة التمويل متوسط الاجل قد يكون العبيء الناشيء عن التنمية الديناميكية كبيراً حيث تكون الاحتياجات كبيرة بينما تكون امكانات المزارع محدودة ومن الامثلة على ذلك هو التغير الديناميكي في الطلب على الحليب مما يستدعي توسعاً في قطعان الحليب وهذا يسبب عبئاً مالياً كبيراً على المنتجين. اضافة الى هذا فان النمو السريع في متطلبات قوى العمل المزرعي لوحدة المساحة المرافق للتغير التقني قد يتطلب توسعاً كبيراً لتحويل شراء حيوانات عمل اضافية وبعض المعدات الضرورية لانجاز العمل المزرعي، كما تتطلب الحاجة الى المياه مع التغير التقني تمويل كثيف لحفر الابار وبقية احتياجات تطوير عملية الري المحدودة. وتحتاج الزراعة الحديثة التي تخطت مرحلة استعمال الحيوانات كقوى مزرعية الى رؤوس اموال اكبر لاستعمالها في شراء الالآت والمعدات الزراعية التي تفي باحتياجات عملية التغير التقني الكبيرة التي شهدتها البلدان النامية خلال نصف القرن الماضي. ومن النادر الان ان نجد قوى مزرعية تعتمد الحيوانات فقط لادارة العمل المزرعي الا في حالات استعمال الحيوانات كقوى مساعدة لانجاز بعض الاعمال المزرعية البسيطة. لهذا فقد توسعت الحاجة للاقتراض لتمويل هذه الاعمال المزرعية وقد نمت مصادر التمويل نتيجة لذلك بشكل واسع سواء من المصادر الحكومية ام الخاصة.

مصادر التمويل الزراعي:

تستعمل القروض المختلفة التي يحصل عليها المزارع من المصادر المختلفة في الاستعمالات الاتية:

1- شراء الارض وانشاء المباني المطلوبة في المزرعة.
2- شراء الحيوانات المزرعية.
3- تمويل عمليات الانتاج الزراعي الحديث حيث يتم استعمال هذه القروض لشراء مختلف الالآت والمعدات الزراعية الحديثة وكذلك استعمال القروض لتسهيل عملية التسويق الزراعي.
4- استعمال القروض لانشاء بعض المشاريع المتخصصة كمشاريع الدواجن والاسماك وانشاء البساتين والمخازن وغيرها من المشاريع المهمة التي يحتاجها الانتاج الزراعي.

اما اهم مصادر التمويل الزراعي فهي:

1- الوراثة والزواج والهبة.
2- الادخار.
3- التسليف والاقتراض.

وسنأتي الان بتوضيح هذه المصادر وبشكل تفصيلي:

1- **الوراثة والزواج والهبة:** يحصل معظم المزارعين على مزارعهم وراس المال الموجود لدى المالك الاصلي عن طريق الوراثة وحسب نظام الميراث في الدول العربية والاسلامية. وتعتمد عملية الاستفادة من الاموال الموروثة على طبيعة وخبرة الوارث ومدى رغبته في العمل المزرعي وليس في اعمال اخرى، كما تعتمد على عدد الورثة الذين يستفيدون من الميراث، اضافة الى اذا كان على المزرعة دين يجب سداده من لدن الوارثين. اضافة الى هذا يمكن الحصول على راس المال الزراعي عن طريق الزواج وخاصة عندما يتزوج المزارع بامراة ثرية يمكن ان يستفيد من الاموال التي لديها، ولو ان

هذا لا يخلو من بعض المشاكل المتعلقة بمدى امكانية الزوجة بالتصرف باموالها بشكل حر عن عائلتها الاصلية وغيرها من المشاكل الاخرى المرتبطة بهذا النوع من مصادر التمويل. كما يمكن ان يحصل المزارع على بعض التمويل من الهبات والعطايا سواء من اشخاص اخرين يهبون اموالهم بسبب عامل ديني ام سبب اخر او من المؤسسات الخيرية والدينية التي قد تهب اموالاً للاشخاص المحتاجين.

2- **الادخار:** يعد الادخار احد المصادر المهمة لتكوين راس المال، حيث يقوم المزارع بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية ليضاف الى راس المال المستثمر في المزرعة. ويختلف المزارعون فيما بينهم في مقدار المبالغ المدخرة لديهم واهم العوامل المؤثرة في ادخار المزارع:

أ- طريقة الاستهلاك التي تعود عليها المزارع.

ب- طريقة الزراعة التي ورثها المزارع من ابائه.

ج- توقع ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج وسداد التكاليف الطارئة.

3- **التسليف والاقتراض:** هو المبلغ الذي يستلفه شخص معين ام مؤسسة معين من اشخاص اخرين ام مؤسسة للتسليف مع التعهد لتلك الجهات برد هذا المبلغ او ما يساويه بعد مضي مدة يتم الاتفاق عليها مضافاً اليه مبلغ معين مقابل هذا الاستعمال يسمى بالفائدة. وبهذه الطريقة يستطيع المزارع توسيع اعماله، حيث يكون بحاجة الى المال لادارة مزرعته. وتعد السلفة سلاح ذو حدين فان استعملت بصورة صحيحة وسليمة في العمليات الانتاجية ادت الى حل كثير من مشاكل المزارعين وان استعملت في غير الاغراض التي استلفت من اجلها خلقت مشاكل كثيرة للمزارعين. ويجب على المستلف ملاحظة النقاط الاتية قبل الاستلاف:

أ- فيما اذا كان مبلغ السلفة الذي ينوي طلبه يعطي ايراداً يزيد على تكاليف السلفة.

ب- امكانية تسديد مبلغ السلفة عند استحقاقه.

ج- قابلية المستلف تحمل المخاطر الناشئة عن المشروع الذي استلف من اجله.

د- مدى استقراردخل المزارع.

هـ- امكانية تقليل النفقات الزراعية والعائلية في وقت الازمة.

و- ان يكون لدى المزارع مبلغ احتياطي من المال يستطيع بواسطته سد النفقات غير الاعتيادية.

مصادر السلف الزراعية:

يمكن ان تاتي السلف الزراعية من المصادر الاتية:

1- المصادر الخاصة.

2- المصادر العامة (الحكومية وشبه الحكومية).

3- المصادر التعاونية.

والان ناتي الى توضيح هذه المصادر بشيء من التفصيل:

1. المصادر الخاصة:

و تتضمن الافراد الاعتياديين كالاقارب والاصدقاء والتجار والسماسرة والباعة والمصارف التجارية الخاصة والشركات وغيرها من المصادر الخاصة التي يلجأ اليها المزارعون اما لعدم كفاية مصادر التسليف الحكومي او لتعقد الطرق المتبعة من اجل الحصول على السلفة الحكومية. وعادة يقوم بالتسليف التجار والسماسرة وغيرهم من المضاربين الذين ليس لديهم الخبرة الفنية بالتسليف كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المتخصصة بالتسليف.

2. المصادر الحكومية:

تقوم الحكومات بدور مهم في تقديم السلف الى المزارعين لحاجتهم الماسة اليها. فالحكومة هي المصدر الوحيد الذي لديه الامكانات الواسعة لتقديم السلف وعليها ان تقوم بتقديم سلف الى المزارعين الذين لا يستطيعون الحصول على السلف بفوائد مناسبة. ويتم اقراض المزارعين من لدن الدولة عن طريق المصارف الحكومية المتخصصة والتي من اهمها المصارف الزراعية الحكومية.

وان اهم الخدمات التي يقدمها المصرف الزراعي للمزارعين هي:

أ- اقراض الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة قروضاً نقدية ام عينية حسب الحاجة.

ب- تشجيع التوفير والادخار والقيام بالعمليات المصرفية التي تتطلبها اعمال الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارع الجماعية والمزارعين.

ج- المساهمة في الشركات الزراعية التي تستهدف تطوير الزراعة واستغلال الاراضي للثروة الحيوانية وغيرها من المشاريع الزراعية.

اما انواع السلف الزراعية بالنسبة لاجالها فيمكن ان تقسم الى:

اولاً - قروض قصيرة الاجل ومدتها لا تزيد على السنتين وتطلب للاغراض الاتية:

أ- الانفاق على الاعمال الاولية والنهائية للزراعة الحقلية كالحراثة وشراء البذور و الاسمدة والمبيدات وادوات الحقل اليدوية للمكافحة والتسويق.

ب- مساعدة المزارعين في الامور المعاشية اليومية عند الحاجة.

ثانياً- قروض متوسطة الاجل ومدتها لا تزيد عن ست سنوات وهي التي تطلب للاغراض الزراعية الاتية:

أ- انشاء مشاريع الدواجن والمواشي ومناحل العسل ودود القز وغيرها.

ب- شراء المكائن الزراعية كالمضخات والساحبات والحاصدات ووسائط النقل.

ج- تمكين المتنافسين من شراء حصة الشريك من الارض والشجر.

د- نفقات تحضير الارض والمستلزمات الزراعية والاعمال البستانية.

ثالثاً- قروض طويلة الاجل لا تزيد مدتها عن (15) سنة وتطلب للاغراض الاتية:

أ- انشاء بساتين جديدة.

ب- انشاء مشاريع زراعة النخيل وتصنيع التمور.

ج- استصلاح واحياء الاراضي الزراعية.

د- انشاء المباني الزراعية والمستودعات والمخازن المبردة بكافة انواعها.

شروط السلف الزراعية من المصادر الحكومية:

أ- يجب ان يكون اجل السلفة متناسباً مع عمر المشروع الذي تستعمل لاجله، فلا يصح مثلاً ان تشتري آلة تستهلك في مدة (5) سنوات بسلفة طويلة الاجل تمتد الى (15) سنة، حيث يعني هذا الاستمرار على دفع ثمن شيء ليس موجوداً.

ب- يجب ان يستغل القرض لانجاز المشروع الذي تم الاستلاف له لا ان يستعمل في اغراض اخرى.

ج- يجب ان يكون سعر الفائدة منخفضاً ومناسباً للمزارع.

3. المصادر التعاونية:

تقوم المؤسسات التمويلية التعاونية باقراض اعضائها المالكين لها من المزارعين والعاملين في المجال الزراعي. والغرض الاساس من انشاء هذه المؤسسات الاقراضية هو تشجيع الاعضاء على الاقتصاد في النفقات، توفير القروض باسعار فائدة تنافسية، وكذلك توفير بقية الخدمات المالية للاعضاء. وتختلف مؤسسات الاقراض التعاونية العالمية في انظمتها من حيث حجم موجوداتها حيث تمتد الاعمال الطوعية باعضاء محدودين الى مؤسسات اقراض تعاونية ذات موجودات تبلغ عدة مليارات من الدولارات ومئات الالاف من الاعضاء.

وتعمل مؤسسات الاقراض التعاونية الزراعية بالاشتراك مع مؤسسات مالية تعاونية ذات منافع متبادلة مثل جمعيات الاسكان وغيرها.

التسليف الموجه:

تكمن الفائدة الاساسية من برامج التسليف الموجه في ايجاد علاقة تنسيقية مع خدمات اخرى مرتبطة بالتغير التقني. ويتم توفير القروض عن طريق ضمان استعمال تقنية جديدة في عملية الانتاج لزيادة دخول المزارعين التي يمكن ان تسهم في دفع اعباء القرض، حيث يتم استعمال التقنية الجديدة بوجود القروض الكافية. من جهة اخرى هناك مخاطر يمكن ان تنشأ من استعمال قروض مدعومة تغري المزارعين في استعمالها في مبتكرات تقنية غير اقتصادية. ويتم عادة دمج الاشراف الارشادي ببرامج التسليف لكي يمكن الحصول على الفائدة القصوى

من التقنية التي تم التسليف من اجلها وخاصة لصغار المزارعين الذين هم بامس الحاجة لمثل هذه القروض من اجل تطوير انتاجهم الزراعي.

مساهمة الصناديق والمؤسسات الانمائية العربية والاقليمية والدولية في التنمية الزراعية العربية:

تعد الصناديق والمؤسسات الانمائية التمويلية العربية والاقليمية والدولية مصدراً تمويلياً مهماً للمشاريع والبرامج الانمائية العربية بشكل عام والزراعية بشكل خاص. ويمكن تصنيف اهم المؤسسات التمويلية المهتمة والمعنية بالتنمية الزراعية بدول المنطقة العربية الى ثلاث مجموعات وفقاً للنطاق الجغرافي لعملها وعضويتها وعلى النحو الاتي:

المجموعة الاولى: مجموعات وطنية عربية وتضم كلاً من:

1- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
2- صندوق ابوظبي للتنمية.
3- الصندوق السعودي للتنمية.

وتعد هذه الصناديق التي انشأتها بعض الدول العربية ذات الدخول القومية العالية صناديق منفردة هدفها تقديم قروض ميسرة للدول التي تحتاجها وضمن الخطط التنموية للدول المقترضة. وقد استفادت بلدان عربية كثيرة من هذه الصناديق فقد بلغ عدد الدول المستفيدة من هذه الصناديق اكثرمن (100) دولة.

المجموعة الثانية: مؤسسات عربية اقليمية وتشمل كلاً من:

1- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

2- صندوق النقد العربي.

3- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا.

4- الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي.

ويعد الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي المؤسسة التمويلية العربية الوحيدة المعنية بدعم وتنمية البلدان العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وانجازالمشاريع العربية المشتركة التي تهدف الى التكامل العربي، اما صندوق النقد العربي فيهدف الى مساعدة البلدان العربية في انتهاج سياسات اقتصادية سليمة وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال دعم موازين المدفوعات وتوفير التمويل للاصلاحات الاقتصادية الكلية والقطاعية وبالاخص القطاع المالي والمصرفي من اجل تحقيق التكامل النقدي العربي. وهو بذلك يعد غير معني بتمويل او اقراض المشروعات او البرامج التنموية القطاعية الاخرى. وقد انشأ صندوق النقد العربي برنامجاً لتمويل التجارة العربية في عام 1989، وهذا البرنامج هو برنامج للتمويل قصير الاجل واحياناً متوسط الاجل للتجارة البينية ولتشجيع الصادرات العربية وهو موجه اساساً الى القطاع الخاص بما يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يقدم هذا الصندوق تمويلا للقطاعات الاقتصادية الانتاجية او الخدمية.

اما المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا فقد انشيء بهدف تمويل مشاريع التنمية في البلدان الافريقية فقط ولا يقدم اي تمويل حتى للدول العربية الواقعة جغرافياً في افريقيا.

وتعد الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي المؤسسة العربية الوحيدة المتخصصة التي تعني بالتمويل والاستثمار في المجالات الزراعية للبلدان العربية

وهي تأتي ضمن المؤسسات التي تساهم الحكومات العربية وصناديق التنمية العربية في راسمالها بهدف القيام بنشاط استثماري او خدمي من شأنه تعزيز التكامل الزراعي العربي.

المجموعة الثالثة: مؤسسات اقليمية ودولية وتضم كلاً من:

1- مجموعة البنك الدولي.
2- مجموعة بنك التنمية الافريقي.
3- البنك الاسلامي للتنمية.
4- صندوق الاوبك للتنمية الاقتصادية.
5- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات وهي البنك الدولي للانشاء والتعمير والذي يقدم القروض الى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالاهلية الائتمانية، والمؤسسة الدولية للتنمية والتي تقدم قروضاً ذات فوائد (تدعى اعتمادات) وكذلك منحاً الى حكومات البلدان الاشد فقراً في العالم وعددها (81) دولة، ومؤسسة التمويل الدولية التي تقدم قروضاً ومساهمات في اسهم راس المال ومساعدة فنية لتحقيق استثمار القطاع الخاص في الدول النامية. اضافة الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر التجارية التي يواجهها المستثمرون في الدول النامية، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والذي يقدم تسهيلات دولية من اجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

وتضم مجموعة بنك التنمية الافريقي ثلاث مؤسسات حكومية هي بنك التنمية الافريقي والذي تاسس عام 1964 ويهدف الى الاسهام في تحقيق التنمية

الاقتصادية والمستدامة والتقدم في دول الاقليم الاعضاء فيه بصورة فردية او جماعية وهو بنك اقليمي متعدد الاطراف حيث يضم في عضويته (24) بلداً غير افريقي اضافة الى (53) بلداً افريقياً. اما صندوق التنمية الافريقي الذي انشيء عام (1973) فهو نافذة الاقراض الميسر لدى المجموعة. ويهدف بصفة اساسية الى تخفيض اعداد الفقراء في دول الاقليم الاعضاء. ويعد صندوق نيجيريا الائتماني صندوقاً خاصاً تابعاً للمجموعة وانشيء عام 1976 لمساعدة جهود التنمية في دول الاقليم منخفضة الدخل التي تتطلب احوالها الاقتصادية والاجتماعية تمويلاً ميسراً. وقد انتهت عمليات الصندوق بعد 30 سنة من الانشاء كما هو متفق عليه وتمت الموافقة في عام 2007 على امتداد حياة الصندوق لمدة عشر سنوات اخرى.

اما البنك الاسلامي للتنمية فهو مؤسسة مالية دولية تهدف الى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب دول العالم الاعضاء والمجتمعات الاسلامية في الدول غير الاعضاء وفقاً لمباديء الشريعة الاسلامية. ويعد البنك الاسلامي بمثابة نافذة ذات طابع منفرد من حيث صيغته التمويلية.

اما صندوق اوبك للتنمية الاقتصادية فقد تم انشاؤه عام 1976 بعضوية البلدان في الدول المصدرة للبترول OPEC تحت مسمى الصندوق الخاص بالاوبك وقد تحول في عام 1980 الى منظمة حكومية تنموية لها كيانها الخاص يطلق عليها اسم (اوفيد OFED). وقد استفاد من هذا الصندوق حتى الان حوالي (150) دولة في مختلف مناطق العالم ويتعامل الصندوق مع كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وله برنامج ميسر يجدد دورياً، كما تم انشاء برنامج لتمويل التجارة عام 2006.

واخيراً الصندوق الاهم بالنسبة للقطاع الزراعي وهو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يعمل مع سكان الريف الفقراء لتمكينهم من زراعة وبيع المزيد من المنتجات الزراعية بهدف زيادة دخولهم، حيث انشيء عام 1978 وهو يقدم منحاً وقروضاً بفوائد متدنية للبلدان النامية. ويعد الصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الامم المتحدة، حيث انه يعد انموذجاً للشراكة بين 166 دولة من بينها دول اعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان النامية.

الموارد المالية المتاحة للتنمية الزراعية في البلدان العربية:

تشير سنوات انشاء وتاسيس المؤسسات والصناديق الانمائية المساهمة في التنمية الزراعية العربية سواء الوطنية ام الاقليمية التي تعمل على نطاق البلدان العربية، الى حقيقة هامة مفادها ان مدة الرواج او الانتعاش الاقتصادي التي احدثتها عائدات النفط في المنطقة العربية كانت وراء الاهتمام بتوفير مؤسسات انمائية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة ابان هذه المدة. ومن الملاحظ ان جميع المؤسسات والصناديق الانمائية التي تاسست باموال ومساهمات عربية سواء كانت وطنية ام متعددة الاطراف تركز انشاؤها خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي. وقد خضعت هذه المؤسسات لتطوير ملحوظ في اعمالها ومواردها المالية والبشرية لتواكب التطورات في البنى الاقتصادية والاجتماعية العربية. بنهاية عام 2010 تجاوزت مجموع رؤوس الاموال للصناديق والمؤسسات العربية الوطنية والاقليمية المدفوعة (34) ملياراً. اما على المستوى العالمي فأن الموارد المالية المتاحة للمؤسسات والصناديق تصل الى (14) ضعفاً لنظيرتها المتاحة عربياً، حيث تقدر بحوالي 536 مليار دولار وهذا يمنحها قدرات تمويل تفوق تلك القائمة في

المنطقة العربية وقد استفادت دول المنطقة العربية من المؤسسات والصناديق العالمية بمعدلات تتجاوز ما حصلت عليها من الصناديق والمؤسسات العربية.

بلغ المجموع التراكمي للعون الانمائي باشكاله المختلفة المقدم للقطاع الزراعي من صناديق ومؤسسات التمويل العربية الوطنية والاقليمية على مدى عمل هذه المؤسسات لحد الان حوالي (6.8) مليار دولار تمثل نحو (15 ٪) من اجمالي ما قدمته هذه المؤسسات للبلدان العربية مجتمعة. وبالطبع كانت مساهمة المؤسسات العربية الاقيمية المساهمة في التنمية الزراعية العربية اكبر من نظيراتها العربية الوطنية، ويتوزع مجموع ما قدمته هذه المؤسسات العربية الوطنية والعربية الاقليمية كما يأتي:

2544.5 مليون دولار تمثل مساهمة المؤسسات العربية الوطنية.

4321.8 مليون دولار تمثل مساهمة المؤسسات العربية الاقليمية.

من الواضح ان المؤسسات المالية سواء الوطنية ام الاقليمية تعطي اولوية للقطاع الزراعي، حيث يتراوح نصيب هذا القطاع في جملة ما قدمته للبلدان العربية مابين (12٪) و(16 ٪)، باستثناء الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي التي من الطبيعي ان توجه معظم انشطتها الاستثمارية للقطاع الزراعي في هذه البلدان. وتشير البيانات ان هذه الهيئة براسمالها المحدد البالغ (357.5) مليون دولار، وبمساهمتها المتواضعة للغاية في المجموع التراكمي البالغ (584) مليون دولار فانها لاتوجه مواردها بالكامل الى الاستثمار الزراعي، بل ان حوالي (50 ٪) منها موجه الى المحفظة الاستثمارية في اسواق المال، رغم المخاطر وذلك لارتفاع الدخل المتحقق سنوياً من هذا النشاط. وقد ترتب على هذا تحملها لخسائر كبيرة اثناء الازمة المالية العالمية الاخيرة.

و باعتبار ان المؤسسات الانمائية العربية الاخرى لا تختص بالقطاع الزراعي والانشطة المرتبطة به، فان الاهمية النسبية التي يمثلها هذا القطاع في عملياتها لا تعبر عن اولوية متقدمة لهذا القطاع خلال مدة عملها.

واستناداً الى واقع حاجة البلدان العربية للتمويل اللازم لتنمية القطاع الزراعي فان هناك ضرورة للبحث عن مصادر عربية اضافية مكملة للاحتياجات التمويلية المستقبلية وذلك عن طريق احداث مؤسسة (صندوق) متخصص زراعياً براس مال كاف يتولى مهام واعباء الامن الغذائي العربي، وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية التي توجد فيها فجوة بين الانتاج والحاجة الكلية، ودعم التنمية الزراعية العربية بحيث لا يتعارض عمل هذه المؤسسة المقترحة مع ما هو قائم حالياً في البلدان العربية. وتستند هذه الضرورة الى الحقائق الاتية:

1- قصور الموارد المالية في معظم الدول العربية وخاصة البلدان الاقل نمواً، والتي لا يمثل القطاع الزراعي فيها اولوية من لدن هذه الدول مما ينعكس سلباً على الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي من حيث القدرة على الانتاج وتوفيرالسلع الغذائية باسعار مناسبة.
2- لا تملك المؤسسات المالية ستراتيجية واضحة يتم بموجبها تقديم الاموال للقطاع الزراعي في البلدان العربية استناداً الى طلبات البلدان المعنية. وهناك كثير من الحالات قد لا تخدم هذه الاموال الامن الغذائي العربي.
3- كانت طلبات بعض الدول العربية ذات الاهمية الزراعية والسكانية الكبيرة مقتصرة على القروض والمنح للقطاع الزراعي. فبعض الدول تعاني قصوراً في مواردها المالية وضعفاً في استثماراتها الزراعية لم تحصل على اي عون انمائي من قروض ام منح ام مساهمات استثمارية من اي من هذه المؤسسات العربية الاقليمية القائمة وخاصة الصندوق العربي للانماء

الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع. وكان عدم الاقبال على العون الانمائي بسبب رغبة واولويات هذه الدول.

4- تتجاوز المتطلبات المالية لتحسين اوضاع الامن الغذائي العربي خلال المرحلة المقبلة الموارد المخصصة للمؤسسات والصناديق الحالية.

وهذا يفرض اعتماد مخصصات اكبر لهذا الغرض وهو امر يصعب تحقيقه مع تنامي الاحتياجات المستقبلية للقطاعات الاقتصادية والخدمية الاخرى وخاصة قطاع البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة التي تمثل اولوية تنموية في الوقت الحاضر.

5- لاتمتلك الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي وهي المؤسسة العربية المعنية بالاستثمار والشراكة مع البلدان العربية لانشاء شركات زراعية، الموارد الكافية لتوسيع عملها كما تعاني شركاتها الحالية من مشاكل عدة.

6- دعت ازمة الغذاء العالمي التي حدثت في المدة (2007 - 2008) الحاجة الى تركيز الجهود العربية لوجود استثمار كاف وفاعل في قطاع الغذاء يساهم في زيادة معدلات الاغذية المنتجة وبالتالي الامن الغذائي للبلدان العربية.

7- يجب التركيز في المرحلة القادمة على تنمية وتطوير المحاصيل الحقلية وفي مقدمتها الحبوب والبذور الزيتية والسكر اي الاستثمار في سلع العجز الغذائي، حيث ان المؤسسات التمويلية الدولية مثل البنك الدولي لا تقدم لتمويل المحاصيل الحقلية اكثر من (9 ٪) فقط من مجموع ما قدمه من مساهمات للدول العربية في المجال الزراعي والبالغة (10.5) مليار دولار.

تشير بيانات التمويل الخاصة بالبلدان العربية ان معظم الاموال التي تحصل عليها لتطوير وتنمية القطاع الزراعي تاتي من مصادر خارجية مثل البنك الدولي

والمؤسسات المالية الدولية الاخرى. اضافة الى هذا فان ما تحصل عليه البلدان العربية من الاموال لتنمية قطاعاتها الزراعية لا تكفي لتحقيق الهدف الاساس الا وهو تحقيق الامن الغذائي العربي. وبما ان المؤسسات المالية المحلية لا توفر اموالاً كافيةمن اجل تنمية القطاع الزراعي اضافة لعدم كفاية الاموال الخارجية المقدمة لهذا القطاع نشات الحاجة لايجاد مصدر عربي اضافي كاف ومنتظم ومستقر للمساهمة في تامين الحد الادنى للمتطلبات المالية المستقبلية لتحقيق الامن الغذائي العربي. اضافة الى هذا المصدر الجديد يجب ان تستمر المؤسسات الاخرى في تقديم العون والمساعدات الانمائية للقطاع الزراعي وفق المعدلات السابقة.

ان انشاء هذا المصدر المالي الجديد يضمن الاتي:

1- تامين مصدر تمويل متخصص بالبرنامج الطارىء للامن الغذائي العربي.
2- تقليل الاعتماد على مصادر تمويلية خارجية لتنفيذ التنمية الزراعية العربية.
3- توظيف جزء بسيط من الموارد المالية المتاحة للبلدان العربية لتحسين الامن الغذائي العربي من خلال الاستثمارات الزراعية التي ستنفذ في المنطقة العربية وليس خارجها.

انشاء الصندوق العربي لتمويل التنمية الزراعية:

هناك عدة مبررات مباشرة لانشاء صندوق متخصص للتنمية الزراعية والامن الغذائي لعل من اهمها:

1- توقع تفاقم الازمة الغذائية العربية في المستقبل اذا استمرت عملية التنمية الزراعية في البلدان العربية بمعدلاتها الحالية المتواضعة حيث يتوقع ان تصل الفجوة الغذائية الى ما يقرب من (63.5) مليار دولار عام 2030.

2- تركز الفجوة الغذائية في السلع الغذائية الرئيسة بالنسبة للمواطن العربي وهي مجموعة الحبوب التي تمثلها القمح، الشعير، الرز والذرة وكذلك السكر والزيوت النباتية.

3- ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي بسبب ضعف الامكانات المتاحة لتمويل هذه الاستثمارات.

4- قصور التمويل الذي تقدمه مؤسسات الاقراض والتمويل الزراعي الوطنية عن الايفاء بالاحتياجات اللازمة من التمويل بهدف الاسراع من معدلات التنمية الزراعية واستدامتها وتحقيق الامن الغذائي العربي.

5- لم تتمكن مؤسسات وصناديق التمويل العربية الحالية من الايفاء بحاجة القطاع الزراعي من التمويل حالياً وكذلك فان تمويلها غير كاف للمتطلبات المستقبلية.

واهم اهداف الصندوق الذي يسعى لتوفير الاموال الكافية لتمويل التنمية الزراعية العربية هي:

أ- المساهمة في تمويل المشاريع الزراعية والارتقاء بالمستوى التقني لوسائل الانتاج والتسويق والتصنيع الزراعي ويتم ذلك من خلال توفير القروض العينية والنقدية الميسرة باجالها المختلفة.

ب- تحقيق الكفاءة الانتاجية والاقتصادية في الانشطة والمشروعات الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني المتمثل في اجراء الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع والتدريب وتوفير الوسائل والادوات التقنية الحديثة لرفع كفاءة العاملين في ادارة وتنفيذ مشاريع التنمية الزراعية والامن الغذائي.

ج- المساهمة في حل المشاكل التمويلية والفنية الحالية لكل حلقات سلسلة القيمة التي تخص السلع الزراعية والتي ترتبط بتحقيق الامن الغذائي العربي.

و تكون عضوية الصندوق مفتوحة لكل البلدان العربية الراغبة بالانضمام له، كما تم تقدير قيمة راس المال المدفوع على ضوء المتطلبات المالية لبرنامج الامن الغذائي العربي الطارىء والمقدر بحوالي (70.5) مليارد دولار.

ويركز الصندوق على تنمية انتاج مجاميع محددة من السلع الغذائية التي تمثل اولوية بالنسبة للامن الغذائي العربي، كما يقدم خدماته التمويلية لكافة انشطة حلقات سلسلة القيمة. اي ان نطاق عمل الصندوق يشمل انشطة الزراعة والري والانشطة المساعدة والمكملة المرتبطة بتوفير الغذاء.

ووفقاً لاهداف الصندوق فان مجالات عمله تتضمن مجالات سلعية وقطاعية. ففي المجال السلعي يتم التركيز على مجموعة محاصيل الحبوب ومجموعة محاصيل الزيوت وكذلك مجموعة المحاصيل السكرية كما يركز على الانتاج الحيواني ويشمل مشروعات تسمين الماشية وانتاج الالبان والدواجن والانشطة المرتبطة بها.

اما في المجال القطاعي فتعطى الاولوية لقطاعات استصلاح الاراضي وجمع ونقل المياه وتوزيعها وحفر الابار وكذلك مشاريع تحسين نظم الري اضافة الى المكننة الزراعية بانواعها وملحقاتها وكذلك مشاريع اكثار التقاوي ومشروعات التصنيع الزراعي.

ويمكن لجميع البلدان العربية الاستفادة من اموال الصندوق سواء المساهمة في راس المال ام غيرها من خلال الحكومات ام القطاع الخاص.

مصادر الفصل الخامس

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والامن الغذائي العربي - WWW.aoad.org - 2012.

2- John W. Mellor, The Economics of Agricultural Development, Cornell University Press,1970.

3- Hayami Y. etal, Agricultural Development, The John Hopkins Press, 1985.

المحاضرة السادسة
النمو السكاني والطلب على السلع الزراعية

يعد الغذاء العنصر الاساس لادامة حياة الانسان، فمنذ ان بدأ الانسان الانتقال من طور جمع القوت الى طور انتاج القوت اخذ يعتمد بصورة اساسية على الغذاء المنتج الذي يتم عن طريق زراعة المحاصيل المختلفة وتربية انواع الحيوانات المفيدة. ومع تطور البشرية وزيادة النمو السكاني وبالتالي ازداد الطلب على السلع الزراعية سواء تلك المستعملة في الغذاء ام المستعملة في صناعة ادواته وملابسه. وقد نشأت عبر التاريخ ازمات غذائية مختلفة نتيجة للنمو السكاني المضطرد وشحة الغذاء بسبب العوامل المختلفة التي تؤثر في انتاج السلع الغذائية ومن اهمها العوامل الجوية والبيئية المختلفة والامراض والحشرات والكوارث الطبيعية وغيرها من العوامل. وفي العصور ما قبل الحديثة كانت تحدث المجاعات التي تودي بحياة اعداد كبيرة من البشر حتى يعود التوازن الطبيعي بين الغذاء المنتج وعدد السكان. واستمر الحال على هذه الصورة في التوازن الطبيعي بين عدد السكان وانتاج الغذاء الى العصر الحديث حيث استطاع العلم والتكنولوجيا ان يجد منافذمتنوعة في زيادة معدلات انتاج الغذاء عن طريق الابتكارات التقنية المختلفة المتمثلة بالابتكارات البايولوجية من حيث ابتكار اصناف عالية الانتاجية والابتكارات الكيماوية المتمثلة بابتكار الاسمدة الكيمياوية التي تعظم انتاجية الاصناف المبتكرة والابتكارات الميكانيكية التي تزيد من انتاجية العمل وتسهل مختلف عمليات الانتاج. وبذلك فقد بطلت

نبوءة مالثوس العالم الاقتصادي الانكليزي في بداية القرن التاسع عشر التي تنص على نمو السكان بمتوالية هندسية ونمو انتاج الغذاء بمتوالية عددية وبذلك يكون هناك عدم توازن بين زيادة السكان وانتاج الغذاء وتحدث المجاعات ومن ثم موت اعداد كبيرة من البشر وبذلك يعود التوازن بين اعداد السكان ومعدل انتاج الغذاء.

ويعد النمو السكاني احد المشاكل المعروفة في التنمية الاقتصادية ويوفر احد الحجج الهامة لزيادة الانتاج الزراعي وهناك حقيقة معروفة ان سكان البلدان الفقيرة يقتاتون على مستويات غذائية واطئة جداً، لذلك من المفترض بصورة عامة ان زيادة السكان تجلب معها بصورة تلقائية زيادة في الطلب على الغذاء. من جهة اخرى قد نجد ان الزيادة في السكان ليس من الضروري ان تجلب معها زيادة متناسبة في الطلب على الغذاء بسبب الترابط بين النمو السكاني والدخل الفردي.

واذا افترضنا من جانب اخر ان الانتاج الكلي والدخل لا يزدادان مطلقاً مع زيادة السكان فان الدخول الفردية ستنخفض بصورة متناسبة مع النمو السكاني. وبذلك يكون تاثير النمو السكاني في الطلب على السلع الغذائية صفراً تقريباً. فطالما ان الدخل في البلدان الزراعية يحدد بشكل كبير بواسطة الانتاج الزراعي فان هناك علاقة وثيقة بين عرض السلع الغذائية والطلب عليها. واذا افترضنا افتراضاً واقعياً وهو ان هناك حوالي ثلث السكان هم في القطاع غيرالزراعي وان الدخول مضمونة في هذا القطاع فان تاثير زيادة في معدل النمو السكاني مقدارها 2 ٪ سيؤدي الى اقل من 1٪ كمعدل نمو في الطلب على السلع الغذائية. ويترتب على هذا انه ليس من الضروري ان النمو السكاني يؤدي الى

زيادة كبيرة في الطلب الفعال على الغذاء ولكنه قد يؤدي الى انخفاض في مستوى التغذية والذي هو مضر بالصحة والرفاهية العامة.

التاثيرات الاقتصادية للنمو السكاني وحجمه:

طالما ان النمو السكاني يعيق التحول الاقتصادي من خلال متطلباته الرأسمالية كذلك فانه يبطيء نمو الدخول لذلك فمن الضروري مراجعة التاثيرات الاقتصادية للنمو السكاني وحجمه. وسيتم مناقشة هذه التأثيرات من خلال:

(أ)- اقتصاديات الحجم والعوائد الحدية المتناقصة و(ب)- راس المال والتكوين الرأسمالي. وسيتبع هذا مناقشة نظرية النمو السكاني، بما فيه تأثير نمو الدخل نفسه على النمو السكاني.

اقتصاديات الحجم والعوائد الحدية المتناقصة:

قد لا يكون لزيادة حجم وكثافة السكان تاثير سلبي فقط على الدخل الفردي حتى وان كان هذا هو التاثير المعتاد فقد يرافقه من جهة اخرى بعض الزيادة في الكفاءة الاقتصادية من خلال سماحه بانتشار اكبر للخدمات العامة. من جهة اخرى قد يرافقه انخفاض في العوائد الحدية للقوة العاملة مما يؤدي الى تثبيط الكفاءة الاقتصادية والدخول. وتعتمد موازنة هذه القوى على حجم السكان الحالي، طبيعة القاعدة المواردية الموجودة، معدل النمو السكاني وسرعة وطبيعة التغير التقني.

وتضع الكثافات السكانية الواطئة عدد من المشاكل امام التنمية الاقتصادية، فتوفير راس المال للنقل، الاتصالات، القدرة الكهربائية، التعليم والخدمات الصحية يكون اكثر كلفة للفرد الواحد في حالة وجود سكان باعداد

قليلة منتشرين على مساحة واسعة من الارض. وبنفس الطريقة فانه لا يمكن استغلال تقسيم العمل والتخصص في الصناعة بالشكل الكامل عندما يكون السوق صغيراً ومنتشراً. وفي مثل هذه الحالة فان الحجم السكاني الكبير قد يؤدي الى عدد من الاقتصاديات في الانتاج والخدمات، وينطبق هذا على حالة الصناعة الحديثة حيث تكون هناك علاقات تكاملية بين المصانع الكبيرة الواقعة بمناطق قريبة من بعضها.

اما من الناحية الاستهلاكية فان الاسواق الكبيرة توفر امكانات اوسع لانتاج انواع من السلع التي يمكن توفيرها باقتصاديات حجم وتداول كبيرين، ويؤدي هذا ليس فقط الى زيادة الرفاهية بل الى زيادة حوافز الاستهلاك وتكوين الدخل. ويمكن للتخصص الدولي والتجارة ان توفر بعض المنافع الاقتصادية ذات الحجم الاكبر للسكان ذوي الحجم الصغير طالما ان تكاليف النقل والعوائق السياسية لا تمنع التجارة.

وتتاتى التأثيرات الضارة للنمو والكثافة السكانية من الضغوط على الموارد وعلى الانتاجية والتي تؤثر على العوائد الحدية للعمل والظروف المواتية للتوفير وتكوين راس المال. واذا كانت التقنية وتكوين راس المال غير متطورة وان عنصر العمل قد توسع الى النقطة التي يكون فيها الانتاج الحدي للعمل صفراً، فان اي زيادة في السكان لا يمكن امتصاصها بصورة منتجة وان الدخل الفردي سينخفض بصورة متناسبة مع الزيادة السكانية. ويمكن للانتاجية الحدية ان تنخفض اكثر بمرور الزمن، ففي بعض البلدان يمكن ان يكون هذا الانخفاض ضئيلاً او قد لا يكون هناك اي انخفاض الا بعد زيادة كبيرة في قوة العمل، بينما يكون الانخفاض في بلدان اخرى سريعاً ومؤثراً.

اما في الظروف الديناميكية للتقنية فان تاثير زيادة عنصر العمل في تخفيض الانتاجية الحدية والمتوسطة لعنصر العمل قد يحجب نتيجة تاثير التقدم التقني في تحول دالة انتاج عنصر العمل. ويلاحظ ان بلداً مثل اليابان والتي استطاعت ان تحدث تقدماً ملحوظاً في التنمية الزراعية، تستعمل عدد اكبر من القوة العاملة لوحدة المساحة مقارنة ببلدان اخرى مثل الهند، والتي تعد اقل تطوراً في مسار التنمية الزراعية. فمثلاً نجد في اليابان تستخدم اعداداً من القوة العاملة لوحدة المساحة في مزارع الرز اربع مرات بقدر ما يستخدم على نفس المساحةمن القوة العاملة في مزارع الرزفي الهند، لكن نجد ان الانتاجية الحدية للعمل في الزراعة اليابانية اكبر بكثير مقارنة بالزراعة الهندية.

راس المال والتكوين الرأسمالي:

يتضح من العرض اعلاه انه لكي لا يسمح بالانخفاض في معدلات الدخول بزيادة عدد السكان يجب توسيع القاعدة المواردية من خلال خلق الوظائف خارج القطاع الزراعي وايضاً من خلال تنمية المؤسسات التي تساهم في تحويل دالة الانتاج في القطاع الزراعي. وكلما كان النمو السكاني سريعاً كلما زادت الحاجة الى راس المال لامتصاص النمو السكاني، مع وجود تقدم قليل سواء في زيادة نسبة راس المال للعمل ام تسريع التحول الاقتصادي، اما على مستوى الاقتصاد الكلي فيمكن توضيح الحالة من خلال المثال الرقمي الاتي. افرض ان الخزين الرأسمالي في بلد واطيء الدخل يساوي ثلاث اضعاف الدخل القومي، اي ان معدل نسبة راس المال للناتج يساوي ثلاثة الى واحد. واذا كان معدل النمو السكاني هو 3 ٪ بالسنة، فانه يجب ادخار 9 بالمئة من الدخل القومي ويعاد استثماره من اجل ادامة النسبة الحالية لراس المال الى العمل، اما اذا كان النمو السكاني هو 1٪ بالسنة فنحتاج في هذه الحالة الى 3

بالمئة فقط من الدخل القومي لكي يعاد استثماره من اجل ادامة راس المال للفرد. اما بوجود معدل نمو سكاني قدره 1 ٪ يمكن ادامة ادخار مقداره (9) بالمئة فان مستوى راس المال للفرد الواحد سيزداد الى مايقرب (6) بالمئة بالسنة مما سيضاعف راس المال للفرد الواحد باقل من خمسة عشر عاماً، اما اذا كان النمو السكاني 3 بالمائة فيجب ان يكون معدل الادخار اكثر من 15 بالمائة لكي يمكن ان تتضاعف كمية راس المال للفرد في نفس المدة المذكورة. ويضع النمو السكاني السريع ضغوطاً معينة على النظام التعليمي وخاصة اذا كان النظام التعليمي يخدم نسبة متواضعة من السكان وان الهدف المنشود هو التوسع فيه بسرعة. فمثلاً اذا كان فقط نصف عدد الاطفال في سن المدرسة يمكن استيعابهم في المدارس، واذا كان التوسع في القدرات الاستيعابية للمدارس هو 8 بالمئة بالسنة فان ذلك سيؤدي الى التغطية لكامل الحاجة في مدة عشر سنوات اذا كان معدل النمو السكاني صفراً. من جهة اخرى فان تغطية كامل الحاجة ستحتاج الى حوالي خمس عشرة سنة اذا كان معدل النمو السكاني 3 بالمائة بالسنة. ولتحقيق التغطية لكامل الحاجة في عشر سنوات فان ذلك يتطلب حوالي 40 بالمئة استثماراً اضافياً بالسنة بوجود نمو سكاني مقداره (3) بالمئة مقارنة بعدم وجود نمو سكاني. وبذلك فان النمو السكاني يضع اعباء كبيرة على الادخار وتكوين راس المال لاي بلد. من جهة اخرى فان الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية نتيجة للنمو السكاني سيجعل الامر اكثر صعوبة لتحقيق اي مستوى من الادخار وتكوين راس المال.

وخلاصة القول فان النمو السكاني يعد مهماً جداً للقطاع الزراعي وللتنمية الزراعية للاسباب الاتية:

أ- تاثيره الواضح على تغذية السكان.

ب- يؤثر على الطلب على السلع الغذائية من خلال تاثيره على الدخل.

ج- يؤثر على الدخول بصورة عامة وبخاصة في القطاع الزراعي من خلال تاثيره على اقتصاديات الحجم والانتاجية الحدية للعمل وعلى معدل التغير في نسبة راس المال - العمل.

د- يؤثر على سرعة التحول الاقتصادي ومن ثم الرفاهية الريفية من خلال تاثيره في الحاجات والتكوين الرأسمالي.

نظرية النمو السكاني:

يعتمد النمو السكاني على عاملين مهمين هما معدل الولادات ومعدل الوفيات، لذلك ستتم مناقشة هذين العاملين على انفراد ومن ثم مناقشة تاثير تفاعلهم على معدل النمو السكاني.

معدل الوفيات:

يعبر معدل الوفيات بصورة عامة عن عدد الوفيات في السنة لكل (1000) نسمة من السكان، وهوتعبير شائع جداً يستعمل للتعبير عن الوفيات التي تحدث بين البشر. وعند عمل توقعات بعيدة المدى، يكون من المفيد معرفة معدل الوفيات لاعمار معينة، حيث تفيد هذه المعلومات في توجيه الانتباه نحو التغيرات في الوفيات التي تحدث بسبب التقصير في التركيب العمري للسكان. فعندما تحدث تغيرات كبيرة في معدلات الوفيات فان ذلك سيؤثر في التوزيع العمري للسكان ويؤثر هذا بدوره في معدلات الوفيات التي تحدث لاحقاً.

ومن المتوقع ان تكون معدل الوفيات في المجتمعات المستقرة واطئة الدخل بنفس معدل الولادات وهي تتراوح بين (40) الى (50) بالالف، وهذا يعطي

معدلات عمرية بين (20) الى (25) سنة. وتحدث معظم الوفيات عند الولادة وفي السنوات المبكرة من الطفولة، حيث تحدث حوالي ثلث الوفيات في السنة الاولى من عمر الطفل ويحدث حوالي نصفها قبل سن العاشرة من العمر. وقد اوضح الاقتصادي مالثوس في بداية القرن التاسع عشر ان الوفيات العالية تحدث بسبب الضغوط السكانية على وسائل العيش، حيث اشار الى ان وسائل العيش لاتتزايد الا بشكل بطيء جداً في احسن احوالها.

وطالما ان الولادات المستمرة تؤدي الى نمو سريع في عدد السكان فان الزيادة السكانية ستبدأ بالضغط على وسائل العيش المحددة نسبياً، وبذلك تبدأ الزيادة في الوفيات بسبب شحة وسائل العيش وضرورات الحياة من جهة والى الامراض والاوبئة من جهة اخرى. وبسبب هذه العوامل فان معدل الوفيات تكون في توازن مع معدل الولادات في المدى الطويل. اما في المدى القصير فان معدل الوفيات في البلدان الفقيرة تميل الى التأرجح مع التغيرات الدورية لحدوث الامراض الطارئة والتغيرات في الطقس التي تؤثر في تغير كمية المحاصيل من سنة لاخرى. وتشير البيانات التاريخية الى ان معدلات الوفيات تنخفض باستمرار استجابة للزيادة في الدخل بسبب التحسن في طبيعة التغذية والصحة العامة. وتكون كلاً من التغذية ووسائل الصحة العامة مكلفة، لهذا فان من المعروف ان تاخذ معدلات الوفيات مدة طويلة من الزمن حتى تنخفض من معدلاتها العالية وهي (40) الى (50) لكل الف نسمة الى مستوى (10) او اقل لكل الف نسمة والذي يمثل المجتمعات الغنية.

وفي السنوات الاخيرة وفرالتقدم العلمي الاساس لانخفاض سريع في كلفة السيطرة على الامراض الانتقالية والاسباب الاخرى المباشرة للوفيات العالية.وقد كان هذا التقدم فعالاً خصوصاً في خفض وفيات الاطفال، حيث

ساهمت التكاليف الواطئة للسيطرة على الامراض والاعانات الدولية لمكافحة الامراض في الانخفاض الكبير في معدل الوفيات في اجزاء كثيرة من العالم والتي بدأت للتو على طريق التنمية الاقتصادية. ويؤدي الانخفاض السريع في معدلات الوفيات بدون وجود تنمية الى خلق مشكلة كبيرة في النهاية بسبب الضغط السكاني على وسائل العيش وسيرتفع معدل الوفيات مرة اخرى بغض النظر عن مستوى الصحة العامة.

معدلات الولادات:

يعبر معدل الولادات عن عدد الولادات السنوي لكل (1000) نسمة، وتعود التغيرات في معدلات الولادة الى الفروقات في التركيب العمري والجنسي للسكان، وبذلك فان المعيارالاكثر دقة لمعدل الولادات هو الذي يربط العدد السنوي للولادات بعدد النساء في عمر الحمل.

فالانخفاض في معدل الولادات بحسب البيانات التاريخية ابطأ بكثير من الانخفاض في معدل الوفيات والتنمية الاقتصادية نفسها، حيث قد تضعف التنمية الاقتصادية القوى الثقافية التي تجعل معدل الولادات اقل من المعدل البايولوجي. وتتضمن هذه القوى العادات التي تفرق الرجل والمرأة لجزء اوكل مدة حضانة الاطفال كما هو معروف في اجزاء من افريقيا، ومنع الارملة من اعادة الزواج كما هو معروف في الهند، وكذلك عادة وأد الاطفال كما هو معروف في عادة وأد البنات قبل الاسلام، ووأد الاطفال في اليابان قبل حلول مرحلة حكم سلالة ميجي. وبوجود حالات وأد الاطفال كما هوفي حالة ما قبل مرحلة ميجي في اليابان يكون حجم السكان ثابتاً نسبياً وتكون معدلات

الولادات تحت المعدل البايولوجي للسكان. اضافة الى هذا فأن التحسن في مستوى التغذية والصحة العامة يؤدي الى زيادة مستوى الخصوبة نسبياً.

وتبين التجربة العالمية حالات قليلة للانخفاض السريع في معدل الولادات، ومنها حالة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية عندما انخفض معدل الولادات من حوالي (30) في المدة من 1943 - 1949 تم الى (20) في عام 1954 ومن ثم الى (17) في عام 1957 لكل (1000) نسمة. وقد استغرقت البلدان الاوربية لتحقيق هذا الانخفاض في معدلات الولادات ما يقرب من ستين عاماً. اما بالنسبة للبلدان الاسيوية خارج اليابان فليس هناك دليل واضح على وجود انخفاض مؤثر في معدل الولادات، ما عدا وجود بعض الدلائل المؤقتة لمثل هذا الانخفاض في الهند وبعض البلدان المشابهة والذي يمكن ان يعزى عادة الى التغيرفي التركيب العمري للسكان او بسبب الاخطاء الاحصائية. وفي السنين الاخيرة اقدمت الصين على برنامج فعال جدا لخفض الولادات بحيث اصبح معدل الولادات صفريا لكل (1000) نسمة.

فبينما نجد ان كثيراً من الناس يفضلون كلاً من الاجراءات الرسمية والخاصة لخفض معدلات الولادة لاسباب شخصية، نجد من جهة اخرى ان كثيراً من المجتمعات والاشخاص يرون ان القرارات لخفض معدلات الولادة ليس انها تتعارض مع قيمهم فقط بل انها تتعارض ايضاً مع رفاهيتهم الاقتصادية.

ففي المجتمعات الفقيرة هناك عاملان اقتصاديان يؤثران في خفض العبء على الفرد ذو معدل الولادة العالي، فالعامل الاول يتعلق بطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه هؤلاء الافراد والذي هو بالغالب مجتمع ريفي وفي المجتمعات الريفية

تكون تكلفة تربية الطفل منخفضة مقارنة بالمجتمعات الحضرية. فيكون الطعام في المناطق الريفية ارخص لعدم وجود تكاليف تسويقية ويمكن ان يزج الطفل الريفي في العمل بعمر مبكر لتوفير جزء كبير من كلفته المعيشية. وثانياً يقع الجزء المهم والرئيس للضمان الاجتماعي في المجتمعات الفقيرة على العائلة، حيث انه لكي يتم دعم كبير السن فان من الضروري ان يكون لديه اطفال يمكن ان يقوموا بهذه المهمة في المستقبل. فمثل هذه الحالة تكون واضحة ومباشرة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية حيث يمتلك الاباء الارض وبواسطتها يمكن ان يضمنوا حصة من العوائد اذا كان لديهم ابناء يفلحوها، اما في المناطق الحضرية فيكون من الصعب التعويل على الابناء. ولهذا السبب يكون الحافز لتخفيض نسبة الولادات في المناطق الريفية منخفضاً نسبياً.

والعامل المهم لضمان اعالة الاباء الكبار في المستقبل هو عدد الاطفال الذين يبقون على قيد الحياة وليس عدد الولادات، فاذا كان عدد الوفيات عالياً فان من الضروري انجاب عدد اكبر من الاطفال لضمان عدد كافي من الاطفال يبقون على قيد الحياة. فعلى سبيل المثال اذا كان هدف الاب هو تربية طفلين وكانت نسبة الوفيات لحد عمر (10) سنوات هي 50 بالمئة فيكون من الضروري انجاب عدد كلي من الاطفال قدره (8) اطفال لضمان وجود طفلين في الاقل على قيد الحياة عند سن العاشرة. ويؤدي خفض الوفيات الى زيادة الضغوط الاقتصادية للسيطرة على الولادات عن طريق خفض عدد الاطفال اللازمين لادامة الحياة وكذلك خفض الانتاجية الحدية للعمل والتي يزداد بواسطتها تكلفة تربية الطفل. هناك بعض الدلائل التي تشير الى ان بعض الاثرياء في البلدان منخفضة الدخل يحاولون جهدهم لخفض معدل الولادات لدى هذه الطبقة. ففي المناطق الريفية في الهند مثلاً نلاحظ ان عوائل الطوائف العليا

والذين هم من ملاك الارض لديهم معدلات ولادة واطئة مقارنة بالطوائف الدنيا من سكان الريف. فالطوائف العليا تتبع نظام تحديد النسل مقارنة بسكان الريف من الطوائف الدنيا، وسبب ذلك هو ان انجاب اولاد كثيرين بالنسبة لمالك الارض يؤدي الى تقسيم اضافي للارض وبقية الموجودات الانتاجية، مالم يتخذ بعض الابناء مهناً اخرى. وقد يكون هذا الانتقال الى المهن الاخرى غير مقبول اجتماعياً مالم يسمح للابناء تعليمهم الانتقال الى وظائف عليا مقبولة اجتماعياً.

اضافة الى ذلك هناك بعض الاعتبارات الصحية التي تتعلق بمعدل الولادات، اذ بسبب الظروف الصحية السيئة للمناطق الريفية في البلدان واطئة الدخل فان جزء كبير من الوفيات بين النساء الحوامل يرتبط بالحمل. اضافة الى موت الحوامل فقد يكون هناك تدهور جسمي كبير بسبب الحمل المستمر، لذا فان معظم النساء القابلة للانجاب يستجيبون بقوة لمثل هذه المشاكل الصحية، وتكون هذه الاسباب اكثر تاثيراً من الاسباب الاقتصادية الضيقة.

ومن الجدير بالملاحظة انه بالرغم من الضغوط الاقتصادية التي تنشأ من حجم العائلة الكبيرة، فان المسوحات التي تخص نساء الطبقات الدنيا في بعض المجتمعات مثل بيرو، لبنان، بورتريكو، جامايكا والهند تشير الى ان هذه النساء يعتبرون ان ثلاثة او اربعة اطفال حجم مثالي للعائلة، كما اشارت هذه الدراسات ان النساء اللاتي لديهن اربعة اطفال لا يرغبون باعداد اضافية. وبذلك فان الرغبة العامة بعدم انجاب اكثر من اربعة اطفال لها تأثير كبير على معدل الولادات، حيث ان البلد ذو معدل ولادات اولي مقداره (45) لكل (1000) ولادة فان تخفيض ثلث عدد الولادات سيخفض معدل الولادات الى (30) لكل (1000) ولادة، واذا افترضنا وجود معدل وفيات هو (10) لكل

(1000) فان هذا الخفض في معدل الولادات سيؤدي الى تباطؤ النمو السكاني من (3.5) بالمئة الى (2) بالمئة. اما اذا كان معدل الوفيات هو (15) لكل (1000) فان ذلك سيؤدي الى تباطؤ النمو السكاني من (3) بالمئة الى (1.5) بالمئة، وتمثل هذه الارقام من الناحية الاقتصادية انخفاض كبيرفي معدلات النمو السكاني. ولسوء الحظ فان معظم الطرق الحالية لتحديد الولادات تتصف اما بانها كارثية ولا يمكن الرجوع عنها مثل التعقيم (اي جعل المرأة عقيمة) او غير مقبولة اجتماعياً مثل الاجهاض، والموانع الميكانيكية والتي قد تكون ايضاً مكلفة في البلدان واطئة الدخل نسبة الى دخول الافراد الواطئة. اما الموانع التي تنظم الحمل حسب الدورة الشهرية فانها تعاني من مشاكل عديدة إهمها التعقيد وعدم التعويل عليها حيث تحتاج الى ضبط النفس، وبالتالي فان قلة مقبولية ممارسات تحديد النسل الحالية لا تبين قلة الحافز بالنسبة للسيطرة على الولادات. وان عدم الاقبال الواسع على وسائل تحديد النسل سببه عدم ملائمة الطرق الحالية، حيث يمكن لمعدل الولادات ان تنخفض بشكل سريع اذا ما تم اتباع طرق جديدة مثل حبوب منع الحمل الرخيصة والبسيطة او اللوالب التي تعد اكثر قبولاً. وبصورة عامة فان خفض معدل الولادات سيكون له تأثير واضح على حجم القوة العاملة والطلب على الغذاء ومعظم المتغيرات الاقتصادية الاخرى.

لقد بينت تجربة البلدان عالية الدخل بانه يمكن لمعدلات الولادة بالانخفاض عندما يتطور جزء كبير من السكان الى مستوى عالي من الدخل ويصبح لديهم حافز لتفضيل حجم العائلة الصغير، وفي هذه الحالة فانه ليس فقط يصبح استعمال الطرق الميكانيكية لتحديد النسل سائداً لكن يصبح الزواج المتاخر اكثر شيوعاً. وبوجود التنمية الاقتصادية نجد ان ليس فقط ارتفاع تكلفة

تربية الاطفال وانخفاض قيمتهم الاقتصادية بل تظهر عدد من الضغوطات الاقتصادية التي تفضل انخفاضاً في حجم العائلة. من جهة اخرى يكون في حالة البلدان واطئة الدخل توزيع دخل العائلة ذو اهمية منخفضة لان معظم الدخل يتم انفاقه على الغذاء اما المتبقي من الدخل فينفق على نمط معروف للسكن والملبس، بينما نجد انه مع التطور الاقتصادي يرتفع الدخل، لذا فانه يمكن شراء اشياء عديدة خارج نطاق الضروريات الاساسية. وتنمو الطموحات للحصول على مثل هذه السلع والخدمات اسرع كثيراً من النمو في الدخل وتصبح مثل هذه النفقات جزء من ثقافة المجتمع وتصبح ضروريات الحياة مثل العناية الطبية، التعليم، الملابس الفاخرة والغذاء الجيد من المسائل الهامة، ويرتبط العديد من هذه النفقات بصورة مباشرة، بحجم العائلة.

وبذلك فانه مع التطور الاقتصادي وارتفاع الدخول فان اعداداً اضافية من السكان يرغبون في تحديد عدد الاطفال من اجل توفير وسائل عيش احسن لما يملكون من اطفال، وان هذه القوى ستتطور بسرعة اكبر في المدن حيث يتوافر مدى واسع من السلع الاستهلاكية وتكون تكلفة تربية الاطفال عالية. اما اذا كان هناك تمدن لم ترافقه زيادة في الدخول فيكون تاثيره منخفضاً كثيراً، لذا نجد، في بعض المناطق التي توسعت فيها المدن بصورة سريعة مع وجود ارتفاع ضئيل في الدخل لوجود البطالة وقلة الاجور، انخفاضاً قليلاً في معدل الولادات، اي ان التمدن يدعم التأثير الدخلي ولا يعوضه.

اطوار النمو السكاني:

يمكن ايجاز تطور معدل الولادات ومعدل الوفيات في سياق عملية التنمية الاقتصادية بثلاثة اطوار:

الطور الاول: ويكون فيه معدل الولادات عالية وقريبة من المعدل البايولوجي الاقصى، بينما يكون معدل الوفيات قريباً لنفس مستوى معدل الولادات، لكنه يتارجح كثيراً مع الظروف الجوية والامراض. ونتيجة لهذه العوامل فان حجم السكان ليس له اتجاهاً متسقاً، ولو انه يتأرجح في الحجم مع تارجح معدل الوفيات.

الطور الثاني: وفي هذا الطور يبقى معدل الولادات في مستوى عالي نسبياً، وبعد مدة طويلة عندما ينخفض معدل الولادات تبدأ الفجوة بالاتساع بين الولادات ومعدل الوفيات.وهذه المدة التي يتسارع فيها معدل النمو السكاني توصف بانها الطور الثاني.

الطور الثالث: ويستمر معدل النمو السكاني في الطور الثالث بالسرعة العالية جداً في مراحله المبكرة، لكن ينخفض معدل الولادات بصورة شديدة، بينما يستمر معدل الوفيات بنفس المستوى، وبهذا فان معدل الزيادات السكانية تبدأ بالانخفاض. يتضح من هذا التصنيف للاطوار السكانية، انه يمكن وضع الحد الفاصل بين الطور الثاني والطور الثالث عند النقطة التي يكون فيها معدل النمو السكاني اقصى ما يمكن، لان في هذه النقطة تحدث ازمة التنمية. وفي الطور الثاني يزداد معدل النمو السكاني حيث انه في كل سنة ليس هناك اضافات سكانية، تتطلب انتاج غذاء اضافي وتكوين راسمالي اضافي، بل ان حجم الاضافات في كل سنة مقاسة بالنسبة المئوية تكون اكبر من السنوات السابقة، وبهذا تصبح المشكلة اكثر صعوبة مع تقدم السنين.

وعندما يبدأ معدل الولادات بالاقتراب من معدل الوفيات فأن مع تقدم الزمن تصبح الاضافات السكانية نسبة صغيرة ومن ثم اضافات سكانية مطلقة اقل مقارنة بالسنوات السابقة.

فاذا كان لدى البلد القدرة لادامة القوى المفضلة لانخفاض معدل الولادات خلال المدة التي يكون فيها اقصى نمو سكاني، تصبح للبلد القدرة الاقتصادية للاستمرار عندما تكون المشكلة اسهل.

وعندما يصل النمو السكاني الى الطور الثالث، فان اعداداً متزايدة من السكان ستقع ضمن نطاق مسؤولية مخططي العائلة، وعندما تصبح هذه الحالة هي الحالة السائدة نستطيع القول بان النمو السكاني تحت السيطرة. وتعتمد السيطرة على النمو السكاني على القرارات الفردية والتي تهم الذوق العام والخاص وكذلك على السياسة العامة للدولة بدرجة ما. وفي المراحل المتأخرة من الطور الثالث قد ينخفض عدد السكان، او يستمر بالارتفاع او يبقى ثابتاً، فاذا املت العادات والاذواق حجم مثالي للعائلة يتكون من ثلاثة اطفال او اكثر لكل عائلة، كما هي الحالة في امريكا في العقود الاخيرة، فاننا نتوقع في هذه الحالة زيادة سكانية مستمرة. وفي هذه الحالة ليس هناك حاجة للخوف من النتائج المترتبة على النمو السكاني، حيث يمكن للعائلة الاختيار فيما اذا تخصص دخلها لاطفال قليلين ام كثيرين، اما اذا ضغط النمو السكاني كثيراً على موارد البلد فان هذا بحد ذاته سيؤدي الى انخفاض معدل الولادات. واذا لم تنخفض معدل الولادات فان هذا يعني ان الراي العام يفضل العائلة الكبيرة حتى اذا كان على حساب السلع المادية المخصصة لكل شخص، وفي هذه الحالة يقف الاقتصاد كعلم موقفاً محايداً. ويعتمد طول مدة النمو السكاني الثابت والسريع على المدة التي يستغرقها حدوث الانخفاض الواضح في معدل الولادات، فاذا

كانت تلك المدة طويلة جداً هل يمكن ادامة النمو الاقتصادي والقوى التي ستخفض معدل الولادات؟ فعند بدئ معدل الولادات بالانخفاض فان مشكلة التكوين الرأسمالي الذي يديم النمو تسهل نوعاً ما وفي هذه الحالة يمكن التفاؤل حول المستقبل، وهناك جزء كبير من سكان العالم هم في طور من هذا النوع حالياً.

ومن الممكن ان تؤدي التطورات الرئيسة في تقنية وسائل تحديد النسل الى نمط من الانخفاض غير المحسوب في معدل الولادات في مستوى (40) او (50) بالالف بدون زيادات رئيسة في الدخل او مستوى التحضر. ويؤدي هذا الى تسهيل عملية التنمية الاقتصادية كثيراً، لكن سرعة هذا التأثير على القوة العاملة والمتطلبات الغذائية يجب عدم تضخيمها.

تأثير درجة التحضر في التنمية الزراعية:

لقد لاحظ عدد من الاقتصاديين الزراعيين العالميين ومنهم الاقتصادي الزراعي المعروف ثيودور شولتز، ان للتحضر تاثير ايجابي على التنمية الزراعية بسبب عدد من العوامل لعل من اهمها:

1- يلاحظ بصورة عامة ان الدخول في المناطق الحضرية ترتفع بصورة سريعة مما يوفر نمو سريع في الطلب على بعض السلع الزراعية مثل الحليب والخضروات. ولكون ان هذا النوع من السلع الزراعية يحتاج الى عمل كثيف، فانه يمكن زيادة الانتاج الزراعي بصورة كبيرة من ناحية الانتاج الكلي والانتاج للمزرعة الواحدة بدون توسيع المساحات المزروعة، وبتوسيع حجم العمل المزرعي بهذه الطريقة سيؤدي الى زيادة الدخل بصورة مباشرة. اضافة الى هذا فان وجود فرصة للوظائف في المدن سيؤدي

فعلياً الى خفض سكان الريف نوعاً ما مما يوفر المجال لزيادة اضافية في حجم الاعمال والدخول.

2-والتاثير الاخر للتحضر هو انه يؤدي الى زيادة وفرة راس المال والتي تؤدي بدورها الى التوسع المزرعي ومن ثم التحضر. ويجد في كثير من الاحيان سكان الريف اعمالاً في المدن مما يعطيهم المجال غالباً لتوفير اموالاً يرسلوها الى مزارعهم الاصلية، او انهم يستمرون بالعمل المزرعي لجزء من الوقت في كثير من الحالات. اضافة الى هذا فان زيادة الدخل المزرعي الناشيء من توسع الاسواق يوفر قاعدة مضافة لتكوين راس المال.

3-توفر المراكز الحضرية فرصاً واسعة للتعليم، السفر والتعرف على اشياء وافكار جديدة والتي من شأنها توسيع افاق سكان الريف والتي تجعلهم اكثرعرضة للتغير.

4-توفر الاسواق في المدن مدىً واسعاً ومتنوعاً من السلع الاستهلاكية والتي تعمل كمحفزات لزيادة الانتاج.

ويشير هذا المزيج من الظروف المشجعة لعملية التنمية الحاجة الى جهود معينة لتسهيل عملية التنمية الزراعية في المناطق المحيطة بالمدن.

الطلب على السلع الزراعية:

هناك قبول عام على ان النمو السكاني في البلدان النامية هو من 2 الى 3 بالمئة بالسنة في المراحل المبكرة من التنمية وبصورة متزامنة فان تاثير النمو في الدخل الفردي على الطلب للغذاء سيكون ملحوظاً بسبب المرونات الدخلية العالية بالنسبة للغذاء والتي تتراوح بين (0.6) الى (0.9)، وهذه هي الظروف الملائمة للنمو الانفجاري فعلياً في الطلب على السلع الغذائية اذا كان معدل

النمو في الدخل الفردي ملحوظاً. وبهذا فان النمو في الدخل الفـردي بمقـدار 2 بالمئة في السنة، والذي يعد اوطأ ما يمكن، سيؤدي الى معدل نمو في الطلب علـى السلع العذائية باكثر من 4.5 بالمئة بالسنة اذا افترضنا ان النمـو السـكاني هـو 3 بالمئة بالسنة وان المرونـة الدخليـة هـي(0.8). وطالمـا ان دولاً قليلـة تحقـق نمـواً مستداماً في الانتاج الزراعي اكثر من 3 بالمئة بالسـنة، فـان مثـل هـذا النمـو في الطلب يمثل صورة قاتمة لارتفاع الاسعار، والاضطراب الاجتمـاعي والسياسـي ومن ثم نشوء معوقات على التقدم في التنمية الاقتصادية.

ومن الملاحظ ان التحليل اعلاه قد اهمل التـداخل الكـبير بـين المـتغيرات المحددة للتغير في الطلب على السلع الزراعية.

ويؤثر معدل النمو السكاني على نمو معدل الدخل الشخصي، وبـافتراض ثبات العوامل الاخرى فان تاثير زيادة الطلب نتيجة للنمو السكاني سـيكون لـه تاثير في انخفاض الطلب من خلال خفض الدخول الفردية.

والجانب الاهم من ذلك هو ان مستوى الـدخل الفـردي في البلـدان الـتي يكون اقتصادها معتمداً علـى الزراعـة يحـدد الى درجـة كـبيرة بمسـتوى الانتـاج الزراعي، فلهذا يكون من الصعب حدوث زيادة كبيرة في الدخل الشخصي مـالم تكون هناك زيادة كبيرة في الانتـاج الزراعـي. مـن ناحيـة اخـرى معاكسـة اذا لم يستطع الانتاج الزراعي تحقيق زيادة، فان الدخل الفـردي امـا ان ينمـو بصـورة بطيئة جداً او قد ينخفض، وبهذا فانه يثبط معدل الزيادة في الطلب علـى السـلع الزراعية.

ويمكن ايجاد علاقة بين النمو السكاني ونمو الانتاج الزراعـي وتـأثير ذلـك على الاسعار الزراعية، اذ يمكن ان يكون تاثير معدل زيادة في الانتـاج الزراعـي

بين 2 بالمئة بالسنة و6 بالمئة بالسنة على الاسعار الزراعية بين معدل زيادة ما يقرب من 1.6 بالمئة بالسنة ومعدل انخفاض حوالي 0.4 بالمئة بالسنة. واذا زاد السكان بمعدل 2 بالمئة بالسنة فان تغيراً مقداره من 2 الى 6 بالمئة في معدل الانتاج الزراعي سيؤدي الى معدل تغير نسبي مقداره من (1) الى (0.9) بالمئة في الاسعار الزراعية. ومن التداخلات الاخرى بين المتغيرات المؤثرة هو انه عند مستوى معين من الانتاج الزراعي فان الزيادة في الاسعار الزراعية ستؤدي الى زيادة في الدخول الزراعية ومن ثم الزيادة في الطلب الى حد ما وبالتالي تسبب زيادة اكبر في الاسعار الزراعية. ويكون مثل هذا التاثير قليلاً، حيث انه يؤثر فقط في (30) بالمئة من الانتاج الزراعي والذي يكون مسوقاً، وكذلك فان الاسعار العالية تؤدي الى الاستبدال بسلع اخرى في كل من القطاع الريفي والحضري.

وللنقاش اعلاه مضامين مهمة في ستراتيجية التنمية الزراعية، حيث يشير الى انه في المراحل المبكرة للتنمية لا يكون لزيادة الانتاج الزراعي تاثير كبير في الاسعار الزراعية. كما يوضح النقاش ان سبب توقع استقراراً نسبياً في الاسعار على مدى واسع من الانتاج الزراعي يعود الى الاهمية الكبيرة للدخل الزراعي في تحديد مستوى الدخل الكلي. ولهذا فاننا نهمل احد الاسباب للضرورة الملحة لزيادة الانتاج الزراعي فاننا في نفس الوقت نؤكد على سبب اخر، فالزيادة في الدخول الفردية في البلدان النامية تعتمد بصورة كبيرة على الزيادة في الدخول الفردية في القطاع الزراعي والتي تعتمد بدورها على زيادة الانتاج الزراعي.

فتحول الاهتمام في تخطيط التنمية الزراعية من الاهتمام بالسياسة السعرية، بسبب ازمة الغذاء التي تتسم بزيادة الاسعار الزراعية، الى اهتمام اكثر

عمومية هو زيادة الدخول الفردية من خلال زيادة الانتاجية في القطاع الزراعي الذي له مضامين مهمة لعل من اهمها:

1- انها تشير الى كفاية التوجه لزيادة الدخل مقارنة بالقرارات الهادفة لزيادة الانتاج الزراعي. وقد بذلت جهود في بعض برامج التنمية من خلال الاعانات، التحفيز والطرق الاخرى من اجل قبول الممارسات التي تزيد الانتاج لكنها لا تزيد الدخول الصافية سواء للمزارع ام للمجتمع ككل، حيث يبدو ان هذا النهج لا يعد مفيداً.

2- تؤدي الحالة السابقة الى اعطاء اهتمام كبير لجوانب الرفاهية في عملية التنمية الزراعية، حيث يمكن ان توفر عدد من سياسات التنمية امكانيات لزيادة الرفاهية في المدى القصير والتي لا تتعارض مع قرارات زيادة الانتاج الزراعي.

3- ويتضح من التداخلات المشار اليها اعلاه بان معظم المخاوف الخاصة بالتاثير الضار المحتمل للهدايا والمبيعات الميسرة للسلع الزراعية من لدن اميركا قد اسيء فهمها، فطالما ان هذه السلع تدار بطريقة تجعل لها تاثيراً دخلياً، لهذا فليس من المحتمل ان يكون لها تاثير عدم استقرار واضح على الاسعار الزراعية في البلدان النامية، لكن يكون تاثيرها ضاراً اذا نتج عنها تقليل الجهود لتنمية القطاع الزراعي والذي ينشأ عنها انخفاض معدل الدخول المزرعية وهي مسالة اخرى.

4- يعكس قلة الاهتمام بالسياسة السعرية على حساب سياسة الدخول اهمية وجدوى المتابعة الجادة للتحول الاقتصادي، فاذا كان الهدف هو زيادة الدخول ففي هذه الحالة يجب ان توجه الاستثمارات اينما كان لها تاثير

كبير. ويجب ان لا يكون الاستثمار في القطاع الزراعي لغزاً محيراً تعطيه افضلية على الاستثمار في القطاعات الاخرى التي تعطي عوائد اكبر.

ومن الامور المهمة التي يجب ان يتذكرها الجميع بان هناك فرص كبيرة توجد في القطاع الزراعي ويمكن الاستثمار فيها وتوفر زيادات كبيرة في الدخل والرفاهية نسبة الى حجم الاستثمارات، حيث يجب الامساك بهذه الفرص اذا ما اريد زيادة الدخول في المراحل المبكرة من التنمية الزراعية.

ويفترض النقاش اعلاه احتمال وجود علاقة مستقرة بين النمو في الطلب وعرض السلع الزراعية والتي تتعلق بالمراحل المبكرة من التنمية وكذلك ترتبط بفرضية ان جزءاً كبيراً من السكان يعملون في القطاع الزراعي وان دخولهم تعتمد بشكل مباشر على مستوى الانتاج الزراعي، وبتقدم التنمية تحدث كثير من التغيرات التي تقلل التداخل بين العرض والطلب.

ويبين الجدول (1) بعض الافتراضات المحتملة لبلدان افتراضية في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية. ويلاحظ من الافتراضات المعطاة ان الطلب على السلع الزراعية يزداد حوالي الضعف في البلدان متوسطة الدخل اسرع من البلدان ذات الدخل الواطيء جداً. واذا افترضنا معدل ثابت للزيادة السكانية فان معدل الزيادة في الطلب على السلع الزراعية يزداد في البلدان عالية الدخل ثم ينخفض في البلدان ذات الدخل العالي جداً بفعل التاثير المشترك للانخفاض في معدل نمو الدخل الفردي وتاثير مرونة الطلب الدخلية.

جدول (1)

مقارنة النمو في الطلب على السلع الزراعية في مراحل مختلفة من التنمية، وهي حالات افتراضية.

مستويات التنمية	النسبة المئوية للسكان العاملين في الزراعة	معدل النمو السكاني ٪	معدل نمو الدخل ٪	مرونة الطلب الدخلية	النمو الكلي في الطلب ٪	النموالكلي في الطلب بفرض نمو سكاني 3٪
بلدان ذات دخل واطيء جداً	٪ 70	2	0.5	1	2.5	3.5
بلدان ذات دخل واطيء	٪ 60	3	1	0.9	3.9	3.9
بلدان متوسطة الدخل	٪ 50	3	3	0.6	4.8	4.8
بلدان عالية الدخل	٪ 35	2	4	0.5	4	5
بلدان ذات دخل عالي جداً	٪ 20	1.5	3	0.1	1.8	3.3

وطالما ان هناك امكانية لزيادة الفجوة بين العرض والطلب مع تقدم التحول والتنمية الاقتصادية وطالما ان مرونة الطلب السعرية تتناقص ايضاً فان امكانية وجود زيادات سعرية رئيسة او وجود ضرورة لاستيراد السلع الغذائية تظهر بصورة اكبر نوعما في البلدان متوسطة الدخل مقارنة بالبلدان ذات الدخل الواطيء جداً.

مصادر الفصل السادس

1- Abdallah, A. Mudhi, The Transformation of British Agriculture, unpublished M.phil Thesis, Edinburgh University, UK, 1979.

2- Carl, K. Eicher etal, International Agricultural Development, The Johns Hopkins University press, New York, 1998.

3- John W. Mellor, The Economics of Agricultural Development, cornell, University press, Ithaca and London, 1970.

المحاضرة السابعة
دور الاسعار والسياسات السعرية الزراعية في تنمية القطاع الزراعي

للسعر دور فعال في النظرية الاقتصادية بقيادة كل من الانتاج والاستهلاك ومن ثم في عملية التنمية الاقتصادية، وهناك عوامل اخرى قد تؤثر في قرارات كل من المنتج والمستهلك وحتى الدولة اذا ما تدخلت في السوق لتنظيم الاسعار اضافة الى السعر نفسه. فالسياسات الحكومية والتفضيلات الشخصية للمزارعين وتاثير كل من المناخ والتربة ووفرة المعدات الزراعية تؤثر كلها في طبيعة المنتجات الزراعية التي ينتجها المزارع في كل عام، من جانب اخر يتأثر المستهلك بكثير من العوامل التي توجه نمط استهلاكه مثل الاعلانات عن السلع الزراعية وكذلك طبيعة التعبئة والتغليف اضافة الى السعر.

هنالك بعض العوامل التي يمكن ان تحدد من دور السعر بالنسبة للمنتج والمستهلك، مثلاً اذا اصبح المستهلك اكثر رفاهية فان مشترياته من المنتجات الغذائية قد تكون اقل استجابة بالنسبة للتغيرات الحاصلة بالسعر. اما من ناحية المنتج الزراعي فقد تكون له استثمارات ثابتة عالية لذلك فان انتاجه يصبح اقل استجابة بالنسبة للتغيرات السعرية، اي انه يجب عليه الاستمرار بالانتاج لسلعة معينة في حدود معقولة بالرغم من انخفاض السعر لاسترجاع جزء من التكلفة الثابتة.

تلعب الحكومات المختلفة في العالم سواء في البلدان المتطورة ام النامية دوراً مهماً في تحديد الاسعار الزراعية، حيث ان الهدف من ذلك هو دعم المنتج الزراعي مما يساهم في تسريع عملية التنمية الزراعية، وهذا التدخل ناتج من السمات الخاصة التي تتصف بها السلع الزراعية ولعل اهمها:

1- الطبيعة البايولوجية للانتاج الزراعي: فالانتاج الزراعي لا يمكن ان ينجز الا بعد مرور موسم كامل، اي ان السلعة الزراعية تمر باطوار نمو حتى يمكن ان تصبح سلعة قابلة للاستهلاك، لذا فانه لايمكن الاستجابة لزيادة سعر السلعة الزراعية فوراً وانما بعد مرور موسم كامل، وهذا يخلق مدة ابطاء زمني بين زيادة السعر والاستجابة لهذه الزيادة.

2- قلة مرونتي العرض والطلب على السلع الزراعية: فكما اسلفنا اعلاه نظراً للطبيعة البايولوجية للسلع الزراعية فانه لا يمكن زيادة عرض المنتجات الزراعية فوراً عند وجود زيادة في اسعارها، لذا تكون مرونة العرض السعرية منخفضة. اما بالنسبة للطلب على السلع الزراعية فهو الاخر قليل المرونة لكون ان معظم السلع الزراعية تعد سلعاً ضرورية لحياة الانسان، فعند زيادة سعر السلعة الغذائية يستمر المستهلك في استهلاكها وتكون استجابته قليلة في تخفيض الكمية المستهلكة. اما عند انخفاض سعر السلعة فان المستهلك يستمرفي استهلاكه الاعتيادي ولن يزيد من الكمية المطلوبة لان القابلية البايولوجية في استهلاك الغذاء محددة لكل شخص حسب طبيعة جسمه ونوع عمله.

3- تذبذب الاسعار الزراعية: يكون الانتاج الزراعي متذبذباً بين موسم واخر بسبب الطبيعة البايولوجية للسلع الزراعية وتاثير الظروف الخارجية على الانتاج الزراعي كالظروف الجوية والآفات والحشرات وغيرها من

المؤثرات، فقد تؤدي الظروف السيئة الى انخفاضه بينما تؤدي الظروف الجيدة الى زيادته. وفي كلتا الحالتين تتذبذب الاسعار ارتفاعاً وانخفاضاً مما يؤثر على دخول المزارعين على عكس المنتجات الاخرى التي يكون انتاجها اكثر استقراراً ومن ثم اسعارها وبهذا تكون دخول المنتجين اكثر استقراراً بالنسبة للمنتجات الاخرى.

4- يؤثر تذبذب الاسعار الزراعية، اضافة الى رفاهية المنتج، في رفاهية المستهلك وكذلك في العوائد التي تحصل عليها الدولة من السلع الزراعية اذ ان اسعار السلع الزراعية المحلية تتأثر بتذبذب الاسعار العالمية ومن ثم عوائد الدولة من صادرات السلع الزراعية.

5- تدخل الدولة في تنظيم الاسعار الزراعية: تتدخل الدولة بصورة مباشرة لتنظيم اسعار السلع الزراعية عن طريق دعم اسعار المنتجين واعانة اسعار المستهلكين بسبب تذبذب دخول المزارعين وكذلك تذبذب رفاهية المستهلك نتيجة لتذبذب اسعار السلع الزراعية.

اضافة الى هذا فقد يكون للسياسة السعرية دوراً مهماً يمكن ان تلعبه في تحديث الانتاج الزراعي وذلك بالترابط مع السياسات الاخرى التي من شانها زيادة انتاجية الموارد.

استجابة العرض للتغيرات السعرية ـ الاحلال بين المشاريع المزرعية:

بالرغم من كون المباديء الاساسية هي واحدة سواء على مستوى المشروع الزراعي ام على المستوى القطاعي، فان تأثير ومضامين التغيرات السعرية على احلال احد المحاصيل محل محصول اخر قد تختلف عن تأثير التغيرات السعرية

على الانتاج الزراعي الكلي. وتعتمد فاعلية السعر في احداث التغيرات في نمط الانتاج على:

1- المدى الذي يمكن بموجبه ان تحدث التغيرات السعرية تغيراً فعلياً في الربحية النسبية لمختلف المشاريع، ويعتمد هذا على الطبيعة المادية، الفنية، والاقتصادية للموارد الاساسية.

2- اذا كانت هناك علاقات ربحية جديدة، فان مدى استجابة المزارعين لها يعتمد على وجهات نظرهم الاساسية، حيث يختلف الافراد حتى ضمن الثقافة الواحدة عن بعضهم في استجابتهم للتغيرات في الربحية.

الربحية المتغيرة:

قد تكون هناك تحولات في الربحية مع التغيرات التي تحدث في الاسعار اذا كانت النسبة السعرية، التي يمكن بموجبها انتاج السلع البديلة بمجموعة من الموارد التي تحت تصرف المزارع، تكون مشابهة جداً الى النسب السعرية الموجودة. ولهذا فانه اذاكانت وحدة الوزن من القطن تباع بعشرة اضعاف سعر وحدة الوزن من القمح، ويستطيع المزارع انتاج كمية من القمح مساوية الى عشر اضعاف الكمية المنتجة من القطن لنفس وحدة المساحة ونفس الموارد الاخرى، فان المزارع سيكون متحيراً اما ينتج قمحاً ام قطناً لتساوي ارباح المحصولين. واذا حدث تغير بسيط في الاسعار فان ذلك سيؤدي الى تغيير التفضيلات وذلك لتغير ربحية المحاصيل. من ناحية اخرى اذا كانت طبيعة الموارد المتوافرة لدى المزارع قادرة على انتاج قمح مساوياً في الكمية الى عشرين مرة بقدر انتاج القطن لوحدة المساحة، مع ثبات النسبة السعرية كما في اعلاه، فان المزارع يحتاج الى تغير نسبي كبير في الاسعار لكي يمكن للمزارع التحول من انتاج القمح الى انتاج القطن.

ولكي يصبح المثال اعلاه اكثر واقعية يجب الادراك ان في الانتاج الزراعي هناك علاقات مشتركة، تعاضدية وتكاملية تعطي افضلية غالباً لمزيج المشاريع الزراعية بدلاً من التخصص في مشروع واحد لهذا فمن المفيد التفكير بالتغيرات التي تحفزها الاسعار في مجموعة المشاريع التي يتم اختيارها.

تأثير الموارد الطبيعية الاساسية:

يمثل مورد الارض ومكملاته من التربة، المناخ وطوبوغرافية الارض احد مجاميع التأثيرات المهمة على نسب الانتاج الذي يتم بموجبه استبدال المشاريع. ففي البلدان المختلفة سواء كانت نامية ام متقدمة فان مورد الارض قد يكون ملائماً لمحصول معين دون اخر، فحتى التغيرات السعرية الكبيرة قد يكون لها تاثير قليل على الربحية النسبية.

الحالة الخاصة للمحاصيل المعمرة:

تكون المحاصيل المعمرة ذات اهمية خاصة في عدد من البلدان ذات المناخ الاستوائي التي تمثل نوع معين من الظروف الطبيعية التي تفرض تحديداً على استجابة العرض. وتكون التكاليف المتغيرة للمحاصيل المعمرة واطئة غالباً والتي تعطيها ميزة واضحة على المحاصيل البديلة طالما تبقى الاستثمارات الثابتة على حالها غير منقوصة، والتي تستمر لعقود وليس لمجرد سنوات لمحاصيل معمرة كثيرة. من جانب اخر اذا كانت هناك محاصيل اخرى مزروعة مع المحاصيل المعمرة، واذا ازدادت اسعار المحاصيل المعمرة بصورة كافية فهذا يجعل تحويل الموارد لزراعة المحاصيل المعمرة امراً مرغوباً، اذ يحتاج ذلك وقتاً طويلاً لتحويل هذه الموارد الى عملية الانتاج مما يسبب تأخيراً طويلاً قبل ان تحدث زيادة فعلية في الانتاج. وقد يخلق هذا غالباً حالة غير مرغوب بها حيث قد يتم الاستمرار

في زراعة المحاصيل المعمرة استجابة للاسعار المفضلة حتى بعد انخفاض اسعار المحاصيل المعمرة بمدة طويلة. وفي هذه الحالة قد تنشأ حالة عدم توازن خطيرة على المدى الطويل، ولهذا فقد نتوقع ان يكون للمحاصيل المعمرة مرونة عرض سعرية منخفضة في المدى القصير وعدم استقرار سعري دوري واضح. وهذا يشكل مشاكل مهمة جداً للبلدان التي تعتمد على مثل هذه المحاصيل للحصول على عملاتها الاجنبية ومن ثم على دخلها القومي. ويمكن ان تتعقد المشكلة اكثر اذا جابهت هذه السلع مرونات طلب سعرية منخفضة، حيث ان الحالة الغالبة لهذه السلع هو ان يكون الطلب عليها من البلدان الغنية.

تاثير راس المال،التقنية والادارة على عملية الانتاج:

تؤثر الموارد المستثمرة في الارض مثل راس المال والتقنية والادارة على نسب الانتاج ايضاً. وتختلف طبيعة هذه المدخلات بصورة واضحة في الزراعة عالية الانتاج والتي تكون منتجة للاغراض التجارية مقارنة بالزراعة الكفافية منخفضة الانتاجية. وتوفر هذه الفروقات اسساً للمقارنة في استجابة الانتاج للتغيرات السعرية في الزراعة المتطورة مقارنة بالزراعة التقليدية، حيث ان من السمات المعروفة عن الزراعة المتقدمة هو احلال المكائن المعقدة عالية التكلفة محل الايدي العاملة، وتكون مثل هذه المكائن عادة ثابتة في اداء وظيفة معينة. ولهذا فانه اذا تم تحويل جميع المساحة المزروعة الى زراعة محصول جديد لارتفاع سعره، فالخسارة في قيمة تلك المكائن وكلفة استبدالها بمكائن ملائمة للمحصول الجديد قد تؤدي الى تحيز واضح تجاه النمط المحصولي الحالي وتضع قيد رئيسي على استجابة العرض للتغيرات في السعر. وقد تظهر قيود مشابهة من خصوصية القنوات التوزيعية المعقدة، ليس فقط بالنسبة للمكائن بل للمدخلات الاخرى

وللناتج، حيث قد تساهم هذه التعقيدات للقنوات التوزيعية في البلدان المتطورة في خفض استجابة العرض قصير المدى للاسعار.

وقد يكون الاختلاف بين الزراعة الحديثة والزراعة التقليدية اكبر فيما يتعلق بخصوصية المعرفة التقنية والمهارات الادارية، حيث تحتاج الزراعة الحديثة تخصيصات كبيرة، للحصول على معرفة تقنية عالية ودقيقة. فالمزارعون الذين يكتسبون هذه المعرفة والمهارات لعملية انتاج معينة قد يجدون انه ليس من المربح الانتقال لعملية انتاج اخرى مالم تتغير العلاقات السعرية بصورة جذرية. وبالطبع يمكن اكتساب المعرفة الادارية والتقنية الجديدة على مدى الزمن لكن لعملية التعلم ثمن يجب ان يدخل في مقارنة امكانيات الانتاج.

وتتميز الزراعة التجارية المتطورة بزيادة المرونة الانتاجية، حيث انها تملك امكانية كبيرة لتطوير الابتكارات التي من شأنها خفض كلفة الانتاج وحتى تغيير امكانات الانتاج بين المشاريع المختلفة. وتكون مثل هذه التطورات مستقلة تماماً عن التغيرات السعرية وبذلك فانها لا تؤثر على مرونات العرض السعرية. وتميل مرونة مورد الارض نفسه للتغير بغض النظر عن مرحلة التطور، اما مرونة مدخلات راس المال والتقنية فتميل الى ان تكون اكبر في البلدان النامية.

استجابة المزارع للارباح المتغيرة:

قد تتأتى الاستجابة المنخفضة للارباح المتغيرة من قلة الاهتمام للحصول على دخول عالية او من الجهل بالعلاقات السعرية ومضامينها، ويبدو ان مزارعي الدول النامية على علم تام بما يتعلق بالتغيرات في العلاقات السعرية المحلية. فهم يستطيعوا تصور مضامين التغيرات في الدخول الصافية النسبية على

مدى مدة عدة سنوات، لهذا فانه فيما يتعلق باستبدال المحاصيل المزروعة استجابة للتغيرات السعرية، يمكن ان نتوقع وجود حافز قوي وتفهم من جانب المزارعين.

استجابة العرض للسعر ـ حالة الانتاج الزراعي الكلي:

اذا اريد ان تكون السياسة السعرية فعالة في زيادة الانتاج الزراعي الكلي، فيجب عليها ان تكرس موارد كبيرة للانتاج الزراعي. وتأتي هذه الموارد اما من القطاعات الاخرى ومن زيادة الانتاج الزراعي على حساب الانتاج غير الزراعي ام قد تأتي من الموارد العاطلة حالياً وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج الكلي لكافة القطاعات الاقتصادية.

ويمكن مقارنة موقف كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يخص المدى الذي يمكن ان يحفز السعر به كلاً من هاتين الحالتين.

ففي الزراعة التقليدية يعد العمل المورد الرئيس الذي قد يتاثر بالسياسة السعرية، وان الاحلال الرئيس فيها هو احلال العمل المنتج محل الفراغ. وفي المديات الاعتيادية فان تغير الاسعار الزراعية لن يؤثر على معدل انتقال عنصر العمل الى القطاعات الاخرى غير الزراعية وانما الذي يؤثر بصورة اكثر فعالية هو توافر الوظائف والتي تعد دليلاً على معدل التراكم الرأسمالي، حيث يمكن ان تضاف مساحات جديدة من الارض للزراعة او قد تسحب منها بسبب التغيرات السعرية. فاذا اريد ان يكون للسعر تأثير على الانتاج الكلي في الزراعة النامية، فيجب ان يكون هذا من خلال تأثيره على تخصيص عنصر العمل بين العمل المنتج والفراغ، وفي الاقتصادات التي يكون فيها نمط الاستهلاك مبنيا على العادات والتقاليد فان التأثير الدخلي سيتغلب في كثير من الاحيان على التاثير الاستبدالي، وهذا يؤدي الى وجود عرض معكوس (ذو ميل سالب). من جهة

اخرى فان وجود نمط استهلاكي متغير، يؤدي الى جعل الاسعار اكثر تأثيراً على مستوى الانتاج الكلي، لكن قد لا تكون الاستجابة الكلية للاسعار العالية مؤثرة في الزراعة النامية، حيث يكون هناك جزء من العاملين في الزراعة يتصرفون بصورة سلبية تجاه ارتفاع الاسعار مما يخفف تاثيرها الايجابي على المستجيبين لها من العاملين في الزراعة.

من ناحية اخرى تكون هناك استجابة ايجابية كلية للتغيرات الحاصلة في الاسعار الزراعية في الزراعة التجارية للبلدان المتقدمة للاسباب الاتية:

1- هناك فرصة كبيرة لانتقال الايدي العاملة بين القطاع الزراعي وبقية القطاعات، وهذا لا يعني ان هذا الانتقال سهل وآني، حيث ان هناك امثلة من بعض البلدان المتقدمة على مشاكل التكيف التي يعاني القطاع الزراعي منها ومن هذه البلدان اميركا التي عانت من مثل هذه الصعوبات، لكن بشكل عام يحدث انتقال في الموارد الى بقية القطاعات. وعند حدوث ارتفاع في الاسعار الزراعية في البلدان المتقدمة سيكون اكثر تاثيراً فيها مقارنة بالبلدان النامية في ابطاء الهجرة من القطاع الزراعي، بينما من جهة اخرى فان انخفاض الاسعار الزراعية سيكون له تاثير اكبر في تسريع عملية الانتقال من القطاع الزراعي.
2- قد يكون منحنيا كل من انتاجية العمل والمنفعة اكثر تقارباً في البلدان المتطورة، حيث ان ارتفاع عوائد العمل قد تشجع عنصر العمل لمزيد من العمل على حساب الفراغ.
3- يعتمد القطاع الزراعي كثيراً في البلدان المتقدمة على شراء المدخلات المتغيرة مثل الاسمدة الكيماوية، ومن ثم فان الزيادة في اسعار السلع الزراعية سيكون له تأثير مزدوج على هذه المدخلات، حيث انها تؤدي الى

زيادة ربحية استخدامها والذي يكون تاثيره مباشراً بسبب الطبيعة المتغيرة لتكاليف هذه المدخلات. كما تؤدي الزيادة في السعر الى التاثير في الدخل والتي بدورها تؤثر في راس المال وطبيعة التصرف تجاه المخاطر التي تواجه اعمال المزرعة.

اللايقين السعري:

يكون للايقين السعري فيما يخص العلاقات السعرية المستقبلية تاثيراً على مستوى ونمط الانتاج الزراعي والذي يكون في نواحي كثيرة مشابهاً لتأثيرات التغيرات في الاسعار الفعلية نفسها. وكما هو الحال في التغير الذي يحدث في الاسعار الفعلية، يكون لهذا اللايقين تاثيراً مختلفاً في استبدال المشاريع الزراعية مقارنة بما تفعله في الانتاج الزراعي الكلي.

التأثيرات الاستبدالية:

يعرف معظم المزارعين في البلدان النامية بان الاسعار تتذبذب وكذلك فانهم يشعرون بان هذه التذبذبات غير منتظمة ولا يمكن توقعها. وتحت مثل هذه الظروف فان المزارعين سيشعرون بان جزاء عدم تحقيق مستوى معيشي معين يكون اكبر من المنافع المتأتية من تحقيق مستوى معيشي اعلى، وبذلك ستكون لدينا حالة ليس فقط ان المزارعين سيقللون من متوسط السعر المتوقع لكنهم سيحتاجون معرفة نسبة اللايقين المتوقع. فاذا كان لدينا محصولان لهما نسب مختلفة من اللايقين السعري، فان المحصول ذو نسبة اللايقين الاعلى يتم خصم متوسط سعره المتوقع بصورة اكبر من المحصول ذو نسبة اللايقين الاقل، ومن ثم يتم تفضيل المحصول ذو المخاطرة الاقل، وفي هذه الحالة فان التغير النسبي في اللايقين للمحاصيل المختلفة ينتج عنه تغير نسبي في انتاج هذه المحاصيل.

ولهذا فاذا اريد زيادة انتاج محصول ذو لايقين سعري عالي، فان وجود برامج للضمان السعري للمحصول يؤدي الى زيادة انتاج المحصول نسبة للمحاصيل الاخرى كما تفعل زيادة السعر تماماً. كما يمكن ان تؤثر برامج ضمان الاسعار في البلدان المجاورة في زيادة نسبية في انتاج تلك المحاصيل التي لها لايقين ومخاطر عالية في السابق.

ولاسباب مشابهة لتلك التي تم ذكرها بالنسبة لتاثير التغيرات السعرية على الاحلال بين المحاصيل الزراعية، يمكن التوقع ان تستجيب الزراعة في البلدان النامية في استبدال المحاصيل بسبب التغيرات النسبية في اللايقين بصورة اكبر مقارنة بالبلدان المتطورة، وليس هنالك اختلاف بين البلدان المتطورة والنامية بالنسبة للخواص الفيزيائية للارض التي تؤثر في استبدال المحاصيل. اما بالنسبة لراس المال، المعرفة التقنية والمهارات الادارية فتكون اقل خصوصية نوعما وبذلك تكون اكثر مرونة في زراعة البلدان النامية، وبهذا فانها تعزز استجابة اكبر فيها، ويدعم هذا الموقف هو كون الانماط الاستهلاكية في البلدان النامية اكثر ثباتاً مما يؤدي الى فقدان اكبر في المنفعة نتيجة لعدم تحقيق محصول معين للتوقعات، وكذلك وجود منفعة اقل بسبب تحقيق مستوى اعلى من المتوقع. ويؤدي هذا الى تشجيع المشاريع ذات المخاطر واللايقين الواطيء وسيجذب الموارد تجاه هذه المشاريع التي يكون فيها اللايقين والمخاطر منخفضة. ويمكن معالجة حالة عدم الاستقرار السعري الشديدة في البلدان النامية عن طريق تطبيق برنامج الاستقرار السعري التي تؤدي الى انخفاض المخاطر السعرية.

لقد كان التحليل اعلاه مكرس لعدم الاستقرار السعري كلياً، وينطبق نفس التحليل على حالة عدم الاستقرار في الناتج والذي ينشأ بسبب التغيرات المناخية وبقية الظواهر الطبيعية. وعند خفض المخاطر المتاتية من الظواهر

الطبيعية من خلال برامج التامين على المحاصيل المختلفة سيكون له تاثير كبير على استبدال المحاصيل في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتطورة.

التاثيرات الكلية:

وكما هو الحال في تحليل تاثيرات الاسعار المباشرة، فيمكن ان نتوقع تاثيرا مختلفا في حالة اللايقين والمخاطرة على الانتاج الكلي مقارنة بالتاثير على الاستبدال، حيث ان درجة اللايقين ستؤثر في كمية الموارد الكلية المخصصة لعملية الانتاج الزراعي ومن ثم الانتاج الكلي. ففي البلدان المتطورة تكون المرونة في مورد العمل واهمية المدخلات المتغيرة المستعملة مؤثرة بحيث يؤدي الانخفاض في اللايقين الى نفس التأثير الذي يحدثه الارتفاع في الاسعار مما يشجع في جذب مزيد من القوة العاملة وبقية الموارد الى عملية الانتاج الزراعي. وتكون مثل هذه التاثيرات في البلدان النامية ليس انها قليلة فقط بل قد تكون معكوسة تماماً، واذا كان الحافز لتحقيق مستوى معين من الاكتفاء الذاتي عالياً وان الحافز لتحقيق زيادة فوق هذا المستوى يكون واطئاً نوعما، فانه ازاء هذا الوضع من اللايقين فيما يخص الاسعار او الناتج، من المحتمل ان يتصرف المزارعون بصورة معقولة عن طريق التخطيط لانتاج كمية اكبر من الكمية المستهدفة من اجل توفير فسحة معينة. وتؤدي القرارات المتخذة لزيادة اليقين الى جعل تخطيط الانتاج اكثر دقة ويسمح للمزارعين التخطيط وتحقيق انتاج اقرب الى اهدافهم الحقيقية، وفي هذه الحالة فان انخفاض اللايقين يعني انخفاض الانتاج وليس زيادة الانتاج. وقد لا تكون مثل هذه الحالة هي الحالة السائدة في البلدان النامية، اذ قد يكون لها تأثير مخفف كاف في التاثيرات الايجابية التي لا يكون لها تأثير قليل او ليس لها تاثير ايجابي كاف على المستوى الكلي للانتاج الزراعي.

قرارات زيادة اسعار السلع الزراعية:

تعاني السياسة السعرية الموضوعة لزيادة الانتاج الزراعي الكلي في البلدان النامية من ثلاث صعوبات رئيسة هي:

1- تكون السياسات الضرورية غير متسقة مع الاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية.

2- قد يكون من الصعب تنظيم وادارة الوسائل الملائمة التي تؤثر في زيادة الاسعار.

3- وحتى اذا كان من الممكن تنفيذ السياسة السعرية فانها تبدو غير فعالة في زيادة الانتاج الزراعي الكلي.

وقد اكد كثير من الاقتصاديين ان احد المحددات المهمة للتنمية الشاملة وحتى بالنسبة للرفاهية في القطاع الزراعي نفسه هو شحة راس المال لتنمية القطاعات غير الزراعية. ويكون احد الوسائل لتوفير راس المال المطلوب هو من خلال تغييرميزان التبادل ضد القطاع الزراعي، وبذلك يمكن زيادة الارباح في القطاعات غير الزراعية كاساس للادخار والاستثمار. لذا قد تكون سياسة زيادة الاسعار الزراعية غير متسقة تماماً مع الاهداف الثانوية الاساسية للتنمية الاقتصادية. ومن الناحية النظرية اذا امكن تحويل ميزان التبادل لصالح القطاع الزراعي ومن ثم زيادة الانتاج الزراعي فيمكن في هذه الحالة وضع ضريبة على الدخل الاضافي لتنمية القطاعات غير الزراعية، لكن من الصعوبة وضع ضرائب على القطاع الزراعي لاسباب عديدة.

وهناك وسائل اخرى بديلة لزيادة اسعار السلع الزراعية لكن معظمها يتعارض مع السياسات الاخرى، فمثلا يؤدي تحديد العرض مقابل الطلب

المتزايد حتماً الى زيادة اسعار السلع الزراعية، وهي سياسة سهلة التطبيق في البلدان النامية. من جهة اخرى تبدو هذه السياسة غير معقولة في البلدان النامية خصوصاً ان هدفها الرئيس في السياسة السعرية هو تحقيق زيادة في الانتاج الزراعي. وتستطيع الحكومات زيادة الاسعار الزراعية عن طريق عمليات الشراء، اما اذا كان الخزين زائداً في بعض السنين وناقصاً في اخرى، فان مثل هذا البرنامج يكون عبارة عن برنامج لاستقرارالسعر وليس لزيادة السعر. ولكي تكون المشتريات الحكومية مساعدة في زيادة الاسعار بصورة دائمة فانه يجب تراكم الخزين على مدى الزمن.

ومن الوسائل الاخرى المعقولة لزيادة الاسعار الزراعية هو تحفيز الطلب على السلع الزراعية المنتجة محلياً وبذلك يكون الطلب اكبر من العرض ومن ثم ارتفاع الاسعار.

ويمكن تطبيق هذا الاجراء عن طريق تحديد استيراد السلع غير الزراعية المنافسة وهذا يؤدي الى تحول الطلب الى السلع المنتجة محلياً، ولو ان هذا الاجراء هو طريقة غير مباشر للتأثير على الاسعار الزراعية، لكن عملية تبنيه تحددها اعتبارات وفرة العملات الاجنبية وليس لاعتبار التأثير على الاسعار الزراعية.

من جهة اخرى قد يكون للبرامج التسويقية، التي من شأنها تقليل الانتشار السعري بين المزارع والمستهلك، تأثير مفضل على الاسعار الزراعية، وبالرغم من كون هذه البرامج مفيدة، لكن ينظر اليها على انها جهود مباشرة لزيادة الكفاءة وليس جزء من السياسة السعرية, وتكون زيادة الاسعار الزراعية المحلية اكثر جدوى اذا كان جزء كبير من الغذاء المستهلك مستوردا، اذ يؤدي خفض الاستيرادات الى ادخار العملات الاجنبية وزيادة الاسعار الزراعية المحلية.

ويكون لخفض الاستيرادات انعكاسات معينة من اهمها انه يغير ميزان التبادل لصالح القطاع الزراعي والذي يؤدي بدوره الى تحويل الدخول للقطاع الزراعي. وتكون لمثل هذه الحالة تأثيراً غير محمود على تكوين راس المال المحلي والذي قد يفوق الادخار في العملات الاجنبية، واذا كان لمثل هذه السياسة تأثيراً قليلاً في زيادة الانتاج المحلي الاجمالي، فيجب النظر اليها من ناحية الموازنة بين الادخار في العملات الاجنبية والفقد المحتمل في الادخار المحلي الذي من المحتمل ان يرافق مثل هذه السياسة.

قرارات الاستقرار السعري:

هنالك اهداف اكثر تواضعاً مقارنة بزيادة المستوى العام لأسعار السلع الزراعية الا وهو خفض اللايقين لاسعار السلع الزراعية من خلال برنامج الاستقرار السعري. ويمكن ان تواجه هذه السياسة بعض المعوقات لعل من اهمها:

1- تكون الاعباء الادارية لتنفيذ هذا البرنامج ثقيلة، كما ان كلفة الموارد المسخرة لتنفيذه تكون عالية ايضاً، لذا يجب ان تكون العوائد لهذا البرنامج عالية لكي يكون مجزياً.
2- قد يؤثر في مستوى الاسعار العام بالشكل الذي يتداخل فيه مع بقية اهداف السياسة.
3- وهذا البرنامج من المحتمل ان لا يكون فعالاً في زيادة الانتاج الكلي ضمن سياق القطاع الزراعي في البلدان النامية، لكن من المحتمل ان تكون له فعالية اكبر مع ازدياد التغير التقني.

وهناك متطلبات اساسية لهذا البرنامج لكي يكون فعالاً منها توافر خزين ستراتيجي وهياكل ادارية مؤثرة، حيث انه من الصعب توافر خزين ستراتيجي بسبب شحة السلع نفسها وكذلك شحة البنية التحتية للخزين. ويمكن حل هذه الاختناقات عن طريق اتفاقيات تعقد مع المنظمات الدولية ام مع البلدان المتطورة المستعدة لتقديم مساعدات للبلدان النامية، اما اذا لم يتم الحصول على مثل هذه المساعدات فان كلفة الخزين والمخازن تصبح عبئاً ثقيلاً على البلد النامي. لهذا على البلد النامي ان يركز على زيادة انتاجه المحلي لتوفير خزين كافٍ لهذه المخازن حيث تصبح هذه المخازن غير فعالة بدون وجود خزين كبير. ومن المخاطر الكبيرة هو التعارض بين برنامج الاستقرار السعري والاهداف التنموية الاخرى والذي ينبع من حقيقة انه قد يؤدي الى تغيير ميزان التبادل وليس يخدم كأداة للاستقرار السعري. وقد يكون من الصعب التنبؤ بمقدار متوسط مستوى الاسعار الزراعية خلال السنوات القادمة، لكن مثل هذا التنبؤ يكون مهما اذا اريد ان يقوم برنامج الاستقرار السعري بعملية استقرار الاسعار الزراعية دون احداث تغيير في ميزان التبادل. وفي هذه الحالة يجب وضع سعر الهدف، وتتم عملية شراء السلعة الزراعية عندما يكون السعر اقل من سعر الهدف وتباع السلعة عندما يكون السعر اعلى من سعر الهدف، واذا تم وضع سعر الهدف بحيث يكون واطئاً جداً، فان الخزين سيتسرب الى خارج المخازن وينفذ الخزين وبذلك تصبح هناك شحة في السلعة الزراعية المخزونة. اما اذا تم وضع سعر الهدف بحيث يكون عالياً جداً، فان كمية الخزين من السلعة سيزداد وبشكل مستمر مع وجود تكاليف مباشرة كبيرة للحكومة وتكاليف غير مباشرة اضافية متمثلة في خفض تكوين راس المال من خلال التغير في ميزان التبادل تجاه القطاع الزراعي.

وهناك عاملان قد يؤديان الى وضع سعر الهدف بحيث يكون عالياً جداً، الاول هو طالما انه من الصعب التنبؤ بالاتجاه المستقبلي للاسعار الزراعية لذلك فقد يحدث خطأ في التقييم ويكون مستوى السعر عالياً جداً. اما العامل الثاني عندما يكون للمنظمات الفلاحية قوة ضغط كبيرة على الحكومة مما يجبرها على وضع سعر دعم اعلى بكثير من سعر السوق، وفي كلتا الحالتين يكون التاثير هو جعل ميزان التبادل لصالح القطاع الزراعي.

ويمكن ان تكون مثل هذه التحذيرات المذكورة اعلاه غير ضرورية بالنسبة لوضع اسعار استقرار سعرية عالية جداً، اذا حدثت تحولات كبيرة في مستوى الطلب على السلع الزراعية مقارنة بالتحولات الحاصلة في عرض السلع الزراعية، وهذا يؤدي الى رفع اسعار السلع الزراعية نسبة الى اسعار السلع الاخرى. ويؤدي هذا الوضع الى وجود فرصة لخفض تلقائي في مستوى دعم اسعار السلع الزراعية نسبة الى سعر السوق.

وهناك فرصة اضافية للتصحيح التلقائي للتسعير المضخم لاسعار السلع الزراعية اذا تم وضع الاسعار بشكلها النقدي المطلق فاذا حدثت عملية تضخمية فانها تؤدي الى زيادة اسعار كافة السلع في البلد المعني.

ويمكن ان يعزى عدم الاستقرار في اسعار السلع الزراعية مقارنة باسعار العديد من السلع غير الزراعية والخدمات الى ما يأتي:

1- طبيعة منحنيات العرض والطلب الكلية التي تكون غير مرنة سعرياً بالنسبة للمنتجات الزراعية مقارنة بالعديد من السلع الصناعية التي تكون منحنيات العرض والطلب الكلية لها عكس ذلك.

2- التقلبات السنوية الكبيرة في انتاج السلع الزراعية يرافق ذلك معدلات غير متساوية في نمو العرض والطلب، حيث ان الزيادة في معدل نمو العرض مقارنة بالطلب يعود الى التحسن في مستوى التقنية.

3- عدم الاستقرار في اسعار السوق العالمي والتي تعد مهمة لعدد من السلع الزراعية مقارنة بالسلع غير الزراعية والخدمات.

4- الاختلاف بين طبيعة الانتاج الزراعي الموسمي الذي لا يمكن تغييره على طول موسم الانتاج وطبيعة الانتاج غير الزراعي الذي يمارس درجة معينة من السيطرة على الاسعار عن طريق تكييف الانتاج استجابة للتغيرات التي تحصل في الطلب بدلاً من قبول اسعار واطئة كما هو الحال في اسعار السلع الزراعية بسبب استحالة تكيف الانتاج للطلب.

فبالنسبة للطلب الكلي على المنتجات الزراعية يكون غير مرن لكثير من البلدان مالم يكن هنالك منفذ على الاسواق الخارجية التي تستطيع امتصاص جزء من الانتاج المحلي والذي يكون له تاثيرقليل على الاسعار. وتبين كثير من الدراسات الميدانية ان مرونة الطلب لكثير من السلع الزراعية اقل بكثير من (- 1). اما بالنسبة للعرض الكلي للمنتجات الزراعية على المدى القصير فهو الاخر غير مرن ومرونته اقل من (1) بكثير، اما على المدى الطويل فتكون مرونة العرض اقل من (1) ايضاً لكنها بصورة عامة اكبر من مرونة عرض المدى القصير، بسبب تاثير التغير التقني. وبسبب طبيعة مهنة الزراعة وصعوبة الانتقال الى مهن اخرى فان المزارع لا يخفض من مستوى استعمال المدخلات مثل الارض والعمل المزرعي والمكائن والمعدات في المدى القصير استجابة لانخفاض الاسعار الزراعية وانما يحافظ على نفس مستوى الانتاج او يزيده للحصول على عائد يعوض الانخفاض في السعر. وعندما يزداد الطلب على السلع الزراعية مع

ثبات مستوى التقنية فان معدل النمو في الطلب سيفوق نمو العرض، لكن في المدى الطويل وعند ادخال تقنيات جديدة في عملية الانتاج الزراعي فيمكن ان يفوق معدل النمو في عرض المنتجات الزراعية معدل النمو في الطلب عليها وهذا التغير في معدل نمو العرض يمكن ان يؤدي الى تغير كبير في اسعار السلع الزراعية مالم تتدخل الدول في وضع برامج معينة لتنظيم المعروض من السلع الزراعية.

ويعود عدم استقرار اسعار السلع الزراعية جزئياً الى التقلبات الحاصلة في الطلب على الصادرات. كذلك تكون اسعار السلع الزراعية معرضة للتغير بسبب التغير في العرض والذي يكون هو الاخر معرضاً للتقلب بسبب التغير في انتاجية السلع الزراعية الناشيء من طبيعة الموسم الانتاجي.

تجارب بعض البلدان العربية في مجال السياسة السعرية الزراعية:

1. التجربة المصرية:

تم اعتماد سياسات اقتصادية دعمت الاصلاح الزراعي بعد ثورة يوليو 1952، وبعد تأميم قناة السويس في عام 1956 وقرار بناء السد العالي في اسوان اتبعت الدولة سياسة اقتصادية راديكالية حيث تم التوسع في التدخل الحكومي وتأميم التجارة الخارجية والصناعات الاكثر اهمية وتنفيذ استثمارات حكومية واسعة، واتباع سياسات تجارية متحيزة جداً لصالح الصناعة.

التدخل في الاسعار الزراعية:

لقد كان هناك هدفان رئيسان للسياسة الزراعية في مصر هما توفير الغذاء الاساسي لجميع المواطنين بما في ذلك الشرائح الاكثر فقراً وكذلك جعل مصر مكتفية ذاتياً بالسلع الغذائية ما عدا القمح.

وقد كان الهدف الاكثر اهمية للسياسة السعرية المصرية هو رفاهية المستهلك، حيث كان الهدف المعلن من لدن الدولة هو توفير غذاء رخيص للمواطن بغض النظر عن تكلفة ذلك بالنسبة لاقتصاد البلد.

وعندما حدث تدهور في نمو القطاع الزراعي وانخفاض الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية بدأ الاقتصاد المصري المخطط بالاتجاه نحو مشروع الاعانات الصريحة للاغذية. فحتى عام 1973 كانت هناك اعانات للمستهلكين من خلال الضرائب الضمنية على المنتجين، وبعد عام 1973 اخذت اعانات المستهلكين تمول بواسطة الضرائب على منتجي السلع المتاجر بها وكذلك بواسطة التخصيص المباشر من ميزانية الدولة.

اشكال دعم الاسعار الزراعية في مصر:

يتخذ دعم الاسعار الزراعية اشكالاً متعددة في مصر لعل اهمها:

1- نظام الكميات المحددة التي تستلم حصصاً من لدن الدولة لمحاصيل معينة.
2- نظام الاسعار الثابتة لمنتجي المحاصيل التي تشترى من لدن الدولة.
3- اعانات المدخلات الزراعية.

اضافة الى اشكال الدعم اعلاه للمنتجين هنالك ايضاً نظام دعم واسع للمستهلك لفقرات المواد الغذائية الاساسية.

وتتأثر اسواق المحاصيل الرئيسة بالتدخل في كل من جانبي العرض والطلب، كما تتأثر اسعار المحاصيل كذلك بصورة غير مباشرة بالتدخل على مستوى الاقتصاد ككل من خلال سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية.

وتدفع الاعانات مباشرة الى المستهلكين والمنتجين، حيث تدفع اعانات اسعار الغذاء اما مباشرة الى المستهلك واما على مستوى الوسيط وتظهر عادة في

ميزانية الدولة. وتنشأ الاعانات والضرائب غير المباشرة والتي لا يمكن ان توجد فقرات لها في ميزانية الدولة من تثبيت اسعار المنتجات الزراعية تحت مستوى قيمتها الحقيقية (تكاليف الفرص البديلة لها). ومن الاشكال الاخرى للاعانات اوالضرائب الضمنية للمنتجات الزراعية هي المغالاة في قيمة العملة المحلية وحماية الانشطة غير الزراعية.

لقد اثرت المغالاة في قيمة سعر الصرف الرسمي والمستعمل في تسعير السلع الزراعية المتاجر بها وكذلك الحماية المعطاة للمكونات المتاجر بها للقطاعات غير الزراعية، من خلال السياسات التجارية في مصر، على بعض المحاصيل، وفي بعض السنين كان تأثيرها اكبر من تأثير التدخل المباشر من خلال السياسات السعرية.

2ـ التجربة الاردنية:

تهدف سياسة دعم الاسعار في الاردن الى رفع مستوى دخول العاملين في القطاع الزراعي بهدف تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتضييق الفجوة بين دخولهم ودخول العاملين في القطاعات الاخرى كما تهدف الى الحد من تذبذب اسعار السلع الزراعية والعمل على استقرارها.

وتلجأ الدولة الى سياسة الاسعار المدعومة في مجال الحبوب حتى يمكن توفيرها في الاسواق بالكميات والاسعار المناسبة. ويأتي القمح ومنتجاته (الدقيق والخبز) على راس قائمة هذه السلع الغذائية في سياسة الدعم. اذ تتولى الدولة شراء القمح من الاسواق العالمية باسعار تتراوح بين (200) الى (230) دولار للطن. وتشتري الدولة القمح المحلي باسعار تشجيعية، وتأتي الكمية الاكبر من القمح مما تشتريه الدولة من الاسواق العالمية، وهذا يعني ان الدولة تتحمل نفقات دعم من خزينتها. وتلجا الحكومة عادة الى الاعلان عن الاسعار

التشجيعية للقمح بهدف تشجيع المزارعين على انتاج القمح، ويكون سعر الدعم عادة اعلى من سعر سوق الجملة ولكن بفارق محدود. ويلاحظ انه من خلال تجربة السنوات الماضية لم يلاق السعر التشجيعي اقبالاً من المزارعين ولم يخلق حوافز لديهم بسبب ضآلة الفرق بين سعر السوق وسعر الدعم وبسبب الشروط التي وضعتها الدولة في ضرورة توصيل المزارع للقمح الى مراكز التجميع التي تكون عادة بعيدة نسبياً عن مناطق الانتاج، اضافة الى الاجراءات الحكومية في الدفع مما يدفع المزارعين الى تفضيل التعامل مع القطاع الخاص الذي يقوم بتسهيلات اكبر تتمثل في ذهاب التاجر مع سيارة نقل وعمال الى حقول المزارعين حيث يتم الوزن والتحميل ودفع الثمن فوراً. ويجد المزارع هذه التسهيلات شروطاً افضل من السعر التشجيعي الذي تعرضه الدولة.

وبناء عليه ليس لسعر الدعم هذا اية فعالية في تفضيل المزارع التعامل مع الدولة ام في زيادة المساحة المزروعة بالقمح. ويقترح الكثيرون اعادة النظر في سياسة الحوافز التي تقدمها الدولة للمزارعين وخاصة تلك المتعلقة بمحاولة زيادة انتاج القمح مثل دعم مستلزمات الانتاج الزراعي بشكل يؤدي الى استعمال الوسائل الحديثة ولا سيما في مناطق الزراعة البعلية التي تعاني مردوداً متدنياً مقارنة بالزراعة المروية، اذ يلاحظ بوضوح احجام المزارع الاردني عن تبني استخدام اي عنصر من عناصر الانتاج الحديثة في الزراعة البعلية. من جهة اخرى يقدم المزارع الاردني على استخدام هذه العناصر في مناطق الزراعة المروية وذلك بسبب معدلات الربحية العالية التي تحققها اسعار الخضر التي تغطي تكاليف عناصر الانتاج، في حين لا تغطي اسعار الحبوب هذه التكلفة مما يشير الى اهمية الحوافز والاسعار المدعومة في دفع المزارع الاردني الى استخدام اساليب الزراعة الحديثة والمتطورة. ومن الجدير بالذكر ان ليس للحكومة نشاط

في مجال توفير مستلزمات الانتاج باسعار التكلفة او باسعار مدعومة، وهذا يعني ان العلاقات السعرية الزراعية بين مستلزمات الانتاج وبين اسعارالحبوب لا تؤدي الى اقبال المزارعين في المناطق المطرية على استخدام الوسائل الحديثة على الرغم من التجارب التي تجريها وزارة الزراعة والجامعة الاردنية التي اثبتت زيادة الانتاجية بمقدار بين 30 - 50 ٪ عن المستوى الحالي عن طريق استعمال الحراثة المتكررة والبذور المحسنة والمبيدات الكيمياوية والسماد الكيمياوي، ولكن بسبب ارتفاع تكلفة هذه العناصر لا يقبل المزارع على استخدامها لضئالة العائد. لذا فان تكاليف الانتاج العالية في المناطق المطرية تحتاج الى بعض المعالجات الفنية والاقتصادية.

3. التجربة المغربية:

لقد كان دعم اسعار السلع الزراعية هو محور التدخل الحكومي في الاسعار في المغرب وتتلخص اهدافه الرئيسة في:

أ- تشجيع الانتاج الزراعي والتصدير.

ب- تشجيع الاستثمار.

ج- حماية المستهلك.

يشتري القطاع العام ومؤسساته الحبوب كالقمح الصلب والشعير والذرة من المنتجين الزراعيين بسعر مدعوم، كذلك يصاحب هذا التدخل الحكومي في الاسعار تخطيط الاستيرادات والتبادل في العملات الاجنبية وسعر الفائدة. من جهة اخرى فان الدعم يقدم لتجار الجملة والصناعات الوسيطة بالنسبة للحبوب لاستقرار الاسعار للمستهلك عند مستوى منخفض لكل من الدقيق والخبز، وكذلك بالنسبة لمستلزمات الانتاج كالاسمدة والبذور المحسنة. وهناك نوع اخر من الدعم يقدم مباشرة للمزارعين لتشجيعهم على استعمال الاسمدة واستعمال

البذور المحسنة، كما ان تعاونيات الاصلاح الزراعي واتحادات الفلاحين تتلقى دعماً خاصاً للمدخلات الزراعية.

وهناك 20 ٪ دعم في اسعار الاسمدة للمزارع الذي يمتلك اكثر من 90 هكتاراً ويتعهد باتباع دورة زراعية سنوية ثنائية المحصول. ويمكن للجمعيات التعاونية (معظمها من كبار الملاك) والشركات الزراعية الحصول على دعم مقداره 30 ٪ من السعر المحلي. والجدير بالاشارة الى ان صغار المزارعين متوسطي الحيازات لا يحصلون على اي دعم رغم ان نسبتهم اكثر من 95 ٪ من المزارعين، ومعنى ذلك بانهم يتحملون ضرائب مباشرة على الاسمدة تنتقل الى كبار الملاك ومصانع الاسمدة. وهناك دعم للبذور المحسنة للحبوب، حيث يقل سعر بذور القمح المحسنة 18٪ عن سعر السوق، وهنالك دعم اضافي قدره 35٪ للجمعيات التعاونية ودعم مقداره (25- 30 ٪) للمزارعين المشتركين في برنامج الحبوب الحكومي.

وبالنسبة للمزارعين الاخرين يمكنهم الحصول على البذور المحسنة للحبوب مدعومة في حدود معدل (10- 30 ٪) وفقاً للصنف المستخدم، وعادة تكون البذور عالية الانتاج اكثرها دعماً، حيث ان هناك حوالي 12 ٪ فقط من البذور المستعملة من الاصناف عالية الانتاج والباقي هي بذور محلية. وهنالك دعم اخر للمكائن والآلات الزراعية حيث تقوم الدولة بدعم سعر الجرارات للجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي بنسبة 25 ٪ و20 ٪ للحاصدات الميكانيكية. ويحصل المزارع الفردي على دعم للآلات والادوات الزراعية فقط ويتراوح بين (20- 30 ٪) من سعرها كما هو الحال بالنسبة للجمعيات التعاونية واتحادات الفلاحين.

4ـ التجربة العراقية:

تعود بدايات تدخل الدولة في النشاط السعري الزراعي الى الحقبة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من زاوية حصر تسويق التمور والتبوغ المنتجة محلياً باجهزة الدولة المختصة ومن ثم التطورات اللاحقة المتسلسلة وكان من اهمها حصر شراء وتسويق الحبوب بالدولة وتحديد اسعارها ابتداء من عام 1972. ورافق هذا وعلى مراحل مختلفة التوسعات الاخرى في النشاط السعري الزراعي للدولة بحيث اسفرت عن شمول النشاط للعديد من المنتجات الزراعية، نباتية وحيوانية سواء كانت مستوردة ام منتجة محلياً ام عائدة لقطاع الدولة ام النشاط الخاص. ومن اهم السلع الزراعية المشمولة بتحديد الاسعار هي الحبوب بصورة اساسية مثل القمح، الشعير، الشلب، الذرة الصفراء، وتشكل المساحة المزروعة من الحبوب هذه ما يقارب 85 ٪ من الاراضي المستغلة في العراق. وتحدد مستويات اسعار شراء الحبوب كالقمح والشعيروالشلب من المنتجين وحصر شراء الكمية المنتجة سنوياً من تلك الحبوب بالجهات المعنية بالامر من الدولة. وتستند الاسعار الموضوعة الى مؤشرات عديدة اهمها حسابات التكلفة الانتاجية واتجاهات الاسعار التاريخية والاسعار السائدة عالمياً واوضاع العرض والطلب ومدى اهمية السلعة بالنسبة للقطاع الزراعي وبالنسبة للمستهلك او في استخداماتها الصناعية، وكذلك مدى مساس انتاج وتسويق تلك السلع بحياة الشرائح الاجتماعية العاملة في الريف وارتباطها باهداف خطط التنمية الزراعية.

لقد استخدمت الدولة سياسة الدعم لاشاعة الاستقرار في اسعار الحبوب المنتجة محلياً ورفع القوة الشرائية للمواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود، وذلك بهدف مكافحة ظاهرة التضخم واثارها السلبية اقتصادياً واجتماعياً اضافة الى توفير دخول مناسبة للمنتجين الزراعيين لتشجيعهم على زيادة انتاج الحبوب،

كما يهدف الدعم الى تشجيع حركة التصدير والمساهمة في فتح اسواق خارجية للسلع الزراعية المحلية وقد اتخذت سياسة دعم اسعار الحبوب في العراق اشكالاً مختلفة انسجاماً مع الاهداف التي تسعى الى تحقيق السياسة الاقتصادية، وهناك نوعان من الدعم هما:

أ- **الاعانات:** حيث تحدد الاعانة ونسبتها من سعر البيع والشراء ويظهر لها تخصيص واضح في الموازنة العامة للدولة حيث تبوب حسب نوعية السلعة وتشمل السلع الضرورية للاستهلاك ومنها القمح ومنتجاته (الدقيق)، وكذلك مستلزمات الانتاج مثل الاسمدة الكيمياوية، المبيدات، المكائن الزراعية، البذور...الخ.

ب- **اشكال الدعم الاخرى:** ويقصد بها المبالغ التي تتحملها الدولة والتي لا يظهر لها تخصيص مباشر وواضح ضمن الموازنة العامة للدولة ومن الامثلة على ذلك فوائد المصارف الاختصاصية كالمصرف الزراعي والصناعي والعقاري، وكذلك الاعفاءات الضريبية والدعم لاسعار المنتجات النفطية، حيث انها تباع بسعر يقل كثيراً عن اسعارها في الاسواق العالمية وكذلك الحال بالنسبة للطاقة الكهربائية. اما فيما يخص الآلية المستخدمة في الدعم فتتفاوت من شكل لاخر لاشكال الدعم. ففي حالة اعانات المستهلكين تقوم الدولة بشراء محاصيل الحبوب من المنتجين المحليين او من الخارج باسعار معينة وتبيعها للمستهلكين بسعر اقل وتتحمل الموازنة العامة للدولة الفرق بين السعرين.

اما في حالة دعم المنتج فتقوم الدولة بشراء الحبوب بسعر معين والذي يجب ان يكون مجزياً لهم او اعلى من سعر السوق. وهناك دعم اخر يقدم للحبوب والقطاع

الزراعي بصورة عامة الا وهو الانفاق الاستثماري على البنى الارتكازية المتمثل بالسدود والخزانات المائية واقامة مشاريع الري والبزل وتشغيلها دون تحمل المستفيدين منها اي اجور او رسوم.

يبدو بصورة واضحة من المعلومات اعلاه ان هناك اعانات لمحاصيل الحبوب المستهلكة، حيث ان هناك تخصيصات في الموازنة العامة للدولة لدفع الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للمستهلك، كما ان هناك اعانات تدفع من خزانة الدولة لمستلزمات الانتاج الزراعي.

علاقة سعر الصرف بهيكل الاسعار الزراعية:

هنالك حالتان لسعر الصرف يمكن ان تؤثر في هيكل الاسعار الزراعية هما:

1- اذا كان سعر الصرف مغالى فيه اي اكثر من قيمته الحقيقية ففي هذه الحالة تبدو اسعار السلع المستوردة منخفضة، وتكون ضرائب ضمنية على اسعار السلع الزراعية المحلية من خلال معاملات الحماية وتبدو اسعار السلع المحلية مرتفعة اما اسعار السلع الزراعية المصدرة فتبدو مرتفعة السعر اي لا تكون منافسة عالمياً.
2- سعر الصرف المستهان فيه اي التي تكون فيها العملة المحلية اقل من قيمتها الحقيقية ويكون هيكل الاسعار الزراعية عكس الحالة اعلاه، ويصبح الانتاج الزراعي المحلي منافساً في السوق العالمية.

مصادر الفصل السابع

1- سالم توفيق النجيفي - التنمية الاقتصادية الزراعية - دار الكتب والنشر - الموصل -العراق - 1987.

2- عبدالله علي مضحي - تحليل الاسعار والسياسة السعرية الزراعية - الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة - العراق - 2014.

3- Carl K. Eicher etal, International Agricultural Development, third Edition, The Johns Hopkins University press, Baltimore,1998.

4- John W. Mellor, The Economics of Agricultural Development, cornell University press, Ithaca and London, 1970.

المحاضرة الثامنة
تاثير التغير التقني في التنمية الزراعية

تميزت المدة بعد انهيار الاقطاع في اعقاب القرون الوسطى ببعض السمات التي سرعت من عملية التنمية الاقتصادية في البلدان التي حدثت فيها تلك التحولات وهي بلدان اوربا بصورة عامة وانكلترا بصورة خاصة.

ومن الشواهد على تسارع عملية التنمية في تلك البلدان هو ظهور نظام اقتصادي راسمالي زراعي في انكلترا بعد انتصار الرأسمالية في منتصف القرن السابع عشر. ومن العوامل التي ساهمت في ظهور تلك المرحلة من الرأسمالية هي الاستكشافات الجغرافية التي ساهمت في توسيع التجارة الخارجية حيث كان العالم القديم يصدر كثير من السلع المنتجة في بلدانه بينما يتم جلب كثير من المواد الاولية والممارسات الاخرى الموجودة في العالم الجديد، الامريكيتين واستراليا. وقد تم جلب كثير من الممارسات الزراعية من العالم الجديد ومنها بعض السلع الزراعية غير الموجودة في العالم القديم مثل الطماطة والبطاطا وسلع زراعية اخرى تم زراعتها في العالم القديم وساهمت كثيراً في تنمية الزراعة. كما ان توسع التجارة الخارجية بين اجزاء العالم القديم ساهمت كثيراً في تنمية الزراعة في بلدان العالم القديم. ومن الجدير بالذكر ان مرحلة الرأسمالية الزراعية التي تبلورت بشكل واضح في انكلترا قد خلقت الظروف الذاتية لظهور بعض التقنيات الزراعية غير الموجودة سابقاً مثل الدورة الزراعية والاسمدة العضوية التي ساهمت بشكل كبير في زيادة انتاجية المحاصيل المختلفة. كما تم اكتشاف بعض الاصناف الجديدة من الحيوانات عالية الانتاجية، وقد اسهمت كل هذه

الابتكارات التقنية في زيادة الانتاج الزراعي كماً ونوعاً ومن ثم تسريع عملية التنمية الزراعية في انكلترا التي كانت الشرط الضروري للتراكم الرأسمالي الاولي والذي عجل بظهور المرحلة اللاحقة من الرأسمالية الا وهي الرأسمالية الصناعية (الثورة الصناعية) في النصف الثاني من القرن السابع عشر. اضافة الى ذلك فقد تم تطوير بعض الآلات والمعدات في هذه المرحلة والتي استعملت في العمليات الزراعية المختلفة.

ومنذ ظهور التقنيات الاولى التي استعملت في الانتاج الزراعي والتي تهدف الى تسريع عملية التنمية الزراعية، فقد تم نقل الاشكال الاولى من هذه التقنيات على يد المستعمرين الاوائل لكي يستفيدوا من طبيعة تربة ومناخ البلدان التي استعمروها في زراعة اصناف من المنتجات الزراعية لا يمكنهم زراعتها في بلدانهم الاصلية. وقد مرت عملية نقل التقنية الزراعية على المستوى العالمي بعدة اطوار.

اطوار نقل التقنية العالمية:

لم يكن انتشار التقنية الزراعية بين المناطق داخل البلد الواحد وبين البلدان المختلفة شيئاً جديداً، حيث اشارت دراسات كل من (ساور و فافيلوف) الى ان الانتشار داخل البلد الواحد وعلى المستوى العالمي للممارسات الزراعية الجيدة وانواع المحاصيل والحيوانات كان المصدر الرئيس لنمو الانتاجية حتى في عصور قبل التاريخ. فمن المعروف ان جلب بعض المحاصيل الجديدة (الطماطة، البطاطا، الذرة الصفراء، التبغ...الخ) من القارات الجديدة الى اوربا، بعد اكتشاف العالم الجديد، كان له تأثيراً مدهشاً على الزراعة الاوربية. وقد حدث هذا الانتشار التقني كنتاج ثانوي للسفر والاتصال الذي اجري مع تلك البلدان لاغراض

اخرى، قبل ان يتم تأسيس مؤسسات البحث العلمي والارشاد الزراعي. وقد استغرق توطين الطرق والنباتات الغريبة تدريجياً للظروف المحلية، مدة طويلة (عشرات او مئات السنين).

ويمكن ان يكون هذا الانتشار مصدراً اساسياً لنمو الانتاجية الزراعية في الاقتصادات ما قبل الصناعية حيث يكون معدل النمو المطلوب في الناتج الزراعي في حدود (1) بالمئة.

ويمكن تمييز ثلاثة اطوار لنقل التقنية العالمية هي:

أ- طور نقل المواد: ويتميز هذا الطور بنقل او استيراد مواد جديدة مثل البذور، النباتات، الحيوانات، المكائن وكذلك الطرق المرتبطة بهذه المواد، ولم يتم تكييف هذه المواد محلياً بطريقة نظامية وتدريجية، بل ان تطبيع النباتات والحيوانات قد اخذ مسار المحاولة والخطأ من لدن المزارعين اساساً.

ب- طور نقل التصاميم: وقد تم نقل التقنية في هذا الطور من خلال نقل تصاميم معينة مثل الطبعات وصيغ تركيب المواد والكتب... الخ. وفي هذه المدة استوردت مواد نباتية غريبة واجهزة اجنبية للحصول على هجن نباتية جديدة او استنساخ تصاميم الاجهزة المستوردة بدلاً من استعمالها في الانتاج المباشر، حيث اختبرت النباتات والحيوانات الجديدة بصورة نظامية وتم اكثارها من خلال المضاعفة النظامية. كما تم البديء بانتاج المكائن محلياً والتي كانت تستورد في الطور السابق. كما يتوافق هذا الطور عادة مع المرحلة المبكرة لتطور البحث الزراعي المدعوم من لدن الدولة، حيث تقوم المحطات التجريبية ابتداء باجراء اختبارات وايضاحات بسيطة.

ج- طور نقل القدرات: ويتم نقل التقنية من خلال نقل القدرة والمعرفة العلمية والتي تمكن من انتاج تقنية قابلة للتكيف محلياً وتحاكي التقنية الاصلية الموجودة في الخارج. ويتم تربية اصناف النباتات والحيوانات وبصورة متزايدة محلياً لكي يمكن تكييفها للظروف البيئية المحلية، كما يتم تحوير تصاميم المكائن المستوردة لكي تتلائم مع متطلبات التربة والمناخ ومع الموارد المتاحة في اقتصاد البلد. ومن العناصر المهمة في عملية نقل القدرات هو هجرة العلماء الزراعيين، حيث انه بالرغم من تقدم طرق الاتصالات فان انتشار افكار ومهنة العلوم الزراعية تعتمد كثيراً على العلاقات والاتصال الشخصي المباشر. ويمثل انتقال العلماء اهمية كبيرة، لتسهيل محددات توفير القدرات الفنية والعلمية الشحيحة في البلدان النامية، حيث تعد ضرورية لتسريع دخول هذه البلدان في طور نقل القدرات. ويمكن اعطاء امثلة توضح اطوار نقل التقنية العالمية بالنسبة للتقنية الحيوية بنقل تقنية قصب السكر عالمياً وبالنسبة للتقنية الميكانيكية بنقل الساحبات من اميركا الى الاتحاد السوفيتي السابق واليابان.

يمثل الانتقال والانتشار الناجح للتقنية الزراعية الشرط الضروري للتنمية الاقتصادية والزراعية. فعملية ادخال تقنية متقدمة تؤدي الى نمو سريع في الناتج والانتاجية في البلدان النامية وتفضي الى عدم التوازن والتي تحتاج الى تعديلات اقتصادية واجتماعية. وقد لا تقتصر آثار هذه التغيرات على التاثير المنقول من خلال اسواق عناصر الانتاج والنواتج المحلية، حيث قد تكون له اثاراً انتقالية الى النظام الاقتصادي العالمي من خلال تاثيره على العلاقات السعرية والتجارية في اسواق السلع التي يكون فيها نموا سريعا في الانتاجية.

وفيما ياتي سيتم التركيز على التغيرات في التحول الزراعي والتجارة، والتي تكون مطلوبة للتحرك من الانتقال الناجح للتقنية في احد قطاعات الاقتصاد الى النجاح في التنمية الشاملة. وسيتم مناقشة المشكلة اولاً بالرجوع الى المشكلات والتحديات المرتبطة بالثورة الخضراء ي نهاية ستينات وبداية سبعينات القرن الماضي، وثانياً تحليل الآثار الاقتصادية المرتبطة على نقل تقنية انتاج الرز من اليابان الى تايوان. ويمكن استخلاص بعض الاستنتاجات من تجربة اليابان، تايوان وكوريا الجنوبية المتعلقة بالآثار المترتبة الممكنة لنقل التقنية والسياسات الاقتصادية الضرورية لنقل المنافع الممكنة لنمو الانتاجية لتكون اساساً لتنمية اقتصادية وزراعية مستدامة.

مشاكل نقل التقنية:

أ- مشاكل نقل التقنية في الثورة الخضراء لشبه القارة الهندية: عانت شبه القارة الهندية ولعقود عديدة من شحة الغذاء الضروري لتغذية الجائعين، حيث كانت تهلك اعداد كبيرة من السكان لانعدام الغذاء. وبعد انتشار المبتكرات التقنية مثل الاسمدة الكيمياوية والاصناف المحسنة من البذور التي تستجيب للاسمدة الكيمياوية اخذ المزارعون في شبه القارة الهندية يستعملونها على نطاق واسع مما ادى الى مضاعفة الانتاج الزراعي وخاصة في محاصيل الحبوب الضرورية لغذاء السكان. ونتيجة لهذه الزيادات المضطردة المفاجئة وغير المخطط لها فقد نشأت مشاكل عديدة تخص الانتاج، التوزيع والعمليات التجارية، ومن الممكن اجمال هذه الاختناقات بما ياتي:

1- تمثل الاستثمارات غير الكافية، اللازمة لزيادة قدرات المحطات التجريبية وادامة وتطوير وسائل الري، اختناقات كبيرة امام تحقيق كامل القدرات الانتاجية للتقنية الجديدة المتمثلة باستعمال الاسمدة والبذور المحسنة.

2- تبرز اختناقات عاجلة بسبب عدم وجود قدرات كافية للنظام التسويقي في مناطق عديدة لمعالجة الزيادة الكبيرة في الفائض القابل للتسويق. ففي ربيع عام 1968 وجد في شمال الهند ان وسائل التسويق الموجودة غير كافية للتعامل مع زيادة الناتج من القمح، لذا فان كميات كبيرة من الحبوب خزنت في المدارس وحتى تركت مكشوفة على الارض. وفي الفلبين فان شحة وسائل التجفيف الاصطناعي للرز المحصود خلال مدة الامطار الموسمية تمثل عائقاً امام توسع زراعة الرز ثنائي الموسم.

3- تمثل شحة اسواق المدخلات الفعالة وكذلك الاقراض عوائق امام تقدم الانتاج الزراعي. ولكي يتم استغلال امكانات الانتاج للاصناف عالية الانتاج يجب توفير السماد الكيمياوي وبقية المدخلات الفنية في الزمان والمكان المناسبين. ويحتاج المزارعون للقروض لسد الحاجة للتكاليف المتزايدة لشراء كميات كبيرة من المدخلات الزراعية.

وتمثل هذه الاختناقات اعاقة امام تحقيق الامكانات الانتاجية للتقنية الجديدة، ويمكن ان تكون في نفس الوقت مصادر قوة للارتباطات الامامية والخلفية في نقل تأثير التقنية الجديدة في الانتاج الزراعي الى بقية القطاعات الاقتصادية. فالعوائق التسويقية الناتجة عن النمو السريع في الانتاج الزراعي تعني ان عوائد الاستثمار في التسويق الزراعي تزداد بتطوير اصناف جديدة عالية الانتاجية. واذا ما تم تحفيز الاستثمار بزيادة العائد عليه، فانه ليس فقط سيتم

تيسير العوائق التسويقية بل سيتم خلق فرص عمل اضافية خارج القطاع الزراعي وهذا يؤدي الى زيادة الدخول.

واذا ما ادت هذه الالية عملها بشكل صحيح فيمكن لتقنية الاسمدة والبذور المحسنة ان تحقق امكاناتها الانتاجية وتساهم في نفس الوقت بنمو مستدام في القطاعات الاقتصادية الاخرى غير الزراعية.

ويترتب على النمو السريع في الناتج الزراعي جملة من الاثار لعل اهمها:

1- يؤدي النمو السريع في الناتج الزراعي نسبة الى الطلب في تخفيض منحنى التكلفة الكلية ومنحنى العرض للسلع الغذائية، ويكون تأثير هذا هو نقل جزء من الزيادة في الأنتاجية الزراعية من المزارعين الى بقية القطاعات الاقتصادية. وعندما يحدث تحول في منحنى العرض الكلي للاسفل للسلع التي تتميز بالطلب غير المرن مثل محاصيل الحبوب فان الانخفاض في الاسعار قد يفوق الزيادة في الناتج مما يؤدي الى انخفاض دخول المزارعين.

2- ومن الاثار الاكثر خطورة هو امكانية اتساع واختلاف الدخول بين المزارعين، حيث سيصبح موقف دخول المزارعين، الذين لا يستطيعون الحصول على التقنية الجديدة بسبب شحة وسائل الري، سيئاً نسبياً وذلك لتحول منحنى العرض الكلي الى اليمين. وقد يسبب انخفاض الاسعار واتساع فروقات الدخول بين المزارعين شداً اجتماعياً واضطراباً في المناطق الريفية ومن ثم عدم الاستقرار السياسي على المستوى الوطني.

3- ويمكن تكبير هذه المشاكل على المستوى العالمي، حيث ان بلداناً تعاني تقليدياً من نقص الغذاء مثل الفلبين والباكستان، قد تحولت من مستوردة للحبوب الى مصدرة لها، وبلدان اخرى مثل الهند واندونيسيا استطاعت

تخفيض الفجوة بين الانتاج والاستهلاك، لذا قد تكون هناك اضطرابات سعرية في الاسواق العالمية. وقد يكون لهذا تداعيات شديدة على عوائد العملات الاجنبية للبلدان المصدرة للسلع الغذائية مثل تايلاندا وبورما وقد ينشأ عن ذلك انخفاض كبير في التجارة بين بلدان اسيا.

4- قد يتم تحويل بعض الموارد مثل الارض والعمل والموارد الاخرى، وخاصة عند انتشار الاصناف عالية الانتاجية، من انتاج محاصيل الحبوب الغذائية الى انتاج سلع تتميز بمرونة طلب سعرية اكبر في الاسواق المحلية والعالمية، مثل المنتجات الحيوانية، حيث ستزداد كل من دخول المزارعين ورفاهية المستهلكين. فاعادة تخصيص الموارد والتي تؤدي الى تحول القطاع الزراعي، والذي كان ممكناً بسبب التقدم التقني في انتاج الحبوب، يمثل عملية حاسمة في التنمية الزراعية والاقتصادية. مع ذلك فان عملية اعادة تخصيص الموارد ونقلها من زراعة المحاصيل التقليدية الى انتاج منتجات اخرى، كالمنتجات الحيوانية ومنتجات الخضر تمثل تحدياً كبيراً للمزارعين بسبب الظروف المناخية والجغرافية حتى بالنسبة للدول المتطورة.

5- يمثل التحول الزراعي الذي يتناسب مع التغيرات في اسعار المدخلات والناتج وكذلك مع التغيرات في المزايا النسبية بين المناطق والبلدان، في المدى الطويل، مفتاح النجاح المؤدي الى النمو الاقتصادي الشامل الناشئ من الانتقال الناجح للتقنية الجديدة الى قطاع محاصيل الحبوب الغذائية. اما الفشل في تحقيق مثل هذا التحول يمكن ان يؤدي الى تثبيط عملية التنمية الاقتصادية باكملها، وهذا ما حدث في تجربة اليابان نتيجة الانتشار الناجح لتقنية انتاج الرز الى كل من تايوان وكوريا بعد الحرب العالمية الاولى.

الرز الكوري والياباني والركود الزراعي الياباني:

تم بنجاح نقل تقنيات انتاج الرز الجديدة من اليابان الى كل من كوريا وتايوان والتي كانت مستعمرة من لدن اليابان، ونتيجة لنقل التقنيات الجديدة الى هذين البلدين المستعمرين فقد ازداد انتاج الرز فيهما واخذا يصدرانه الى اليابان وقد كان لهذا اثاراً سلبية على انتاج الرز في اليابان في المدة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية، حيث ادى استيراد الرز من البلدين الى الركود الزراعي في اليابان. من جهة اخرى فقد ساهمت في النمو الصناعي عن طريق جعل اجور الايدي العاملة الصناعية واطئة بينما يكون عائد راس المال عالياً دون ان تسبب تسرباً كبيراً للعملات الاجنبية. ولم يؤد العرض المتزايد للرز المستورد من البلدين المستعمرين الى تحول زراعي مشابه لما حدث في انكلترا في القرن التاسع عشر، وبدلاً من ذلك فقد ادى الى ركود زراعي ودخل مزرعي منخفض، والتي قد كانت مسؤولة الى حد كبير عن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لمدة مابين الحربين العالميتين الاولى والثانية.

لجأت كثير من البلدان الاسيوية الى سياسة تحويل الموارد المتوافرة في القطاع الزراعي لديها الى بعض الانشطة الزراعية التي يمكن ان تدر اسعاراً اعلى مثل المطاط، الفطر، العرهون، جوز الهند والخشب المصنع وغيرها من المنتجات الزراعية، حيث ادى انتاج الحبوب الوفير الى انخفاض اسعاره العالمية.

من جهة اخرى لجأت كثير من البلدان المتطورة الى دعم اسعار المنتجات الزراعية املاً في تهدئة الاضطرابات السياسية التي من الممكن ان تدفعها المنظمات الساندة للقطاع الريفي، اما البلدان النامية فانها لم تكن قادرة على توفير الدعم اللازم لاسعار منتجاتها الزراعية. لهذا وبالرغم من تأثير التقنيات

الجديدة في زيادة الانتاج الزراعي، الا ان كثير من المزارعين احجموا عن الاستمرار في الانتاج الزراعي ومن ثم فقد ازدادت هجرة اعداد كبيرة من المزارعين في البلدان النامية من الريف الى المدن، مما خلق تبرعماً متزايداً في مدن الصفيح التي اوت هؤلاء المهاجرين، والذين بدأوا يعملون باعمال مهينة في المدن.

ادارة النشاط العلمي من اجل التقدم التقني:

بالرغم من التاثير السريع الاولي، الا ان الاسس العلمية التي على اساسها وضعت التطورات الاخيرة في تقنية انتاج الحبوب في البلدان النامية، لا تزال في البداية في معظم البلدان النامية. واذا ما اريد ادامة زخم الثورة الخضراء، فيجب ان تكون هناك استثمارات ملموسة في قدرات المحطات التجريبية الزراعية مع استثمارات في القدرة الصناعية، مشاريع الري وبقية مشاريع البنية التحتية المادية وفي تعليم المنتجين الزراعيين. ولاجل هذا فانه ليس كافياً بناء محطات بحثية زراعية. ففي كثير من البلدان النامية لم يتم استخدام وسائل البحث الموجودة بقدراتها الكاملة لان كادرها البحثي لا يمتلك تدريب فني وعلمي كافٍ وهذا يعود الى الدعم اللوجستي والمادي المحدد، وكذلك العزلة عن الابتكارات العلمية والفنية الرئيسة السائدة وبسبب الفشل لتنمية ستراتيجية بحثية قادرة على ربط النشاط البحثي بالقيمة الاقتصادية المحتملة للمعرفة التي يخلقها.

ويكون حجم المعرفة المرتبطة بتنظيم وادارة البحث الزراعي اضعف حتى من حجم النتائج البحثية المتوافرة للمنتجين الزراعيين في البلدان النامية. وهناك عدد من المباديء والتي لها كما يبدو اسس ملموسة في البحث الزراعي والتي تمثل قيوداً بالحد الأدنى والتي تكيف بقوة انتاجية الاستثمار البحثي.

اضافة الى هذا وكما يبدو ان النتائج تكون خاصة بالموقع الذي اجريت فيه التجربة البحثية بتقدم البحوث وتقنية الانتاج، حيث يكون هذا المبدأ ساري على كل من التقنية البايولوجية والميكانيكية، الاانه يكون اكثر وضوحاً في التقنية البايولوجية. وتعتمد خاصية الموقع للتقنية الزراعية على التغيرات في البيئات الطبيعية، البايولوجية والاقتصادية الاجتماعية والتي تجري فيها الانشطة الزراعية. ويعني هذا ان معظم البحث الزراعي يجب ان يجري، وتحلل النتائج وتجرب وتفسر وتطبق ضمن نظام لا مركزي نسبياً. من المسائل الاخرى في البحث الزراعي هو انه يمكن ان تكون هناك اقتصاديات سعة، حيث اشارت نتائج احد البحوث على محطات تجارب البحث العلمي في اميركا ان العائد الحدي لكل دولار يصرف على البحث بصورة عامة يكون اعلى في المحطات التي يعمل فيها علماء اكثر وطلاب دراسات اكثر وتدفع فيها مرتبات عالية ومستويات تدريب عالية للعاملين. تمتاز انظمة بعض البلدان البحثية الزراعية بالقدرة على نقل الموارد البحثية استجابة للمشاكل على مستوى المناطق وعلى المستوى الوطني، بينما تحتفظ باستقلالية كافية للاستجابة للاولويات المحلية، ومن امثلة تلك البلدان اميركا واليابان. ويجب ان تعطى اهمية الارتباط في المعلومات بين المحطات البحثية لتحقيق نظام امثل، حيث ان نجاح المراكز العالمية لابحاث القمح والذرة في المكسيك وكذلك ابحاث الرز في الفلبين، قد تم تعزيزه بواسطة الارتباط المهني والمؤسسي والذي ربط مراكز البحث الزراعية في اميركا واليابان واماكن اخرى في العالم ببعضها بصورة قوية. وقد اصبحت هذه المراكز البحثية روابط مؤسسية في نقل المعلومات التقنية والعلمية المتعلقة ببحوث القمح، الرز والذرة الصفراء بين المجموعات البحثية الزراعية.

من المهام الاساسية لنظام البحث الزراعي القابل للتطبيق هو الاهتمام بالتعليم والتدريب للكوادر البحثية من اجل التغلب على النقص الحاصل في العاملين في البحوث الزراعية. وتهتم الجامعات في معظم البلدان المتطورة بربط بحوثها الزراعية بميدان العمل الزراعي ومن ثم يكون هناك تنسيق بين مراكز البحوث الزراعية والجامعات من اجل تطوير البحوث الميدانية. من جهة اخرى فان التنسيق بين ميدان العمل والجامعات ضعيف جداً، كما ان هناك ارتباطاً ليس بالمستوى المطلوب بين مراكز البحث الزراعي والجامعات في معظم البلدان النامية، واذا ما ارادت البلدان النامية التغلب على المحددات التقنية والمؤسساتية التي تفصل اداء البلدان المتطورة عن البلدان النامية، فيجب الاستفادة بصورة كفؤة من الكفاءات المهنية والتي تمثل المورد الاكثر تحديداً والذي يمكن ان يكون المورد الاكثر انتاجية في القطاع الزراعي.

توجيه المعطيات التقنية والمؤسساتية من اجل التحول الزراعي:

لكي تكون التقنية الجديدة اداة فعالة للتنمية الزراعية يجب ان تكون متسقة مع التغيرات الحاصلة في ظروف كل من عرض المدخلات والطلب على الناتج في اقتصاد ما. لقد كانت معظم البحوث التي اجريت على محاصيل الحبوب الغذائية في البلدان النامية ناجحة ليس بسبب الابتكارات المؤسساتية التي كانت تساعد في الانتقال والاستخدام الفعال للقدرات البشرية العلمية بل انها كانت مستجيبة ايضاً للتحولات في عرض المدخلات وفي الطلب على الناتج. وقد سهلت التقنية الجديدة القيود على الزيادة في الناتج لوحدة مساحة الارض وهو العامل المحدد عن طريق زيادة القدرة على استبدالها بالسماد الكيمياوي الذي اصبح اكثر وفرة نسبياً. وتعد التغيرات في ظروف عرض المدخلات والطلب على الناتج من الامور الحاسمة في تصميم البحث العلمي لغرض التنمية

الاقتصادية والزراعية. بينت نتائج كثير من الدراسات أن حجم القوة العاملة في البلدان النامية سيكون اكثر وفرة نسبة الى المساحة المتوافرة من الارض. ومن وجهة نظرتخصيص الموارد على المستوى الوطني، يجب تطوير مؤسسات وتقنية زراعية متسقة مع معدل النمو الحاصل في القوة العاملة نسبة الى الارض ذات عوائد عالية جداً.

ادت زيادة انتاج المحاصيل في البلدان التي استعملت التقنيات الزراعية الى انخفاض اسعارها سواء على المستوى المحلي ام المستوى العالمي مما ادى الى انخفاض دخول المزارعين وهذا دفعهم للبحث عن بديل يمكن اللجوء اليه من اجل تحسين دخولهم. ولتحقيق ذلك فقد تم تحويل الموارد التي لديهم من انتاج محاصيل الحبوب الغذائية الى انتاج سلع ذات مرونة طلب دخلية عالية من اجل ادامة الحافز لاستعمال الموارد في الانتاج الزراعي، لذا كانت هناك حاجة الى تطوير نمط جديد من مزيج الموارد والمنتجات التي تختلف عن زراعة محاصيل الحبوب التقليدية. كما يجب ان يكون نمط الانتاج الجديد متسقاً مع واقع زيادة السكان في المناطق الريفية، اي انه يجب ان يساهم في الاستخدام الكثيف للايدي العاملة في العمليات الزراعية المختلفة. ويكون هذا التحويل مربحاً لكل من القطاع الخاص والاقتصاد الوطني اذا تم تصميمه لكي يستوعب الموارد المعطلة موسمياً في القطاع الزراعي. وهذا ما تم فعلاً حيث حولت كثير من الموارد نحو انتاج منتجات حيوانية مطلوبة عالمياً وكذلك زراعة بعض المنتجات الزراعية الاخرى كجوز الهند والاخشاب ومنتجات زراعية اخرى. وهناك سؤال يتبادر للذهن كيف يمكن استخدام التطور في القطاع الزراعي من اجل المساهمة في تطوير قطاع صناعي متطور؟

اظهرت تجارب معظم البلدان النامية ان هذه البلدان لم تبذل جهوداً حقيقية من اجل تطوير قطاع صناعي منتج يمكن ان يساهم في توفير سلع بديلة للسلع المستوردة، وبدلاً عن ذلك فقد كانت هذه الدول تستورد السلع الصناعية الجاهزة وكذلك القدرة العسكرية من البلدان المتطورة، وبذلك استمرت البلدان النامية في استيراد سلع صناعية بدلاً من استيراد مدخلات انتاج يمكن ان تساهم في تطور القطاع الزراعي المحلي لكي تعتمد هذه البلدان على نفسها للحصول على المنتجات الغذائية التي تستورد معظمها ايضاً.

يجب ان يلعب القطاع العام دوراً رئيساً في الاستثمار المادي وفي بناء المؤسسات التي تحقق التغير التقني في القطاع الزراعي وتهيئة اعداد كافية من المتدربين تدريباً عالياً الذين يمكن ان يساهموا في تحقيق التغير المنشود. فالمهام التنظيمية والمالية الاساسية للحكومة كبيرة جداً بحيث يجب تكريس كل الجهود لتعظيم الانشطة في القطاع الخاص وتركيز عمل القطاع العام على تلك الانشطة الداعمة للقطاع الزراعي بصورة اساسية والتي لا يمكن تنفيذها من لدن القطاع الخاص. فالزراعة التي هي غالباً ما تكون ذات منحى صغير الحجم بالنسبة للملكية، تحتاج الى دعم كبير من الحكومة مقارنة بالقطاع الصناعي. ومن الامثلة التي توضح مدى اهتمام الحكومة الكبير لمتطلبات التغير التقني في القطاع الزراعي هو ما حققته بعض البلدان الاسيوية من تحول في القطاع الزراعي حيث حققت زيادة في نسبة النمو في انتاج المحاصيل الغذائية مقداره (30 ٪) في المدة التي اعقبت الثورة الخضراء في نهاية ستينات القرن الماضي. تكمن اهمية تطور القطاع الزراعي لدوره الرئيس في توفير الغذاء والذي يعد داعماً لنمو الاستخدام، حيث ان من المعلوم بصورة عامة ان البلدان النامية لديها الخزين الكبير من الايدي العاملة منخفضة الانتاجية ان لم تكن عاطلة عن العمل.

ونتيجة لذلك تكون مرونة عرض العمل عالية، واذا ما توافرت فرص العمل فتكون هناك جاهزية عالية للالتحاق بها، والمسألة الاكثر غموضاً هي ان عرض العمل يعتمد على سوقين مستقلين هما سوق العمل وسوق السلع الغذائية. وبذلك فان زيادة الاستخدام يوفر للطبقة العاملة دخلاً اضافياً ينفق منه حوالي 60 الى 80 بالمئة على السلع الغذائية، واذا لم يتوسع توفيرالسلع الغذائية فان زيادة الاستخدام تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية مما يؤدي الى تراجع الدخل الحقيقي للعمال الى مستواه السابق تقريباً مما يخفض الحافز للعمل ويضع ضغوطاً متزايدة على الاجور ويخفض مستوى الاستخدام. وبهذا فانه يجب ان يرافق النمو المتسارع في الاستخدام النمو المتسارع في عرض السلع الغذائية. وقد سيقت ثلاث حجج فيما يخص الحاجة الملحة لتوفير انتاج الغذاء محلياً:

1- تستند حجج فائض العمل على الموقف الذي يؤكد على وجود ايدي عاملة عاطلة في الريف الى ان يتم الوصول الى نقطة تحول يصبح عندها امتصاص الايدي العاملة ممكناً وتكون السلع الغذائية متوافرة للايدي العاملة المنتقلة الى مهن اخرى. وتهمل هذه الحجة الحقيقة المؤكدة ميدانياً ونظرياً وهي ان زيادة الاستخدام ينتج عنها، حتى بوجود فائض في العمال الزراعيين، عوائد متزايدة من الاجور بايدي اناس لديهم ميل حدي عالي للانفاق على الغذاء. ومن الحجج ذات العلاقة هي انه يمكن للاستخدام ان ينمو بصورة بطيئة جداً بسبب محدد راس المال. ومن الدلائل الاخرى التي تجلب الانتباه هي ان البلدان النامية التي لديها انجاز جيد في القطاع الزراعي يزداد الاستخدام فيها بصورة سريعة بحيث يجب ان تزيد من استيراد السلع الغذائية.

2- هناك اعتقاد شائع هو ان العرض الكلي للسلع الغذائية بالنسبة للسعر مرن، واذا كانت الحالة كذلك فان اسعار السلع الغذائية العالية المتاتية من القدرة الشرائية العالية للطبقات الفقيرة ستؤدي الى توفير السلع الغذائية التي يحتاجونها حالاً. ويمكن تسريع معدل نمو انتاج السلع الغذائية من خلال التغير التقني فقط، اما بوجود التقنية الحالية فان استجابة العرض الكلي للاسعار الحالية تكون محدودة نسبياً.

3- من المعتقد ان عرض السلع الغذائية من الاستيراد يكون عالي المرونة، ولحد نقطة معينة من المحتمل ان يكون هذا الفرض صحيحاً، حيث ان بلداناً معينة في العالم مثل سنغافورة وهونغ كونغ كانت قادرة على توسيع الاستخدام بصورة سريعة وتفي بالطلب المتزايد على السلع الغذائية المترتب على ذلك عن طريق الاستيراد. ولهذا فان ليس من المؤكد ان يكون الانتاج العالمي كافياً، اذا ما نجحت البلدان النامية في تنفيذ ستراتيجية نمو الاستخدام السريع ولم تستطع زيادة انتاجها المحلي. من جهة اخرى فان امكانية استيراد السلع الغذائية للايفاء بطلب الايدي العاملة المتزايد يقوي الحجة التي تؤكد على ان تكوين الطلب والموارد لنمو القطاعات الاخرى يجب ان يكون جزءاً مهماً من الحجة التي تؤكد على القطاع الزراعي.

الطلب الفعال الكافي للسلع الغذائية:

وهناك مسالة نظرية مهمة تخص تحقيق الاهداف الكاملة للتغير التقني المتسارع في القطاع الزراعي حيث يميل الطلب على السلع الغذائية ان يكون غير مرن سعرياً، واذا ازداد انتاج السلع الغذائية بسرعة بدون زيادة الاستخدام، فان ذلك يؤدي الى انخفاض الاسعار بشدة ومن ثم انخفاض الانتاج. وتحل هذه المشكلة من خلال النمو المتسارع في الاستخدام، والتي يمكن ان تترجم تحت

ظروف الدخل الواطيء للبلدان النامية بصورة كفؤة الى زيادة الطلب على السلع الغذائية. فالاستجابة الصحيحة لزيادة انتاج السلع الغذائية يكون من خلال زيادة الاستخدام اما الاستجابة الصحيحة للحاجة لزيادة انتاج السلع الغذائية فيكون من خلال التغير التقني. واذا ما ازدادت اسعار السلع الغذائية فان ذلك يشير الى ان عرض تلك السلع لم يتم زيادته بصورة كافية من خلال التغير التقني، وفي مثل هذه الحالات يجب مضاعفة الجهود في مجال التغير التقني. وعند انتظار نجاح مضاعفة الجهود، يجب استيراد السلع الغذائية لمنع تراجع الاستخدام عن طريق اسعار السلع الغذائية المتسارعة الارتفاع.

من جهة اخرى فان انخفاض اسعار السلع الغذائية يعني ان النجاح في التغير التقني يتقدم على ستراتيجية الاستخدام، وقد تكون الحكومات تحت ضغط منظمات المزارعين بعدم خفض الاسعار الزراعية بتقدم مستوى التقنية حتى ان لم يكن الطلب كافياً. ولحل مثل هذه الاشكالات يجب اما دعم الصادرات او الخزن، وهو الاجراء الاكثر احتمالاً، عن طريق النمو السريع في استيعاب المخازن الستراتيجية للبلد، ومن الامثلة الشائعة على مثل هذا الاجراء هو ما فعلته الهند في منتصف الثمانينات حيث ضاعفت الخزن الى اربعة اضعاف المستوى المبرر بواسطة سياسات الخزن المثلى.

مصادر الفصل الثامن

1- سالم توفيق النجيفي - التنمية الاقتصادية الزراعية - دار الكتب للطباعة والنشر - الموصل - العراق - 1987.

2- Carl,K. Eicher etal, International Agricultural Development, The Johns Hopkins University Press Baltimore and London, 1998.

3- Mudhi, A.Ali, The Transformation of British Agriculture, unpublished M. phil. Thesis, Edinburgh University, Edinbugh, U.K, 1979.

المحاضرة التاسعة
استراتيجية التنمية الزراعية

منذ ان ابتكرت خطط التنمية بديلاً للاسلوب التطوري بعيد المدى بعد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، بدأت بلدان كثيرة في العالم وبالاخص البلدان النامية بتبني هذا الاسلوب التطوري ذو التاثير السريع. والمنفذ لهذه الستراتيجية هي الحكومة غالباً والتي كان محرماً عليها التدخل في الية عمل السوق في البلدان التي تنتهج نظام السوق الحر منهجاً لتنظيم عمل الاقتصاد. لكن تبدلت هذه النظرية المتشددة تجاه عمل السوق الرأسمالية بعد الكساد الكبير والذي امتد للمدة (1929 - 1933) حيث اقترحت النظرية الكنزية جملة سياسات اقتصادية تديرها الدولة مباشرة من اجل اعادة التوازن الى الاقتصاد ككل. وبذلك بدات البلدان ذات الاقتصاد الحر بقبول تدخل الدولة في تنظيم معظم الانشطة الاقتصادية الوطنية ومنها القطاع الزراعي. وهكذا بدات بلدان العالم سواء المتطورة ام النامية على حد سواء بتبني ستراتيجيات التنمية الزراعية لتسريع النمو في القطاع الزراعي ولمواجهة التحديات المختلفة التي تقف عائقاً امام تقدم هذا القطاع. وقد وضعت بلدان العالم المختلفة اهدافاً معينة لستراتيجية التنمية وقد امتدت هذه الاهداف ابتداء من زيادة انتاج السلع الزراعية المختلفة وصولاً الى اكتفاء البلد المعني ذاتياً، اضافة الى التغلب على الاختناقات المختلفة التي تواجه العاملين في مختلف حلقات سلاسل القيمة للسلع الزراعية المختلفة. يضاف الى هذا تكوين الستراتيجيات المختلفة التي تخص زيادة الطلب على

السلع الزراعية وينشأ هذا عن طريق زيادة الاستخدام الذي يؤدي بدوره الى زيادة الدخول والتي تزيد من القدرة الشرائية للافراد.

لقد كانت ستراتيجية البلدان المتطورة بعد الحرب العالمية الثانية هو التركيز على دعم القطاع الزراعي مما ادى الى زيادة الانتاج الزراعي بشكل مضطرد بحيث كانت هنالك فوائض في انتاج السلع الزراعية مما ادى الى تصدير كثير من هذه السلع الى البلدان النامية التي كانت بحاجة لها.

اما في البلدان النامية فقد كانت هناك دروس عديدة تم تعلمها منذ منتصف ستينات القرن الماضي حول اداء القطاع الزراعي ودوره الممكن في عملية التنمية الاقتصادية لتلك البلدان وقد تم النظر الى القطاع الزراعي من وجهة نظر التوازن العام (التوازن الكلي)، لهذا فقد تم ادراك اهمية السياسات الاقتصادية الكلية بالنسبة لاداء القطاع الزراعي. وقد تم النظر الى النمو الاقتصادي السريع بانه مسالة مهمة للتعامل مع مهمات الحاجة الانسانية التي تنبع من حالة الفقر والجوع، ويتحقق مثل هذا النمو بسبب وجود امكانية للتغير التقني. وقد اظهرت تجارب البلدان المتطورة ان انظمة اقتصاد السوق بوجود المحفزات الخاصة قد كان لها اداءً متفوقا في انجاز هذا النمو. ويميل تحليل سياسة التنمية بالتركيز على احد المهمات الثلاث للتدخل الحكومي في عملية نمو القطاع الزراعي والتي هي:

1- تحفيز الزراعة التقليدية لتحقيق النمو.
2- ادامة عملية التحول ومساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي الكلي.
3- حماية رفاهية المزارعين من خلال انتاجيتهم العالية في المراحل النهائية المؤلمة للتغير الهيكلي في المجتمعات الصناعية. وتمثل النقطة الثانية اي ادامة عملية

التحول حجر الاساس بالنسبة لدور القطاع الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية، لذا سيتم تناولها بشيء من التفصيل.

فالقطاع الزراعي هو وسيلة لتحقيق غاية معينة وليس غاية بحد ذاته. وهناك بشكل عام ثلاثة مسارات للستراتيجيات المتبعة في القطاع الزراعي يمكن السير في احدها اذا كان الهدف هو تسريع التنمية الشاملة.

1- **ستراتيجية السوق الحرة:** وهي الستراتيجية التي نمت وترعرعت في البلدان المتطورة بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في خمسينات القرن الماضي، حيث كان هناك عدم اهتمام باي نوع من انواع السياسات الزراعية التي من شأنها ان تحفز القطاع الزراعي وقد كان هناك اعتقاد بان هذا الاجراء يعد كافياً لتحفيز عملية النمو الاقتصادي. وقد نمى هذا الاعتقاد من الاعتراف بدور الاسواق ذات الاداء الجيد وكذلك صانعي القرار الذين يعملون في عالم من التوقعات العقلانية، ولهذا فلا يعتد باتباع اي سياسة زراعية.

وحسب هذه الستراتيجية فان معظم الدخول الزراعية تحددها فرص الاستخدام خارج القطاع الزراعي، ويجب ان ينخفض دور القطاع الزراعي بصورة نسبية بالنسبة لناتجه وبصورة مطلقة بالنسبة للقوة العاملة، وان الانخفاض بعيد المدى في اسعار السلع الزراعية الاساسية بسبب التغير التقني يؤكد حقيقة انه يمكن خدمة المجتمع بصورة جيدة اذا تم تحويل الموارد خارج القطاع الزراعي باسرع مايمكن. فبالرغم من ان بلدان منظمة التعاون والتنمية تمثل الحالة الاوضح لهذه الستراتيجية، الا ان هناك مجموعة من البلدان متوسطة الدخل والبلدان الفقيرة تواجه مشكلة انخفاض الدخل الحقيقي في القطاع الزراعي بسبب تاثير التغير التقني السريع محلياً والاسعار العالمية المنخفضة للسلع

الزراعية. وتتفق وجهة النظر هذه بشكل واضح مع الراي الذي يقول ان الاقتصادات المفتوحة يكون اداؤها احسن مقارنة بتلك التي تكون فيها عوائق تجارية كثيرة.

2- **ستراتيجية التنمية الريفية المترابطة:** وهي الستراتيجية التي تبناها كل من ميلر وجونستون، حيث طوروا انموذجهم السابق الذي يركز على النمو المتوازن، ودعوا الى ستراتيجية التنمية الريفية المترابطة والتي تحسن مستوى التغذية من جهة بينما تشجع عملية النمو الاوسع من جهة اخرى. وتدعو هذه الستراتيجية الى دور رئيس للحكومات في تصميم الستراتيجية وتطبيق البرنامج، وهذا الدور يختلف عن ستراتيجية السوق الحرة التي اشرنا اليها سابقاً.

ويؤكد ميلور وجونستون انه يمكن للقطاع الزراعي ان يلعب هذه الادوار المتعدده في حالة اتباع ستراتيجية تنمية احادية الانموذج والتي تعني الحالة التي يكون فيها قاعدة واسعة من صغار المزارعين الذين يكونوا محل اهتمام خدمات الارشاد الزراعي والبحوث الزراعية والذين يحصلون على عوائد ملموسة من المبيعات الزراعية. ويرى هذان الباحثان ان الانموذج الثنائي الذي يركز على الستراتيجية ثنائية الانموذج حيث توضع جهود التقنيات الحديثة في المزارع الواسعة المتطورة بينما تهمل المزارعين الصغار المتخلفين، هو العقبة الاساسية لتطبيق الستراتيجية التي اقترحاها.

ومن الجدير بالذكر انه يجب ان توجه هذه الستراتيجية من لدن مخططي الحكومة، بينما يكون هناك اهتمام او دور ضئيل للقطاع الخاص عدا صغار المزارعين. وتبقى هذه الستراتيجية متأثرة كثيراً في جميع تحليلاتها باعتبارات الاقتصاد المغلق، بينما اعطي اهتمام قليل سواء للانشطة التسويقية المحلية ام

بعلاقات هذه الانشطة التسويقية المحلية بالاسواق العالمية. وقد اقترحت هذه الستراتيجية ثلاثة عناصر اساسية باعتبارها مفتاح تحقيق جميع اهداف التنمية الزراعية وهي:

أ- الاستثمار الكبير في راس المال الانساني من خلال التغذية، الصحة وخدمات تخطيط الاسرة في المناطق الريفية.

ب- تكوين مجموعة من الهياكل الادارية الريفية كتلك الموجودة في اليابان وتايوان والتي توفر الخدمات لصغار المزارعين وكذلك تكون صوتاً يدافع عن مصالحهم.

ج- الاستثمار في التغير التقني السريع والملائم لهؤلاء المزارعين الصغار من اجل زيادة الانتاج الزراعي والدخول الريفية في آن واحد.

ومن الملاحظ ان هناك مسألة مفقودة في القائمة اعلاه الا وهي الاهتمام بهيكل المحفزات للقطاع الزراعي نسبة للقطاع الصناعي او العناصر المتاجر بها في البلد نسبة للمنافسين الدوليين. وبالرغم من ادراك اهمية الاقتصاد الكلي بالنسبة للقطاع الزراعي، لكنه بقى خارج نطاق استراتيجية ملائمة للتنمية الزراعية. وكما يرى كل من جونستون وكلارك، فان الاسس الفكرية لهذه الستراتيجية تكمن في التنمية الريفية وليس في وجهة النظر التي تربط القطاع الزراعي بالاقتصاد الكلي والاسواق العالمية بآلية سوقية قوية، وهذه الرؤية توفر الارضية لستراتيجية التنمية الزراعية التي تمثل مساراً ثالثاً.

3. ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية:

وتدعو هذه الستراتيجية الى سياسة تدخلية للحكومة في الاسواق المحلية، حيث تستعمل الحكومة الاسواق وقنوات التسويق الخاص اداة لهذه السياسات التدخلية. وتدرك هذه الستراتيجية وجود فشل واسع في اسواق القطاع الزراعي

وكذلك وجود فشل حكومي ملحوظ في تنفيذ الوظائف الاقتصادية المباشرة. والمأزق الستراتيجي هو كيف يمكن التعامل مع راس المال واسواق العمل الريفية المجزأة وكذلك اسواق الارض الزراعية ذات الاداء غير الجيد وآثار الرفاهية المترتبة على عدم الاستقرار الشديد للاسعار في اسواق السلع والشحة الكبيرة في المعلومات حول الاحداث الجارية والمستقبلية في معظم الاقتصادات الريفية والغياب التام لاسواق مهمة عديدة خاصة للطواريء المستقبلية بما فيها المخاطر السعرية والانتاجية.

وقد كان احد الدروس المستقاة من تجربة التنمية لما بعد الحرب العالمية الثانية هي ان تدخل الحكومة المباشر من خلال المشاريع المملوكة للحكومة لتصحيح فشل السوق قد جعلت من الامور اكثر سوءاً وذلك بمنع استجابات السوق الممكنة بدون ان توفر انتاج اكبر ام استخداماً كفؤاً للموارد. ويكون القطاع الزراعي خاصة معرضاً لوجود ادارات تسويقية حكومية غير جيدة والتي تعمل في انشطة اقتصادية متنوعة بما فيها السيطرة الاحتكارية على مصادر المدخلات وادارة المزارع الحكومية ذات راس المال الكثيف واحتكار تسويق وتصنيع المحاصيل المختلفة. ويرى كثير من الاقتصاديين امثال بيتس وليبتون ان السيطرة المباشرة من لدن الدولة عبر مؤسساتها المختلفة على ادارة وتسويق بعض المنتجات الزراعية له اسبابه السياسية المتمثلة في مكافئة مؤيديها ومركزة وسائل القوة والموارد بيد الدولة.

فالاجابة الصحيحة حول المأزق الناتج من كون ان ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية تجعل من الامور اكثر سوءاً هو الحصول على فهم واضح عن التداخل الضروري بين القطاعين العام والخاص. فلتدخل الحكومة في القطاع الزراعي لاسباب سياسية تاريخ قديم، حيث ان احد مصادر قوة الملوك

والحكام في العصور السابقة هو قدرتهم على جعل اسعار السلع الغذائية رخيصة ومستقرة، كما اكتشفت هذه الحقيقة كثير من الحكومات في عصرنا الراهن. فوجود اهداف سياسية لاداء القطاع الزراعي، مثل قدرته على اطعام الشعب بصورة منتظمة ورخيصة او قدرته على توفير دخل مجزي للمزارعين والتي اثرت عليها الضغوطات المؤلمة للتحول الهيكلي الناجح، يعد هذا امرا حتميا كما انه مرغوب جداً في الاجل الطويل.

وتؤكد ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية انه يمكن تحقيق هذه الاهداف بصورة جيدة عن طريق التدخلات المهيأة بدقة في اسعار السوق لا ان تترك الاسواق تعمل لوحدها او الوصول الى هذه الاهداف عن طريق اداء الانشطة المختلفة مباشرة من لدن الحكومة.

وتحتاج ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية إلى فهم مسار البلد في التغير الهيكلي وعمل اسواق السلع وعناصر الانتاج وامكانية تأثير تدخلات اسعار السلع والسياسة الكلية على هذه الاسواق وفي النهاية على مسار التغير الهيكلي نفسه. ويتطلب ذلك ان يبنى التدخل الحكومي على الفهم الميداني للاستجابات الاقتصادية للتغير في السياسات والتداعيات السياسية المترتبة عليها.

وتدرك الستراتيجيات الثلاثة اهمية الاستثمار الحكومي في البحث العلمي الزراعي وفي البنية التحتية الريفية، حيث تختلف ستراتيجيات الثلاث في الجوانب التي تؤكد عليها كل ستراتيجية. فستراتيجية السوق الحرة تضع تاكيداً على البحث العلمي بينما تضع ستراتيجية التنمية الريفية المترابطة تاكيداً على الاستثمار في راس المال البشري، وتضع ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية تأكيداً على الاستثمار في البنية التحتية الريفية التي تخفض من التكاليف

التسويقية. وكما يبدو فان الاستثمار في الجوانب الثلاثة يعد مرغوباً، لكن المسألة المهمة هي اين تستثمر الموارد النادرة؟ اضافة الى هذا فان البلدان المختلفة لها نقاط بداية مختلفة وحاجات مختلفة، لهذا فلا يمكن تطبيق ستراتيجية واحدة على جميع البلدان. من جهة اخرى يكون من الصعب ان ترى بلداً يستطيع تنمية قطاعه الريفي بدون وجود نظام تسويقي كفوء ومحفزات مالية كافية لمزارعيه. وبموجب ذلك فانه يجب ادخال ستراتيجية السياسة التسويقية والسعرية في جميع ستراتيجيات التنمية الزراعية الناجحة، حتى وان اكدت على تطبيق ستراتيجية السوق الحرة ام ستراتيجية التنمية الريفية المترابطة في جوانب اخرى.

وهناك ستراتيجية اخرى اقترحها الاقتصادي الامريكي جون ميلور وهي الستراتيجية المبنية على نمو القطاع الزراعي والاستخدام. ولهذه الستراتيجية ثلاثة عناصر اساسية هي:

1- يجب تسريع النمو الاقتصادي رغم محدودية وثبات مساحة الارض الصالحة للزراعة، حيث ان التقدم التقني يحل المشكلة الرئيسة في النمو الزراعي ويسمح للبلدان الفقيرة استخدام العنصر الاكثر قوة في النمو الاقتصادي الا وهو التقدم التقني.
2- يجب ان ينمو الطلب المحلي على الناتج الزراعي بسرعة رغم عدم مرونة الطلب على السلع الزراعية. ولا يمكن ان يحدث ذلك الا من خلال تسريع النمو في الاستخدام (اي زيادة الطلب على العمل) والذي يمكن تيسيره بالتاثير غير المباشر للنمو الزراعي نفسه.
3- يجب زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة بواسطة راس المال واطيء الكثافة، ويمكن تسهيل ذلك بواسطة الزيادة في الدخل المزرعي المبني على زيادة التقدم التقني.

ولنجاح هذه الستراتيجية يجب توافر ادوات السياسة الاتية:

أ- ان يكون نظام التجارة منفتحاً عالمياً.

ب- خفض الفقر.

ج- ان تلعب الدولة دوراً مهماً في تسهيل تطبيق هذه الستراتيجية.

د- ان تكون هناك سياسة سعرية كفوءة.

هـ - توافر مساعدات خارجية مناسبة.

وفيما ياتي نوضح باختصار ادوات السياسة هذه:

أ- نظام التجارة:

تتطلب ستراتيجية الاستخدام وتنمية القطاع الزراعي نظام تجاري منفتح على العالم، حيث ان هذه الستراتيجية تستند على جانبين من جوانب تنمية الطلب هما جانب الطلب الداخلي والطلب الخارجي. فبالنسبة للطلب الداخلي يجب الايفاء بالطلب على السلع الناشيء من زيادة الاجور والتي تدعى من لدن بعض الاقتصاديين بسلع الاجور ويأتي النمو في الاجور من زيادة انتاج السلع الغذائية المحلية، كما يجب من جهة اخرى زيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية المنتجة محلياً.

فبالنسبة لجانب النمو في الطلب المحلي من الستراتيجية والذي يستند على النمو العالي في الاستخدام حيث يجب ان يوزع راس المال بصورة دقيقة على القوة العاملة النامية بسرعة. فبالرغم من ان بعض السلع والخدمات تتصف بامتلاكها نسبة واطئة من راس المال / العمل، لكن هناك مكونات من هذه السلع والخدمات تمتلك نسبة عالية من راس المال / العمل ومن الامثلة على

ذلك الاسمدة الكيمياوية التي يحتاجها القطاع الزراعي، صناعة الفولاذ والالمنيوم والبتروكيماويات في القطاع الصناعي. فبينما يخلق نمو القطاع الزراعي طلباً مباشراً على المنتجات الصناعية النهائية المنتجة بصورة كفوءة بواسطة الصناعات كثيفة العمل، لكن من جهة اخرى يجب ان يكون هناك نمو سريع في الاستيراد من السلع والخدمات الوسيطة كثيفة راس المال. ومن الواضح ان النمو المتسارع في هكذا استيرادات يجب ان يرافقه نمو متسارع في الصادرات، وهذه الصادرات يجب ان تكون من السلع والخدمات ذات محتوى الاستخدام العالي نسبياً، وتتفق هذه الحالة مع نظرية التجارة العالمية القياسية. وتؤدي الحاجة لتشجيع مثل هذه الصادرات الى تثبيط الزيادات في نسب راس المال/ العمل الكلية. ويكون النمو السريع في الاسواق المحلية للطلب على الصناعات ذات العمل الكثيف بحد ذاته مفضلاً بالنسبة للانتاج واطيء الكلفة ومن ثم بالنسبة لتنافسيتها الخارجية. لقد بني نجاح تايوان في زيادة الصادرات في نهاية خمسينات القرن الماضي على النمو السابق في الطلب المحلي. ويساعد سعر الصرف المنخفض القيمة على جعل اسعار السلع الزراعية منخفضة، ويثبط استعمال المدخلات المنتجة براس مال كثيف والمستوردة باسعار عالية بسبب طبيعة سعر الصرف، لكن من جهة اخرى يحفز الصادرات من السلع الزراعية والسلع الاخرى ذات العمل الكثيف، مما يساعد في التغلب على المصاعب المؤسساتية المختلفة التي تعيق الصادرات من الدول النامية.

من جهة اخرى اذا نمى الاستخدام اكثر من القدرة على انتاج السلع الغذائية المحلية فيجب في هذه الحالة استيراد السلع الغذائية لدعم معدل النمو السريع في الاستخدام. اما اذا كانت السلع الغذائية تصدر الى الخارج، فيجب والحالة هذه تفحص سياسات التجارة بدقة فيما اذا كانت مثبطة لاستيراد السلع

والخدمات كثيفة راس المال وكذلك لتصدير السلع والخدمات كثيفة العمل، وتفحص فيما اذا كان الاستثمار في البنية التحتية غير كافٍ لنمو سريع في الاستخدام المحلي.

ب. خفض الفقر:

تعد هذه الستراتيجية من الستراتيجيات المفضلة لخفض الفقر، لهذا يجب تسخير الموارد لتحقيق هذا الهدف، حيث ان هذه الستراتيجية تزيد من عرض السلع الغذائية الرخيصة من جهة وتزيد من الطلب على العمل من جهة اخرى، وهذان هما العنصران الاساسيان لازالة الفقر من خلال النمو. وحيثما كان هناك فقر منتشر فان الانتقال الى مثل هذه الستراتيجية للتنمية يجب ان يكون له الاولوية لتخفيف مثل هذا الفقر، وفي سياق هذه الستراتيجية يجب اعطاء اهتمام خاص لازالة التنافس بين الفقراء والتي تكون ضارة لهم. وهكذا يجب ان يوجه الانتباه لتوفير البنية التحتية للمناطق النائية والقروض للعمليات الزراعية الصغيرة كثيفة العمل والمساعدات الفنية في انتاج وتسويق الخضروات وبقية السلع ذات راس المال الاقل كثافة والانشطة صغيرة الحجم.

وفي المدى البعيد فان هذه الستراتيجية تجلب مشكلة الاختلافات المناطقية، حيث انه من الممكن ان تنمو الزراعة بصورة سريعة في بعض المناطق مقارنة باخرى بسبب حدوث الاختراق التقني في هذه المناطق. فحتى في المدى الطويل قد تكون هناك مناطق ذات موارد مادية يكون معها من الصعب الوصول الى تقنيات متطورة. ويدعم التاثير الاولي للاختلافات المناطقية الواسعة بتاثيرات المضاعف المحلي لنمو الزراعة السريع. وقد تم معالجة مثل هذه الحالات من خلال الهجرة، حيث انه بوجود امكانية الهجرة فأنه من الصعب الاستثمار في المناطق ذات معدل العائد المنخفض والتي لا تملك قدرات للتنمية، لكن من جهة

اخرى يجب تفهم المشاكل الاجتماعية للهجرة ومحاولة التوصل الى قرارات بديلة. وطالما ان التحول الى هذه الستراتيجية تعد مسالة مفضلة جداً لخفض الفقر فان التعامل مع المشاكل المؤقته والانتقالية عن طريق اعادة توزيع الموارد تكون مكلفة للمراحل القادمة من تخفيض الفقر، وقد تساعد الاعمال العامة الريفية الواسعة في اعادة توزيع الدخل ومن ثم مساعدة الستراتيجية نفسها. وقد يساعد دعم السلع الغذائية الريفية في استقرار القوة العاملة الريفية، واذا ما استعملت المساعدات الغذائية الخارجية لدعم هذه الجهود فان تكاليف خفض النمو وخفض الفقر تكون معدومة في المستقبل.

ج. دور الحكومة:

للحكومة دور حاسم في تنفيذ هذه الستراتيجية، حيث ان القطاع الزراعي غالباً ما يعتمد في تنفيذ الاعمال الزراعية على وحدات صغيرة الحجم لذلك يجب ان تكون هناك استثمارات حكومية ملموسة لدعم هذا القطاع في وسائط النقل والقدرة الكهربائية والاتصالات والبحث العلمي والارشاد والتعليم وتوفير مؤسسات تجهيز المدخلات الزراعية. ولكون هذه الاعباء ثقيلة جداً لهذا تحتاج الحكومة بصورة مستمرة للبحث عن طرق من اجل نقل هذه الانشطة الى القطاع الخاص، ولهذا يجب ان تبقى بعض الانشطة التي يؤديها القطاع الخاص بصورة جيدة مثل التسويق بيد القطاع الخاص ان امكن ذلك. كما يجب تحويل توزيع مدخلات الانتاج الى القطاع الخاص باسرع ما يمكن ان كان هذا القطاع قادراً على اخذ هذه المهمة على عاتقه.

وكما يعلم الجميع فان مهمات التنمية الزراعية تكون منتشرة على مساحات جغرافية واسعة لهذا تكون متطلبات البنية التحتية هائلة، ولان هذه العملية هي عبارة عن عملية تحديث للريف في مجالات تنمية الصناعات الريفية

الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين نمط الاستهلاك لذا فان الحاجة لكهربة الريف وتطوير اتصالاته تكون كبيرة. فكما ان هناك حاجة للاستثمارات الحكومية الواسعة لتطوير الصناعات الثقيلة في المناطق الحضرية الرئيسة، كذلك هناك حاجة للاستثمار في المناطق الريفية لتطوير الاسواق الخدمية في المدن الريفية الصغيرة. وان مثل هذه الاستثمارات ستكون مؤلمة ومثبطة لقدرة الحكومة لتوفير الموارد الرأسمالية، حيث سيكون هناك شد وجذب بين الحاجة لتحفيز القطاع الخاص والحاجة للعوائد الحكومية. وفي هذه الحالة على الحكومة عمل خيارات في توزيع الميزانية والتي يكون فيها فسحة للاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والتغير التقني في القطاع الزراعي والتي تعد جوهر هذه الستراتيجية. وقد لا تكون هذه الستراتيجية ناجحة بسبب هذه المصاعب المالية ولكون ان الحكومات لا تدرك المتطلبات الكبيرة من الموارد المالية ومن ثم الحاجة للتخلي عن الانشطة التي قد تكون ملائمة لستراتيجيات بديلة اخرى. وهذا يوضح عدم نجاح بعض البلدان في تطبيق هذه الستراتيجية مثل الهند والفلبين التي دمجتا النجاح في القطاع الزراعي بصورة غير كفوءة مع النمو في الاستخدام مقارنة ببلدان نجحت في تطبيق هذه الستراتيجية مثل تايوان وتايلاند.

د. السياسة السعرية والتغير التقني:

تعد الاسعار مؤشرات وليس حلولاً لمشاكل الانتاج الزراعي والاستخدام، اما الحل لمشاكل الانتاج الزراعي فهو التغير التقني، وعندما يكون التغير التقني غير كافٍ فان ارتفاع الاسعار تعد مؤشراً لوجود مشكلة على امل الوصول الى تصحيح لها. وطالما ان عمليات التغير التقني تحتاج الى مدة زمنية بين الاستثمار والحصول على نتائج لذا فان الاسعار لا تعد مؤشراً كفوءاً، حيث من الاحسن تحليل الحاجة والعمل على اجراء التغير التقني المطلوب بدلاً من انتظار

التغيرات السعرية ان ترسل مؤشرا. فقد تكون بعض التدخلات الحكومية ذات العلاقات السعرية غير المناسبة مثل سعر الصرف (المغالى فيه) مثبطة حتى للقطاع الزراعي ذو التقنية الداينميكية.

قد تظهر بعض المشاكل السعرية الاكثر خطورة في القطاع الزراعي الاكثر داينامكية، حيث قد تؤدي التقنية المتطورة الى زيادة الانتاج الزراعي في مناطق معينة بصورة اسرع من الطلب الفعال الذي يمكن ان يخلق في تلك المناطق والتي قد تكون معزولة بسبب البنية التحتية الضعيفة. وفي مثل هذه الحالات تلعب الدولة دور المشتري للسلع الزراعية الاساسية ومن ثم تكون خزيناً يمكن ان ينقل الى مناطق اخرى. ويجب ان تكون الحكومة حذرة جداً بعدم الانفاق كثيراً على تكوين خزين من السلع الغذائية كما حدث في الهند في السنين الاخيرة بدلاً من الانفاق على تعجيل التغير التقني في القطاع الزراعي وتوفير البنية التحتية الضرورية لزيادة الاستخدام. ويكون دور القطاع الزراعي كمحفز للنمو غير الزراعي عن طريق استعمال بعض المنافع ذات تكاليف الانتاج الواطئة في القطاع الزراعي لتحفيز الانتاج في قطاعات اخرى عن طريق التحول في ميزان التبادل لصالح القطاعات غير الزراعية. وقد يتم اللجوء الى خلق ركود سوقي للاسعار الزراعية استجابة للتكاليف الواطئة، كأحد الحلول في هذه العملية.

هـ المساعدات الخارجية:

يتطلب الدور الحاسم للتجارة الخارجية في دعم ستراتيجية التنمية هذه ان تفتح البلدان الصناعية اسواقها للسلع والخدمات ذات العمل الكثيف والتي تصدرها البلدان النامية، وبذلك فان البلدان النامية يكون لديها العملات الاجنبية لشراء السلع والخدمات ذات راس المال الكثيف والتي تحتاجها تلك البلدان في ستراتيجية الاستخدام العالي.

وعند البديء بتطبيق هذه الستراتيجية يكون للمساعدات الخارجية دور كبير يمكن ان تلعبه في تسريع نمو التعليم، وخاصة التعليم العالي والذي يعد اساسياً في تطبيق هذه الستراتيجية، حيث ان هناك حاجة لاعداد كبيرة من المتدربين لتنمية وتشغيل انظمة البحث العلمي وانظمة الارشاد الزراعي ومؤسسات توفير مستلزمات الانتاج. وتتطلب السياسة التفصيلية للحكومة لتطبيق هذه الستراتجية تطوير وتحليل البيانات ومن ثم اجراء بعض التعديلات عليها وهذا يحتاج الى اناس متدربين، ويمكن توفير الجهد والوقت بالنسبة للبلدان النامية عن طريق الحصول على مساعدات تعليمية من خلال التدريب والدعم الفني من البلدان المتطورة.

ومن الجدير بالملاحظة ان اليابان وتايوان قد حققا التغير التقني في الزراعة بعد بنائها لبنية تحتية مؤثرة في انظمة الري والنقل، من جهة اخرى على البلدان النامية اليوم ان تقوم بهذه الاستثمارات في نفس الوقت، ويمكن للمساعدات الاجنبية ان تدعم البلدان النامية بهذه الاستثمارات العالية.

ويمكن للمساعدات الاجنبية ان تساهم في تمويل استيرادات السلع والخدمات ذات راس المال الكثيف خلال المراحل الاولى من تطبيق هذه الستراتيجية عندما لا تزال الصادرات متخلفة ويمكن للمساعدات الغذائية ان تساعد في توفير البنية التحتية وتسهيل وجود بيئة سياسية مستقرة من خلال توفير المواد الغذائية للعاملين واعانات السلع الغذائية.

ويمكن ان يكون للمساعدات الخارجية دوراً قوياً تلعبه في مساعدة الانتقال من الستراتيجية القائمة على راس المال الملائم او الاحلال محل الاستيراد الى الستراتيجية القائمة على تنمية الزراعة والاستخدام. وفي مرحلة الانتقال تكون

هناك مشاكل متعلقة بمسألة العدالة الاجتماعية، حيث تكون الستراتيجيات البديلة غير عادلة اجتماعياً في المدى القصير ولذا يكون مرافقاً لها اعانات غذائية وعناصر اخرى للتعويض عن عدم العدالة الاجتماعية. ويمكن للمساعدة الخارجية ان تساهم في حل هذه المشاكل، لكن يجب الحذر في التعامل مع هذه المساعدات بحيث يمكن ان تسهل انتقالاً الى الستراتيجية الجديدة بدلاً من تأخيرها.

تواجه افريقيا اليوم مشاكل خاصة بسبب عدم تطبيق ستراتيجيات المساعدات الاجنبية والوطنية بصورة صحيحة في سبعينات القرن الماضي. وتفتقر معظم البلدان الافريقية الى الكوادر المدربة لتطبيق هذه الستراتيجية التنموية، كما تمتلك تلك البلدان اسوأ بنية تحتية مقارنة باي من البلدان النامية، كما انها تعاني من درجة عالية من العجز لعدم الاستقرار في سلع التصدير الرئيسة. وتحتاج هذه البلدان تبعاً لذلك مساعدات خارجية هائلة في مجال التدريب والاستثمار في البنية التحتية اضافة الى استقرار عائدات التصدير.

ستراتيجية الاقتصاد الجزئي:

وتبنى هذه الاستراتيجية الاقتصاديان الامريكي فرنون روتان والياباني يوجيرو هيامي حيث استعملا هذه المنهجية في تحليل عملية التنمية الزراعية في كل من اميركا واليابان وكثير من البلدان وما يترتب على ذلك من تصميم للسياسات التنموية الزراعية والتي تقف بمقارنة حادة مع وجهة نظر التنمية الكلية والتي سيطرت على طروحات كل من نظرية مراحل النمو ونظرية الاقتصاد الثنائي.

وقد خلصا من نتائج تحليلهما لتجربة التنمية الزراعية في كل من اليابان واميركا وعمليات التنمية الزراعية المعاصرة في البلدان النامية الى الدور الحاسم الذي يمكن ان تلعبه القوى الاقتصادية في تحفيز كل من التغير التقني والمؤسسات.

وقد دعم تحليلهما وجهة النظر التي تؤكد ان الاسعار النسبية لكل من مدخلات الانتاج والناتج تضع تاثيراً كبيراً على اتجاه كل من الانشطة الانتاجية والابتكارية للمزارعين وللمنشآت التي تجهز المدخلات الصناعية المستعملة في الانتاج الزراعي. وقد تم توسيع نظرية الابتكار المحفز لتشمل سلوك مؤسسات القطاع العام، وقد قاد تحليلهما لمؤسسات القطاع العام في كل من اميركا واليابان ان مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات التعليمية في القطاع العام التي تخدم القطاع الزراعي قد استجابت بصورة فعالة للقوى الاقتصادية لتسهيل القيود المفروضة على النمو الزراعي والتي يفرضها العرض غير المرن لمدخلات الانتاج. كما يتفق تطور قدرات البحث العلمي الزراعي في البلدان النامية في قطاع محاصيل التصدير ومن ثم في قطاع المحاصيل الغذائية مع فرضية التنمية المحفزة للاقتصاديين هيامي وروتان.

كما اشار العالمان المذكوران الى ان دور القوى الاقتصادية في قرارات تخصيص الموارد لكل من منشآت القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام تضع عبئاً كبيراً على كفاءة النظام السعري. كما اشارا الى انه يكون هناك تشوه في العلاقات السعرية بسبب اما عدم كمال السوق ام التدخل الحكومي في عمليات السوق فان كل من السلوك الابتكاري والسلوك الانتاجي لمنشآت القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية سيتم تشويهها. لقد ساهم تشوه الاسعار، في كل من اسواق المدخلات والمنتجات المحلية والعالمية وكذلك القيود على انتقال

الموارد والمنتجات، في توسيع عدم التوازن في الزراعة العالمية خلال المدة بين الحربين واثناء معظم المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

اشار الباحثان المذكوران الى ان هناك تخلف نسبي في انظمة اسواق معظم اقتصاديات البلدان النامية، وبذلك يكون التحدي الرئيسي الذي يواجه هذه البلدان في تخطيطها الاقتصادي هو تطوير سوق قادر على اظهار اثار التغيرات في علاقات الانتاج والطلب والعرض. فالعنصر المهم في تطوير نظام سوق اكثر كفاءة هو ازالة العوائق والتشوهات الناتجة من سياسة الحكومة نفسها، بما فيها ادامة سعر صرف مغالى فيه (مرتفع) ومعدلات فائدة منخفضة وسياسات سعرية لكل من الناتج وعناصر الانتاج غير محمودة للقطاع الزراعي.

لقد نشأ عن الستراتيجية التي تحاول حماية القطاع الزراعي من تأثير القوى الاقتصادية وليس الاستثمار في المؤسسات التي تحسن قدرات القطاع الزراعي للاستجابة للتغير الاقتصادي في بلدان كثيرة، فروقات كبيرة في الرفاهية الاقتصادية بين سكان الريف وسكان المدينة مما ادى الى التقييد الشديد لقدرات القطاع الزراعي للمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني. وقد راى الباحثان هيامي وروتان ان الاستثمارات في المؤسسات العامة والتي زادت من قدرات القطاع الزراعي للاستجابة للقوى الاقتصادية كانت حاسمة لنجاح التنمية الزراعية في بلدان مثل اليابان والولايات المتحدة الامريكية والدانمارك. وتعتمد القدرة في معظم البلدان النامية للانتقال من قطاع زراعي يعتمد على الموارد الطبيعية الى قطاع زراعي يعتمد على التطور العلمي لخلق معطيات مستمرة من الابتكارات التقنية والتي تكون مستجيبة لعرض المدخلات والطلب على الناتج، على الاستثمارات الكبيرة في قدرات محطات البحث العلمي.

والمسالة الاخرى ذات الاهمية هي قدرة البلد على اجراء الابتكارات والاصلاحات المؤسسية الضرورية للمنتجين الزراعيين للاستجابة للفرص الفنية الجديدة التي تصبح جاهزة امامهم. وتصبح كذلك الابتكارات المؤسسية والتي تسمح للمؤسسات والمنشآت للاستفادة من منافع الانشطة الابتكارية، مهمة في خلق الحوافز لكل من السلوك الابتكاري والانتاجي. من جهة اخرى حاولت ستراتيجية التخطيط على المستوى الكلي، والتي سيطرت على التفكير التنموي بعد الحرب العالمية الثانية، ايجاد تفسير فكري للهزة الاقتصادية المتمثلة بالكساد الكبير والزلزال السياسي المتمثل بالحرب العالمية الثانية. وقد بينت هذه الستراتيجية التي تبناها عدد من اقتصادي تلك المدة ان التنمية تحدث اذا استطاع البلد ان يعمل ما ياتي:

أ- استعمال التخطيط الاقتصادي الوطني ليس دليلاً فقط بل لاستبدال قوى السوق.

ب- تحقيق معدلات عالية من الادخار والتراكم الرأسمالي تكون كافية لانجاز معدلات سريعة من التصنيع.

ج- خفض اعتماده على الانتاج الاولي. وقد كان من المتوقع ان جهوداً قليلة حاسمة قد تؤدي الى الانطلاق نحو نمو مستدام ذاتياً، كما عد اصحاب الراي ان الحصول على موارد خارجية لازالة الفجوة بين الادخار والاستثمار وكذلك الفجوة بين الاستيراد والتصدير، ذات اهمية حاسمة بالنسبة للجهود التنموية الناجحة.

وقد اعقب الحماس الاولي الذي لاقاه نجاح بلدان قليلة والتي اتبعت سياسات مبنية على ستراتيجية التخطيط الكلي، تثبيط كبير في السنين التي

اعقبتها، حيث ان عدداً من الامثلة للبلدان التي طبقت هذه الستراتيجية بدت واعدة جداً في اواخر خمسينات واواسط ستينات القرن الماضي لم تعد تمثل امثلة نجاح مفيدة. وقد نتج عن تطبيق ستراتيجية التخطيط الكلي في البلدان التي طبقت سياسات ادت الى طريق عالي التكلفة في التنمية الاقتصادية، وقد كان هذا النتيجة المباشرة لاهمال الاستثمار في القدرة الداخلية لخلق تغير تقني والفشل في الاستثمار في تراكم المهارات العلمية والمهارات التقنية والمهارات الادارية ومهارات القوة العاملة. وقد كان هناك فشلاً في ادخال التغير المؤسسي الضروري لتقنين المحفزات بصورة فعالة لكل من الانشطة الابتكارية والانشطة الانتاجية للافراد والمنشآت الخاصة والمؤسسات الحكومية.

مصادر الفصل التاسع

1- سالم توفيق النجيفي - التنمية الاقتصادية الزراعية - دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل - الموصل - العراق - 1987.

2- Carl,K. Eicher etal, International Agricultural Development, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1998.

3- Mudhi, A.Ali, The Transformation of British Agriculture, unpublished M. phil. Thesis, Edinburgh University, Edinburgh, U.K, 1979.

4- Yujiro Hayami and Vernon W.Ruttan, Agricultural Development, An International perspective, The Johns Hopkins press, Baltimore and London, 1971.

المحاضرة العاشرة
تاثيرالاصلاح المؤسسي
في التنمية الزراعية

تناول اقتصاد المؤسسات بكافة اشكالها عديد من الاقتصاديين منذ بداية القرن الماضي، حيث يطلق على اعمال الرواد في اقتصاد المؤسسات ما يسمى بالاقتصاد المؤسسي القديم ويفتقر هذا العمل للأسس النظرية. وقد استطاع بعض الاقتصاديين في النصف الثاني من القرن العشرين ان يفتحوا افاقاً جديدة في مجال الاقتصاد المؤسسي واهم هؤلاء هم North, Coase وWilliamson، حيث وضع هؤلاء اسس ما يسمى بالاقتصاد المؤسسي الجديد. ومن المسائل الاساسية التي تطرق اليها هؤلاء هو ان التعامل وليس السوق هو الجانب الملائم في التحليل حيث ان الوسطاء الاقتصاديين هم من يحاولون تدنية تكاليف التعامل. وقد عرفت تكاليف التعامل على انها المكافيء الاقتصادي للاحتكاك في الفيزياء من لدن Williamson بينما عرفها اخرون على انها الخسائر التي تسببها المعلومات غير الكاملة. وقد تم تقسيم تكاليف التعامل من لدن Dahlman الى ما ياتي:

أ- تكاليف البحث والمعلومات.

ب- تكاليف المساومة واتخاذ القرار.

ج- تكاليف الضبط الامني والسيطرة.

وقد استعمل هذا المصطلح بصورة متزايدة لتوضيح كيفية تطور التنظيمات الادارية في اقتصاد السوق.

تطبيق المفهوم على القطاع الزراعي:

بدأ تطبيق مفهوم الاقتصاد المؤسسي الجديد بصورة متزايدة لدراسة الاقتصاد والتنمية الزراعية، حيث اظهرت الدراسات الميدانية العلاقة بين نوعية المؤسسات والاستثمار والنمو. ومن الامثلة الواضحة في الفشل المؤسسي او ضعف المؤسسات هو تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، الازمة الاقتصادية في شرق آسيا والنمو المنخفض في الاقتصادات الافريقية. وقد كان النمو الاقتصادي الافريقي ودول نامية اخرى ضعيفاً لان تركيب المؤسسات (حقوق الملكية وقواعد اخرى) وطريقة فرضها لم توفر حوافز وتشجيع للانشطة المعظمة للثروة او الانتاج للافراد ام المنظمات.

وقد تم تطبيق التطور في الاقتصاد المؤسسي الجديد ايضاً على مجال التنمية الزراعية، ومن مجالات التطبيق الاكثر وضوحاً هو مجال التركيب الهيكلي للقطاع الزراعي وادارة الموارد العامة والانظمة التقنية بما فيها توفير البذور المحسنة والتسويق والتجارة والمؤسسات الصغيرة للاقراض وتخفيف الفقر.

الحاجة للاصلاح المؤسسي:

طورت معظم البلدان النامية خلال العقود المنصرمة تدريجياً نظام الدولة الموجود في كل مكان والتي تنظم وتشجع الانشطة المختلفة وتبني المشاريع العامة وتوفر الخدمات وحتى تنافس القطاع الخاص في الانشطة الانتاجية. وتعمل الدولة كذلك منظماً يحدد ماذا ينتج البلد (من خلال التمويل والاستثمار والسياسات السعرية والتدخل في مجال التجارة الخارجية... الخ) وكيف يمكن ان

ينتج (من خلال البحث العلمي والمساعدات الفنية والارشادية والتاثير في الاسعار النسبية لعناصر الانتاج) وايضاً لمن يكون الانتاج (من خلال سياسات توزيع الدخل والرواتب وتركيب الاسعار وتوزيع الاراضي...الخ). كما ان الدولة هي التي تبني البنى التحتية وتقدم مدى واسع من الخدمات العامة وتدخل الدولة ايضاً في انتاج سلع معينة (والتي عادة ما تكون مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية والتي تعد احياناً بانها ستراتيجية).

وتقدم ازمة الديون الخارجية بالنسبة للبلدان النامية والتي ابتدأت من عام 1982 فصاعداً دليلاً على عدم جدوى ستراتيجيات التنمية المبنية على الاسواق الداخلية، في الوقت الذي كانت تحدث فيه تغيرات سريعة في المحيط العالمي حيث ان التقدم التقني في الاتصالات ومعالجة البيانات قد ساعد في التعجيل لعولمة الظاهرة الاقتصادية، وقد اجبرت هذه التغيرات بعض البلدان النامية لمراجعة ستراتيجياتها واصلاح المؤسسات الاقتصادية.

واجبرت هذه الحالة بعض البلدان النامية ابتداء من منتصف ثمانينات القرن الماضي فصاعداً الى تغيير اتجاه واهداف سياساتها الاقتصادية بصورة تدريجية تاركين ما يسمى بستراتيجية التصنيع بديلاً للاستيراد والمبني على نمو الاسواق المحلية واستبدال هذه الستراتيجية التي استمرت لثلاث عقود وبناء ستراتيجية جديدة مبنية على الاقتصاد الحر والمفتوح والذي يسهل تفاعل اكبر مع السوق العالمية.

ومن التجارب الواضحة في هذا المجال تجربة بلدان اميركا اللاتينية التي ادخلت اصلاحات اقتصادية مهمة حيث اعادت التوازن الى الاقتصاد الكلي اولاً، وثانياً تحريرالاسواق الداخلية من العبيء الثقيل لسيطرة الدولة حيث

انفتحت الاسواق والاقتصاد ككل على العالم الخارجي. من جهة اخرى أجريت اصلاحات شاملة على عمل وظائف الدولة حيث حولت اعمال الدولة الى السوق عن طريق تحريره لتبسيط تدخلها وخفض دورها كمستخدم (عن طريق تفكيك الجهاز الوظيفي) ونقل ملكية الموجودات الى القطاع الخاص (الخصخصة) وحتى تحويل وظائفها العامة الى القطاع الخاص.

تغيير الرؤية التقليدية للقطاع الزراعي العام والسياسات القطاعية:

ان الرديف المنطقي للاصلاح الاقتصادي هواصلاح الدولة، حيث يعاد تحديد دور القطاع العام في تنظيم الاداء الاقتصادي وتخفيض دورها التنظيمي والتدخلي، كذلك تشجيع تخفيض حجم الدولة وان يكون عملها اكثر كفاءة في ما تنجزه وكيفية هذا الانجاز.

اما على مستوى القطاع الزراعي فيجب على الدولة القيام بتحويل مؤسساتها للايفاء بالطلبات الجديدة للقطاع الخاص لتحقيق التنافسية. كذلك يجب ان تستجيب لطلبات المجتمع المدني من اجل عدالة اجتماعية اكبر والحفاظ على الموارد الطبيعية والتقدم السياسي نحو تعزيز النظام الديمقراطي. وبدورها يجب ان تمارس منظمات المجتمع المدني وظائف جديدة تتلائم مع نظام السوق الحرة واستبدال الآليات والمؤسسات العامة.

ويتطلب اعادة تحديد ادوار كل من القطاع العام والقطاع الخاص تغيير في العلاقة بين اجواء القطاع العام والمجتمع المدني، كما يجب استبدال موقف المواجهة الذي كان سائداً في الماضي والذي ميز العلاقة بين الدولة ومنظمات القطاع الخاص بالجهود التي ترمي الى بناء اتفاق عام من اجل تكامل الجهود بين الطرفين.

وتضع النظرية التقليدية لمؤسسات القطاع الزراعي العامة، المنغلقة في المفهوم القطاعي احادي الوظيفة، تحديدات يجب التغلب عليها وتكييفها وفقاً لسياقات القطاع الزراعي الجديدة في رؤية موسعة متعددة الوظائف ذات تداخلات عديدة مع بقية فروع الاقتصاد ومع الوسط الريفي والقطاع الصحي وقطاع توفير الغذاء والقطاع التعليمي والثقافي...الخ.

وبالنسبة للسياسات العامة تتطلب الفرضية الجديدة سياسات قطاعية متفقة ومتطابقة مع السياسات الاقتصادية الكلية. وهذا يتضمن اعطاء الاولوية لادامة التوازن في ميزان الحسابات الكلية للاقتصاد المعني من جهة ومن جهة اخرى تحديد استعمال ادوات السياسة القطاعية التقليدية المستعملة في الماضي (مثل اعانات الاسعار العامة واسعار الفائدة والسياسات التجارية للدولة والاستثمار الستراتيجي العام في البنية التحتية والخدمات...الخ).

التقدم في تغيير الاقتصاد الكلي وتخلف الاصلاح المؤسسي:

يلاحظ في كثير من البلدان التي اقدمت على اصلاح السياسات الاقتصادية ان هذه الاصلاحات كانت متقدمة كثيراً على الاصلاحات المؤسسية. هناك سببان رئيسان لهذا الاختلاف الاول انه من الابسط والاسرع ان تقوم باصلاح سياسة مقارنة باصلاح مؤسسة، حيث قد يكون هناك رد فعل تجاه تغيير السياسات اذ ان هذه السياسات كانت في الماضي تدر ريعاً عاماً وامتيازات لمجاميع معينة والذين يستولون على هذه العوائد. وتبقى هذه المجاميع التي كانت مستفيدة قلقة من التغييرات التي تأثروا بها، فمثلاً تغيير سياسة دعم الاسعار لمنتجات معينة يؤثر على المنتجين الذين يرون ان ربحية محاصيلهم قد تاثرت او تحرير الاسعار التي كانت تنظم سابقاً ويستفيد منها المنتجون الذين كانوا يستطيعون تحديد اسعارهم، لكنها كانت تعارض من لدن المستهلكين الذين كان

عليهم ان يدفعوا اكثر للحصول على المنتجات. من جهة اخرى فان الاصلاح المؤسسي (مثل خصخصة خدمة معينة) تواجه ضغوطات سياسية ليس من المجاميع المذكورة اعلاه فقط، مثل المنتجين والمستهلكين، لكن ايضاً من المجاميع السياسية ذات العلاقة، والذين يستعملون هذه المؤسسات لاغراض انتخابية او لممارسة قدرتهم السياسية، وكذلك مجاميع العمال الذين يرون ان وظائفهم مهددة. اضافة الى هذا فان الاصلاح المؤسسي (مثلاً ازالة الوظائف التي تؤديها الدولة او غلق مؤسسة او تغيير ملكيتها من القطاع العام الى القطاع الخاص) يتطلب تغيير القانون الذي يعطيها الحياة، ويترتب على ذلك عملية طويلة ومتعبة في النظام التشريعي للبلد ومن ثم التعرض لمصالح المجاميع السياسية في البلد.

اما السبب الثاني لعدم مواكبة الاصلاح المؤسسي للاصلاح الاقتصادي هو انه في كثير من بلدان العالم ان الاصلاحات المؤسسية لم تتبع ستراتيجية متفق عليها حول الدور الذي يجب ان يلعبه كل من القطاع العام والخاص في مشروع التنمية الجديد. وبدلاً من ذلك فان الاصلاحات قد جاءت استجابة للحاجة المالية المتمثلة في خفض العجز المالي، وهذا يعني ان الاصلاح المؤسسي كان جزئياً وتم تنفيذه على اساس كل حالة على حده. لذا فان بلدان العالم المختلفة قد اجرت اصلاحاتها المؤسسية في القطاع الزراعي حسب طبيعة عمل كل مؤسسة ومدى ربحيتها بالنسبة للقطاع العام، واذا كانت غير مجدية استناداً الى تقييمها الاقتصادي فيتم غلقها اذا لم تنفع القطاع الخاص.

اصلاح ملكية الارض:

لقد عُدَ اصلاح ملكية الارض بانه من المسائل الاساسية لتسخير مورد العمل ولخلق نمو في الانتاجية في كل نظريات التنمية الماركسية والليبرالية. لقد

اجمع الاقتصاديون الغربيون على ان القطاع الزراعي الذي يديره نمط الملكية من نوع المالك المنتج يحقق تخصيصاً اكثر كفاءة للموارد ويساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الوطني مقارنة بالانظمة البديلة. وقد ادت وجهة النظر هذه الى التاكيد على الاصلاح الزراعي بشكل جهود مساعدات اقتصادية وفنية لعدد من جهات المساعدات العالمية والوطنية. ونتيجة لذلك فقد انتشرت تشريعات الاصلاح الزراعي في عدد من البلدان النامية ومنها البلدان العربية وكثير من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية حيث اعيد توزيع الملكيات الكبيرة بشكل مساحات صغيرة من الارض على الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً زراعية بينما وزعت اراضي قليلة على الفلاحين المالكين. وقد خلص تحليل النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية للعلاقة بين نظام ملكية الارض والانتاجية بان ليس هنالك بديل من وجهة نظر الانتاجية لنظام المالك المنتج. واشارت نتائج التحليل الى انه اذا صنفت المزارع حسب الحجم ونمط الملكية والانتاجية فان التصنيف سيجد ان نظام المالك المنتج في القمة وان نظام المحاصصة في القعر ويقع المالك جزئياً والمؤجر في المركز الوسط في كل مجموعة احجام. وقد اظهرت تجارب بعض البلدان العربية في الاصلاح الزراعي، حيث وزعت مساحات صغيرة من الارض على الفلاحين في نظام مايسمى بمزرعة العائلة، ان هذا النظام لم يكن كفؤاً من ناحية الانتاج حيث ان معظم الفلاحين المستفيدين من توزيع الاراضي يفتقرون للامكانات المالية التي تؤهلهم للاستثمار في التقنيات الحديثة. لهذا فان مساهمة انتاج هؤلاء الفلاحين من انتاج مزارعهم في الناتج الزراعي الاجمالي كانت متواضعة وقد اضطر هذا الوضع ان يهجر كثير من المزارعين اراضيهم والانتقال الى مهن اخرى.

اصلاح تركيب السوق:

بزيادة تعقيد علاقات السوق بين المنتج والمستهلك هنالك ميل مستمر للتساؤل عن انتاجية الموارد المسخرة للوظائف التسويقية. فينظر الى التجار الصغار من لدن المنتجين والمستهلكين نظرة عدم ارتياح، بينما ينظر الى الوسطاء بانهم يستغلون الفلاحين من خلال الادوار المتعددة التي يؤدونها، ومن الامثلة على الوسطاء المسوقين، المقرضين والتجار. من جهة اخرى ينظر الى التركيب التسويقي التقليدي انه عائق لتحقيق الكفاءات التشغيلية والسعرية في النظام التسويقي.

وقد بدأت عدد من البلدان النامية بجهود تنظيم او استبدال التركيب التسويقي التقليدي من خلال انشاء مجالس التسويق وتشجيع التعاونيات التسويقية او نقل وظائف تسويقية معينة من القطاع الخاص الى القطاع العام، فعلى سبيل المثال تبنت الهند في عام 1958 سياسة بدأت فيها الدولة التدخل في التجارة لتخفيف الانتشار السعري بين المنتجين والمستهلكين. وقد تم النظر الى التجارة التي تؤديها الدولة نفسها بانها قرار مؤقت يتبعه تنظيم تسويقي تعاوني كامل من المنتج الى المستهلك. وتم تحديد سياسة تجارة الدولة اولاً بالقمح والرز فقط ومن ثم توسيعه الى محاصيل الحبوب الاخرى. وقد كانت كينيا احدى الدول التي تمثل مثالاً متطرفاً لتدخل الدولة، حيث انه منذ عام 1960 تمت السيطرة على التسويق من لدن (27) مجلس تسويقي زراعي. يستند اصلاح السوق والتنمية المؤسسية على ثلاثة اسس، فالعنصر الاول هو الجانب التحليلي للسلوكية والذي كونته النظريات الاقتصادية الجديدة للمنافسة غير التامة وتركيب السوق. اما العنصر الثاني فهو الاهتمام بانجاز الكفاءة الفنية او الكفاءة السوقية في حركة السلع من المنتج الى المستهلك، اما العنصر الثالث فهو الاهتمام

بالعدالة او مضامين توزيع الدخل. تشير الدلائل المتوافرة الى ان هناك فوائد اقتصادية قليلة يمكن تحقيقها بواسطة جهود اصلاح السوق في الاقتصادات التي تتميز بالتغيرات التدريجية في التقنية والطلب. من جهة اخرى يمكن الحصول على فوائد اقتصادية ملموسة للموارد المكرسة لاصلاح السوق في الحالات التي تتميز بالنمو السريع في الطلب المحلي ام العالمي او بوجود التغير التقني المؤدي الى نمو سريع في الناتج الممكن.

ادى تدخل الدولة في اداء السوق، من خلال الهيئات التسويقية المختلفة التي كانت اغلبها تدار من لدن الدولة الى نتائج غير محمودة في جوانب كثيرة اهمها سوء تخصيص الموارد والاداء غير الكفوء بالنسبة لرفاهية المنتج والمستهلك كذلك كانت تتحمل الدولة خسائر واضحة نتيجة لتحملها تكاليف معظم حلقات سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية. لهذا فقد اقدمت الدولة في كثير من البلدان النامية، التي كانت تدير المؤسسات التسويقية، الى خصخصة هذه المؤسسات لضمان اداء افضل من لدن القطاع الخاص.

اصلاح المؤسسات الاقراضية:

لقد اعطيت اهمية ملموسة لاصلاح المؤسسات الاقراضية الزراعية مقارنة ببقية الاصلاحات مثل اصلاح ملكية الارض واصلاح تركيب السوق. واعطيت هذه الاهمية الخاصة لاصلاح المؤسسات الاقراضية كاداة للتنمية الزراعية استناداً لاربع وجهات نظر:

الاولى هي وجهة نظر شومبيتر والتي شخصت الابتكار على انه عنصر حاسم في التنمية الاقتصادية وان الاقراض يعد اداة تنظيم اساسية والذي يمكّن المبتكر من جذب الموارد بعيداً عن الانشطة الاخرى. اما الثانية فهي مبنية على

وجهة نظر مشابهة لتلك التي في اصلاح السوق، حيث يحصل المزارع على قروضه ويبيع ناتجه لنفس الوسيط ويتم استغلاله في كل عملية من هذه العمليات. اما وجهة النظر الثالثة فترتبط بالثانية حيث تنظر لمؤسسات الاقراض الحكومية كجزء من التعليم الموجه وان حزمة القروض مصممة لتحفيز المزارعين التقليديين لتبني استعمال المدخلات الحديثة. اما وجهة النظر الرابعة فتنظر الى القروض على انها آلية لتحويل الدخول لازالة عدم المساواة في توزيع الدخول في المناطق الريفية. وعندما تحصل المؤسسات الاقراضية الوسيطة على مبالغ نقدية من جهات خارجية بشروط تسهيلية، فهناك اتفاق عام على عدم وجود مبرر في فرض سعر فائدة سوقي عالي في عمليات اقراضهم لاعتبارات تخص العدالة. وقد تم اخذ وجهات النظر هذه بنظر الاعتبار في عملية تاسيس المؤسسات الاقراضية الحكومية وشبه الحكومية ضمن جهود عملية التنمية الزراعية في خمسينات وستينات القرن الماضي. وقد قدمت قروض ومساعدات كثيرة للبلدان النامية سواء من خلال قروض البنك الدولي ام من المساعدات التي كانت تقدمها اميركا لبعض البلدان النامية بشكل اقراض موجه لمزارع العائلة ذات الحجم الصغير.

وقد اعطيت هذه القروض بدون تحليل نظري فيما يخص سلوكية الادخار والاستثمار في المناطق الريفية وكذلك فيما يخص دور الاقراض في عملية التنمية الزراعية. اذ تم اجراء بحوث ميدانية في منتصف ونهاية ستينات القرن الماضي والتي ابدت تساؤلات عديدة حول الفرضيات التي بنيت عليها قروض خمسينات وستينات القرن الماضي.

وقد كانت معظم مصادر القروض في اسيا هي المصادر غير الرسمية مثل المقرضين الافراد والوسطاء والتجار، اذ كانت تمثل هذه المصادر الخاصة ما يقرب

من (80) بالمئة من القروض. من جهة اخرى فان معظم مصادر القروض في اميركا اللاتينية هي مصادر حكومية بينما لعب القطاع الخاص دوراً صغيراً في تجهيز القروض الزراعية.

لقد اظهرت تجربة التنمية الزراعية خلال العقود الاخيرة اهمية المؤسسات الاقراضية في عملية التنمية الزراعية، حيث ان المؤسسات الكفوءة التي تمد المزارعين بالقروض الانتاجية يمكن ان تكون معجلاً مهماً للتنمية الزراعية. ولكي ينتج المزارع كمية اكبر عليه ان ينفق اكثر على البذور المحسنة ومبيدات الآفات الزراعية والاسمدة الكيمياوية والمعدات الزراعية، ويجب تحويل مثل هذه النفقات اما من المدخرات ام عن طريق الاقتراض. ويمكن للقروض ان توفر رافعة متواضعة للتنمية الزراعية بغياب فرص الاستثمار المربحة، حيث تفتقر الزراعة التقليدية لفرص الاستثمار المربحة للمزارعين بشكل مدخلات عالية الانتاجية والتي تمتلك قدرات على خلق تدفقات دخل عالية. وبما ان التغير التقني قد فتح فرص مربحة جديدة للاستثمار، فقد تعمل مصاعب الاقراض كمحددات حقيقية على نمو الناتج الزراعي. وتحت مثل هذه الظروف فان الموارد المسخرة لتنمية المؤسسات الاقراضية والقادرة على تحريك المدخرات التي كونتها مصادر الدخل الجديدة وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستخدام المنتج في القطاع الزراعي يمكن ان تنتج عوائد عالية نسبياً.

اصلاح المؤسسات الارشادية:

تشغل عملية تنمية نظام فعال لنشر المعلومات وتوفير التعليم الانتاجي للمنتجين الزراعيين اهمية كبيرة بين المتطلبات الاساسية للتنمية الزراعية في البلدان النامية. هناك مسألتان تهمان دور التعليم الانتاجي في التغلب على

المعوقات التي تقف في طريق تحديث القطاع الزراعي هما قلة استجابة المزارعين التقليديين للمحفزات الاقتصادية وانخفاض مهارة الفلاحين التقليديين في اداء المهام الانتاجية وتخصيص الموارد. لهذا فقد صممت البرامج الارشادية بهدف تغيير وجهة نظر الفلاحين التقليديين تجاه الحداثة والمهارة الفنية في الانتاج الزراعي والفعالية في تخصيص الموارد.

هناك وجهتا نظر تفسر سلوكية الفلاحين التقليديين بالنسبة لقلة استجابتهم للتغيرات الحديثة، الاولى ترى ان شحة استجابة الفلاحين التقليديين للفرص الاقتصادية بانها استجابة عقلانية للبيئة التي يعيش فيها الفلاح، اذ تتميز هذه البيئة بالفقر والفرص المحددة وقلة السيطرة على البيئة الطبيعية، كما تتميز سلوكية الفلاح بتجنب المخاطر وكذلك اعتماد انتاج الاكتفاء الذاتي وليس الانتاج للسوق، حيث تعد هذه السلوكية استجابة وظيفية لحاجات البقاء. اما وجهة النظر الثانية فتضع اهمية اقل للتصرف العقلاني بينما تضع تأكيداً اكبر على المحددات التقليدية او العوامل السيكولوجية والثقافية لسلوكية الفلاحين التقليديين. فكلا وجهتا النظر تساهم في التاكيد على توجيه الجهود الارشادية في المجتمعات التقليدية باتجاه تحفيز الفلاحين للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتوافرة امامهم او الفرص الجديدة التي يمكن جعلها متوافرة لهم. وقد استعملت وجهات النظر هذه لدعم وجهة النظر التي تقول بان تحفيز الفلاحين يمثل احد المعوقات الخطيرة للحداثة مقارنة بوفرة الفرص الفنية والاقتصادية. وقد دعم هذا التفسير بملاحظة الفروقات الكبيرة في انتاجية الارض والعمل بين المنتجين في المجتمعات الفلاحية، وهناك دراسات كثيرة تبين وجود فروقات كبيرة في الانتاجية التي يحصل عليها المزارعون في نفس المنطقة الانتاجية، وهذا يؤكد ما ذهب اليه انموذج الانتشار في التنمية الزراعية والذي يؤكد على انه يجب وضع

الاهمية القصوى لتضييق فجوة الانتاجية بين المزارعين الرواد والمزارعين الذين هم في اسفل سلم الانتاجية. وطالما ان الموارد والتقنية التي تحتاجها لتضييق فجوة الانتاجية متوافرة ومعروفة، لذا فان المشكلة الرئيسة هي التي تتعلق بالمحفزات.

وقد تم التخلي عن وجهة النظر هذه في نهاية ستينات القرن الماضي، حيث تبين ان فروقات الانتاجية بين مزارعي البلدان المتطورة والتي لديها برامج تعليمية ارشادية فعالة كانت كبيرة كتلك الفروقات الانتاجية التي لوحظت بين المزارعين في البلدان النامية والتي تتميز بضعف البرامج الارشادية. وفي نفس الوقت كانت هناك دلائل واضحة على ان هناك استجابة معقولة للفلاحين للتغيرات في الاسعار النسبية لتغيير المساحات المزروعة بالمحاصيل المتنافسة. من جهة اخرى هنالك دلائل متزايدة على ان الفلاحين قد قاموا بتخصيص الموارد بصورة كفوءة في معظم المناطق المدروسة. كما دعمت الدراسات الرأي الذي يقول ان المزارعين هم فقراء في مجتمعات الزراعة التقليدية ليس لانهم غير عقلانيين او غير كفوئين بل لان امامهم فرص قليلة لتحسين اوضاعهم.

وقد ظهرت في منتصف ستينات القرن الماضي وجهة نظر جديدة تقول ان الزيادات الكبيرة والسريعة في انتاجية المحاصيل هي نتاج التغير التقني والاقتصادي الذي يحفز زيادة الانتاج في المزارع الجيدة وغير الجيدة على حد سواء وليس نتاج البرامج الارشادية المصممة لدفع المزارعين في اسفل سلم الانتاجية للارتقاء الى اعلاه.

من الملائم هنا ان ناخذ بصورة منفردة تاثير التعليم الانتاجي على مهارة اداء المهمة، مهارة المزارعين في اداء مهمات فردية مثل زراعة الرز او سياقة ساحبة، والمهارة التخصيصية مثل القدرة على اختيار اي نوع من الرز يمكن

زراعته واي من السلع يمكن انتاجها، والقرارحول استعمال او عدم استعمال السماد الكيمياوي او ماهي كمية السماد الكيمياوي التي يجب استعمالها، والقرار حول التحول من القوة الحيوانية الى القدرة الميكانيكية.

ويمكن للمزارعين في المجتمعات ذات الاكتفاء الذاتي او المجتمعات التقليدية والتي تكون تقنيتها محدودة، ان يحققوا من خلال خبرتهم المهارة في اداء المهام المناطة بهم وتخصيص الموارد والتي كانوا معتادين عليها لاجيال عديدة. ويمكن الافتراض بانه في البيئات التي تتميز بنمو متواضع في الفرص الفنية ونمو متواضع في الطلب على المنتجات الزراعية، بان التعليم الانتاجي يساهم قليل جداً في كل من مهارة الاداء او المهارة التخصيصية للعامل. من جهة اخرى يكون عائد القدرات المتزايدة في صنع القرارات التخصيصية للقطاع الزراعي الذي يتميز بوجود فرص تقنية واقتصادية مستمرة، عالية جداً.

وقد دعمت وجهة النظر هذه بنتائج احدى البحوث التي اجريت على عائد الاستثمار في التعليم بشكل عام والاستثمار في التعليم الارشادي في اميركا مؤخراً. وقد وجد الباحث بان الزيادة في مستوى النشاط البحثي والذي يقود الى تدفق مدخلات جديدة، لديه تأثير تعزيز زيادة الانتاجية من لدن خريجي الجامعات نسبة الى المستويات الدنيا من التعليم. وقد ادت الزيادة في مستوى النشاط الارشادي الى انتقال المعلومات حول المدخلات الجديدة مما خفض ميزة الانتاجية النسبية لخريجي الكليات، وقد اشار احد الباحثين الى ان التاثير الرئيس للتعليم على الانتاج هو تعزيز قدرة المنتج لاكتساب او تفسير المعلومات حول الميزات الانتاجية للمدخلات الجديدة. لهذا فكلما كانت سرعة انتقال المدخلات الجديدة كبيرة كلما كانت الفروقات الانتاجية المرتبطة بالتعليم الاضافي كبيرة. من جهة اخرى فان نشاط نشر المعلومات مثل الارشاد الزراعي يخفض من كلفة

اكتساب المعلومات والمستوى التعليمي المطلوب لتفسير المعلومات. ويمثل التعليم الارشادي طريقة للتغلب على المساويء المرتبطة بعدم كفاية التعليم في الحالة التي تؤدي فيها التنمية التقنية السريعة الى زيادة قيمة التحسينات في كل من مهارة الاداء والكفاءة التخصيصية للمزارع الفرد.

وبموجب وجهة النظر هذه فان العامل المحدد الرئيس لمساهمة البرامج الارشادية في النمو الزراعي في بلدان نامية كثيرة هو ان التقدم التقني لم يكن سريعاً بصورة كافية لانتاج عوائد عالية للتحسينات في القدرة المكتسبة وتفسير المعلومات الجديدة. لقد ظهرت اصلاحات ملموسة في ستراتيجيات اصلاح الارشاد الزراعي للقطاع العام، حيث يمكن تمييز نوعين من الاصلاحات هي الاصلاحات السوقية والاصلاحات غير السوقية. وبموجب هذا التصنيف فان الاصلاحات السوقية تضم اربعة ستراتيجيات اصلاحية رئيسة هي:

أ- مراجعة الانظمة الارشادية في القطاع العام.

ب- التعددية.

ج- استعادة التكاليف.

د- الخصخصة الكلية.

اما الاصلاحات غير السوقية فتتكون من ستراتيجيتان رئيستان للاصلاح هما:

أ- اللامركزية: وهي عبارة عن نقل مسؤوليات الحكومة المركزية الى الاطر الدنيا للحكومة.

ب- التبعية، نقل او توزيع المسؤوليات عن طريق اما ازالة المسؤولية عن الارشاد الزراعي الى المستويات الدنيا من المجتمع حيث انه يكون عملياً ومتسقاً مع السلع العامة.

وقد طبقت الاصلاحات المذكورة اعلاه في عدد من بلدان العالم وليس من الضروري تطبيق جميع هذه الاصلاحات في بلد واحد.

ويمكن ان تتواجد الانظمة التشاركية الارشادية على انها جزء من الاصلاحات السوقية وغير السوقية المذكورة اعلاه.

اصلاحات السوق في الارشاد الزراعي:

تنشأ اصلاحات السوق في الارشاد الزراعي من هدف الحكومة الرامي الى خصخصة ادارة النظم الارشادية الزراعية سواء بالتعاقد في تقديم الخدمات الحقلية الارشادية، والحصول على استعادة التكاليف عن طريق فرض رسوم مقابل الخدمات الارشادية، او خلق مشاركة مع روابط المزارعين. واقل طريقة اصلاحية جذرية لاصلاح النظام الارشادي للقطاع العام هو مراجعته وتقليل حجمه وفرض تكاليف استعادة قليلة مقابل الخدمات الارشادية. وقد اتخذت ستراتيجية المراجعة اشكال عديدة، فمثلاً تحولت اميركا في نهاية ثمانينات القرن الماضي من طريقة الادارة بالاهداف الى الادارة بالمواضيع في الارشاد الزراعي، وكذلك بدأت بادخال الرسوم تدريجياً مقابل الخدمات المجانية في السابق لخدمات مثل اخذ نماذج التربة والمشاركة في الورش. وهناك دول كثيرة احتفظت بوحدات ارشادية في وزارة الزراعة مثل استراليا، كندا، اليابان، بولندا، البرتغال واسبانيا، حيث استمرت هذه الدول بتمويل الارشاد الزراعي وتقديم الخدمات الارشادية الزراعية اما جزئياً او كلياً. واختلفت بلدان العالم في كيفية ادارة الارشاد الزراعي

في بلدانها فبعضها يقوم بادارته مباشرة من لدن العاملين في اجهزة الارشاد الزراعي بينما تقوم بلدان اخرى بتوكيل المهمات الارشادية اما الى منظمات غير حكومية غير ربحية او الى الشركات الخاصة.

اصلاحات الارشاد الزراعي غير السوقية:

بينما تهدف اصلاحات الحكومة السوقية الى الخصخصة، جزئياً ام كلياً، بصورة مباشرة ام غير مباشرة وادارة انظمة الارشاد الزراعي، فان الاصلاحات غير السوقية تهدف الى تخليص الحكومة المركزية من مسؤولية تمويل وادارة الارشاد الزراعي. ومن الستراتيجيات الاكثر شيوعاً غير السوقية هي اللامركزية باتجاه الاطر الدنيا للحكومة ونقل او توزيع المسؤولية الارشادية الى المنظمات غير الحكومية او ازالة المسؤولية الحكومية عن الارشاد الزراعي كلياً.

اللامركزية: تعرف غالباً بشكل ضيق على انها تشير الى نقل السلطات الارشادية الى الاطر الدنيا للحكومة، بينما يستعمل البعض الآخر مصطلحاً فنياً للاشارة الى هذا النوع من القرار السياسي، ومهما يكن نوع المصطلح فان اللامركزية هي قرار سياسي تختلف عن اصلاحات السوق.

ويمكن ملاحظة الاصلاحات اللامركزية في كولومبيا حيث تم نقل الارشاد الزراعي الى المستوى البلدي، او في المكسيك حيث ان مسؤولية الخدمات قد حولت الى الولايات، كذلك الحال بالنسبة لبلدان اميركا اللاتينية الاخرى. وهناك بلدان اخرى في مرحلة التحول الى نظام ارشادي لا مركزي على مستوى المناطق كما في ملاوي. وقد اعطيت لليمن مساعدات لتطبيق خططها لاعطاء المزارعين مسؤوليات ارشادية اوسع كما اعطيت لبلدان اخرى لمساعدتها في تقوية لا مركزية الخدمات الارشادية.

كما تقوم الحكومة على نقل السلطات الارشادية الى منظمات ومستويات اخرى، حيث هناك ثلاثة اتجاهات في اللامركزية تسيطر حالياً على ادارة الارشاد الزراعي. الاول هو لا مركزية عبيء تكاليف الارشاد الزراعي عن طريق اعادة تصميم النظام الحالي. والثاني هو لا مركزية مسؤولية الحكومة المركزية تجاه الارشاد الزراعي من خلال الاصلاحات الهيكلية. اما الثالث فهو لا مركزية ادارة البرنامج من خلال اقحام مشاركة المزارع في صنع القرار وفي النهاية مساعدة المزارعين لاخذ المسؤولية عن البرامج الارشادية. وقد تحول الحكومة المسؤولية الى اتحادات المزارعين والتعاونيات الزراعية.

مصادر الفصل العاشر

1- Resource Management and Environment Department, Agricultural and Rural Extension Worldwide, FAO.
2- Suresh Pal etal, Institutional change in Indian Agriculture, Centre for Agricultural Economics and policy Research, New Delhi, 2003.
3- Trejos S. Rafael, Institutional Reform in Agriculture, Inter - American Institute for Cooperation on Agriculture, 2000.
4- Yujiro Hayami etal, Agricultural Development, The Johns Hopkins Press, Baltimore and London, 1971.